جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الشرطية



دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الإنحراف الفكري

من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية

إعداد
سليمان بن علي الشعيبي

إشراف
اللواء/د علي بن فايز الجحني

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم الشرطية

الرياض
1430هـ / 2009م


بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص الدراسة

عنوان الرسالة : **دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الإنحراف الفكري**.

إعداد الطالب : **سليمان بن علي الشعيبي**.

إشراف : **اللواء/ د. / علي بن فايز الجحني**.

مشكلة الدراسة : ما دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الإنحراف الفكري من وجهة نظر منسوبي إدارة مباحث المنطقة الشرقية.

مجتمع الدراسة : تشكل مجتمع الدراسة من الضباط العاملين بإدارة مباحث المنطقة الشرقية.

منهج الدراسة وأدواتها : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الواقع كما هو باستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات.

أهم النتائج :

1. أفراد الدراسة موافقين على أن هناك انتشار لأنماط الانحراف الفكري في وقتنا الحاضر.
2. أفراد الدراسة موافقين على أن هناك دوافع وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري.
3. أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن للمؤسسات الأمنية دور في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته.
4. أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن هناك وسائل تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.
5. أفراد الدراسة موافقين تماماً على أن هناك عوامل تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

أهم التوصيات :

1. العمل على معالجة الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري.
2. وضع الإجراءات والسياسات التي تقرب أفراد المجتمع من علماء الأمة المعتمدين.
3. وضع الضوابط التي تحكم تأويل النصوص الشرعية.
4. العمل على حماية الشباب من التعرض للأفكار المنحرفة.

5. السعي في نشر ثقافة الشريعة ومقاصدها وغاياتها وحكمها بين شرائح المجتمع.

Study abstracts

Study Title \ The Role of Security Institutes in facing the intellectual deviation.
Student: Sulaiman Ben Ali Al-Shuaiby .
Advisor: General / Dr / Ali Bin Fayez AL-Gehni.

Research Problem: Discussing the role of the security institutes in facing the intellectual deviation form the point of view of the investigation department of the eastern region employees.
Study Population: The study environments consisted of the officers who are working in the investigation department of the eastern region
Research Methodology: The researcher used the descriptive and detailed approach that depending on studying the reality as it is, by using the questionnaire as a tool to collect the information.

Main Results:

1. The study individuals agreed on the widespread of the intellectual deviation‘s types in our current time.
2. The study individuals agreed on there are motives and underlying causes behind the intellectual deviation phenomenon.
3. The study individuals agreed completely on the important role of the security institutes in facing the intellectual deviation and put an end to its developments.
4. The study individuals agrees strongly on there are many means which the security institutes used to perform its role in facing the intellectual deviation .
5. The study individuals agreed completely on there are many factors which can increase the ability of the security institutes in performing its role in facing the intellectual deviation.

Main Recommendations:

1. Working on the treatment of the motives and underlying causes behind the intellectual deviation.
2. Putting the procedures and policies which can attract the society individuals to the adopted national‘s scholars.
3. Putting the terms which can control the interpretation of the legitimate texts.
4. Working on the youth protection from interfacing the deviated thoughts.

5. Seeking for spreading the Islamic culture and its purposes and goals and its judgment between the different classes of the society.

إهـــــــــــــداء

إلى والدي .. امـتـثـالاً ومـحـــبـــة

إلى والدتي .. طــــاعـةً وإحـســانـاً

إلى زوجـتي .. مـــــودةً ورحـــمـــة

إلى إخوتي وأخواتي .. تقـديراً ووفـاء

إلى أبنائي وبناتي .. حـبـاً وإعـــزازاً

شكر و تقدير

يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان لسيدي صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس مجلس إدارة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية، وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية على ما قدموه لي ولإخواني الضباط من فرص وافرة لإستكمال الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

والشكر موصول لمعالي الفريق عبد العزيز الهويريني مدير عام المباحث العامة عرفاناً لدعمه الدائم ومواقفه النبيلة، كما أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن صقر الغامدي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عرفاناً بما يقدمه من جهد ملحوظ ومشكور في تطوير برامج الدراسات العليا بالجامعة ورعايته للدارسين فيها، وسعادة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن ابراهيم الشاعر عميد كلية الدراسات العليا، وسعادة الأستاذ الدكتور عباس محمود أبو شامة رئيس قسم العلوم الشرطية، وسعادة الأستاذ الدكتور أحمد عودة الذي ساهم بمراجعة التحليل الإحصائي، وجميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم.

وجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الذي أشرف علي مرشداً وموجهاً ومعلماً سعادة الأستاذ الدكتور علي بن فايز الجحني والذي كان لآرائه السديدة وتوجيهاته القيمة أكبر الأثر في إنجاز هذه الرسالة، كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لعضوي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة سعادة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن عبد العزيز الهدلق وسعادة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الشاعر على توجيهاتهما السديدة التي كان لها فضل في إثراء هذه الرسالة في صيغتها النهائية .

ويطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لجميع المعاملين في إدارة مباحث المنطقة الشرقية على حسن تجاوبهم وصادق تعاونهم جزاهم الله عني خير الجزاء،، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة

قائـمـة الملاحـق

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها

مشكلة الدراسة.

تساؤلات الدراسة.

أهداف الدراسة.

أهمية الدراسة.

حدود الدراسة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

الفصـل الأول

مشـكلة الدراسـة وأبعـادهـا

مقدمة

يعد الأمن من أهم المطالب، وأجل النعم، وأعظم المنن التي منَّ الله بها على الإنسان قال تعالى :

✂☒⓿🕔⍓♎ ○☮◆❻ ☎✂❒←⑨←⌛⬀➔◆⓿▫🖬⬧▫)
✓⑨🙪🕭⅄✎🙤✂ ⬖⨯⬀ 🙪💣⬂❹⧫⌨⬂ⲩ◉🙤✂
🖰⬋❒⬉♉ ♊🙪♓✍ 🏳←♑⍓☺⍓➔⇳⊂❒🕮
⬖🙩⬀ ⊙🙤⬀❑⍓⌘ ⇳♊🙪♓✍ ☠←♑❒✡⧫✍✂◆⬈◆❒ (قريـــش، آية 3- 4).

والأمـــن مفهـــوم شـــامل، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيمـــان قال تعالى:
⬄🏳⬧ⲩ◉◆❒ ☎✂❑⬉☪⧫✍✂◆⬈ ⧫✖⇦🙪🕭⅄✎🙤✂)
✌🏳▫🖬⓿➔🙬🖎 🏳←♑◆☪🕔⍓☺③🙬◑ ☎✂☑❑⓿○🙬⌛▫🖬⧫③
☠➔♎◆❒ ←♊⬂✍☛🏵🙤✂ ⬉☠←♑⬧ⲩ◉ ⍓⌨🙩⯑✸🕔⬧ⲩ◉🕯❒⬆🕮
⬖🙪⌘⬀ ⧫♌❒←⑨⧫✌⇳♑❿✍). (الأنعـــام، آية 82).

ومن أهم أنواع الأمن: "الأمن الفكري" الذي يُعد لب الأمن ومضمون ه وركيزته، لأن الأمم والأمجاد والحضارات إنما تقاس بعقول أبنائها وأفكارهم، فإذا اطمأن الناس إلى ما عندهم من أصول وثوابت، أمنوا على ما لديهم من قيم ومثل ومبادئ ومعتقدات، فقد تحقق لهم الأمن في أسمى صوره، وأبهى حلله، وأجلَّ معانيه. (السديس، 1426، ص 9-10).

والأمن الفكري لكل أمة هو بحفظ هويتها التي تمثل الرابط الذي يربط بين أفرادها، والتي تجعل للأمة استقلالها، وتميزها، وتضمن بقاءها، والتي تحدد علاقات أفراد الأمة بالآخرين، كما أن الأمن الفكري حماية لأهم المكتسبات، وأعظم الضروريات: دين الأمة وعقيدتها.(اللويحق، 1425، ص 3-7).

وتحدث الجرائم والكوارث إذا حدث خلل في الأمن الفكري، وظهرت الانحرافات الفكرية بما تقود إليه من فوضى وغوغائية وسلوكيات مجرمة.

والفكر المنحرف هو ذلك النوع من الفكر الذي يخالف القيم الروحية والأخلاقية والحضارية للمجتمع، ويخالف الضمير المجتمعي، كما يخالف المنطق والتفكير السليم، ويؤدي إلى ضرب وتفكك وحدة وكيان المجتمع، وعلى هذا الأساس يضحى الفكر المنحرف مرادفاً للتطرف والبغضاء والعدوانية، ونشر العنف، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي.(طالب، 1426، ص 116).

وقد بدأ الانحراف الفكري منذ خلق الله آدم عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له سجود تكريم لا سجود تعظيم، فكان الانحراف الفكري الأول على ظهر الأرض، والذي تمثل في انحراف إبليس حين رفض السجود لآدم معللاً ذلك بأنه خُلِق من نار، وآدم خُلِق من طين، وقاده هذا الفكر المنحرف إلى عصيان الله تعالى، وتوالت الانحرافات الفكرية بعد ذلك وتعددت صورها وألوانها ودرجاتها.

وقد أضحى الانحراف الفكري في الوقت الراهن أحد المعضلات التي تعاني منها المجتمعات قاطبة، وقد أدت هذه الانحرافات الفكرية إلى سلوكيات خطيرة، وقادت إلى ارتكاب أبشع الجرائم وأخطرها مما كان له أثر في زعزعة الأمن والاستقرار، "وقد أصبح من الصعب تقدير حجم الخسائر المعنوية والمادية المترتبة على الانحرافات الفكرية في المجتمع أو في الساحة الدولية برمتها".
(الخطيب، 1427، ص 5).

وتحتاج مواجهة الانحراف الفكري، ووضعه تحت السيطرة إلى تعاون المؤسسات المجتمعية كافة سواء كانت الأسرة أو المدرسة أو المعهد أو الجامعة أو المؤسسات الإعلامية والدينية والرياضية والترفيهية والمؤسسات الأمنية.
(الحيدر، 1422، ص 283- 364).

ويأتي دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري من أهم الأدوار، ذلك أن من أهم مسؤوليات هذه المؤسسات هو تعزيز الأمن الفكري. لذلك تولد الإحساس لدى الباحث بأهمية موضوع الدراسة وما توصلت إليه من نتائج.

أولاً : مشـــكلة الدراســـة:

يواجه الأمن الفكري تحديات كثيرة ومتنوعة، منها الداخلية، ومنها الخارجية، ومنها المشترك بين العوامل الداخلية، والخارجية، وما الغزو الفكري، والحروب العقائدية والعسكرية والنفسية والإعلامية، وطفرة المعلومات، ونشوء الجماعات المتطرفة والإرهاب، وغيرها إلا تحديات حقيقية للأمن الفكري في المجتمعات العربية والإسلامية. (الجحني، 1425، ص 9).

وقد أضحى الانحراف الفكري يمثل معضلة معيقة ومحبطة لجهود التنمية، ومهددة للأمن والاستقرار في المجتمع، وقد تبين للباحث بحكم عمله، وهو ما أكدته دراسات كثيرة، أن مشكلات الانحراف الفكري تتفاقم بشكل سريع ومتصاعد،كما تشير الوقائع القائمة في الأصعدة المحلية والدولية إلى انتشا ر حالات، وأشكال متنوعة من الانحرافات الفكرية وبشكل متسع في الوقت الراهن.

ويُعد الانحراف الفكري من الظواهر التي أضحت تهدد المجتمعات جميعها لما يترتب عليها من خراب ودمار، وما ينجم عنها من إفساد وتخريب للعقول، وإزهاق وقتل للأبرياء، لذلك فقد عُقدت من أجل مواجهته المؤتمرات وسُنت التشريعات ونادت القوى العظمى للتأليب عليه، ورغم ذلك تزداد المشكلة يوماً تلو الآخر. (السعيدين، 1426، ص 17).

ورغم الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية في محاربة الانحراف الفكري من خلال عدة وسائل منها: المناهج التعليمية، توحيد المرجعية الدينية في الفتوى والقضاء الشرعي، وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إضافة إلى المؤسسات الأمنية وجهودها في محاربة الانحراف الفكري، رغم ذلك كله، فإن الأمن الفكري قد أضحى مُهدداً ومُخترقاً، وتزايدت الانحرافات الفكري ة، لأسباب منها: ترك المرجعية الدينية في مجال الفتوى، وظهور شبكة الإنترنت، ومحاولة البعض تغيير الخطاب الديني. (الشدي، د.ت، ص 174-176).

وإزاء تصاعد موجة الانحراف الفكري، وانتشارها، ومحاولات بعض الأطراف المشبوهة في بقاع كثيرة من العالم الترويج لشعارات فاسدة وغير

إنسانية، حذر البعض من خطورة المسألة ودعى إلى إعداد الأطروحات والدراسات المفندة لهذه الدعاوي والشعارات بغرض مواجهة الانحراف الفكري (حريز، 1426، ص 80).

لكل ما سبق وللخشية من خروج ظاهرة الانحراف الفكري عن السيطرة، ولأهمية دور المؤسسات الأمنية في مواجهة هذه الظاهرة، فإن الحاجة داعية إلى تحديد مفهوم الانحراف الفكري، والتعرف على أهم أنماطه في الوقت الراهن، واستعراض دوافعه وأسبابه، ومحاولة تقصي الوسائل الكفيلة بالحد من تداعياته، وبيان دور المؤسسات الأمنية في مواجهته، والعوامل التي تسهم في تحقيق كفاءة هذا الدور، والمعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة: وتتبلور في التساؤل الآتي: " ما دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية"؟

ثانياً : تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة – في ضوء أهدافها- إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما أنماط الانحراف الفكري في الوقت الحاضر من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية ؟
2. ما الدوافع الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية ؟
3. ما دور المؤسسات الأمنية للحد من الانحراف الفكري؟ والحد من تداعياته من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية ؟
4. ما الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية ؟

5. ما العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية على أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية ؟
6. ما المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية ؟
7. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاورها يعزى إلى اختلاف المتغيرات الشخصية والوظيفية؟

ثالثاً : أهــداف الدراســة:

تسعى الدراسة – في ضوء مشكلتها– إلى تحقيق الأهــداف التالية:

1. التعرف على أهم أنماط الإنحراف الفكري في الوقت الراهن.
2. استعراض الدوافع الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري.
3. التعرف على دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.
4. تحديد الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها للحد من الانحراف الفكري.
5. التعرف على العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.
6. التعرف على المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.
7. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاورها وفقا لاختلاف تغيراتهم الشخصية والوظيفية.

رابعــاً : أهمية الدراســة:

للدراسة أهمية علمية، وأخرى عملية:

أ -الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو: دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري، حيث أضحى الانحراف الفكري يمثل مشكلة كبيرة، وظاهرة خطيرة يترتب عليها آثار تهدد حياة الأفراد والجماعات على حد سواء، ويمثل دور المؤسسات الأمنية أهمية بالغة ضمن الأدوار الأخرى لمواجهة الانحراف الفكري، وبالتالي فإن تحقيق القــدرة لهذا الدور في عملية المواجهة من شأنه أن يحد من خطورة وحجم وتداعيات الانحراف الفكري بما يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن بمفهومه الشامل.

كما تأتي أهمية الدراسة من كون الانحراف الفكري أضحى يمثل هاجساً أمنياً، ويخشى من أن تخرج هذه الظاهرة عن السيطرة، الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ الجهود والإجراءات القائمة على أساس علمي لمحاصرته تمهيداً للقضاء عليه وعلى تداعياته.

وتأتي أهمية الدراسة كذلك من ربط الانحراف الفكري من قبل بعض الدول بالإسلام وشريعته الغراء، الأمر الذي يقتضي التصدي لهذه الظاهرة بالبحث والتحليل، وذلك لتبرئة الإسلام منها، ومن تداعياتها.

أخيراً، تأتي أهمية الدراسة نظراً لقلة الدراسات التي تناولت الانحراف الفكري بشكل متخصص وشامل (الخطيب، 1427، ص 14).

وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى أن تكون إضافة جديدة، وتكملة للجهود العلمية في مجالها، وفي أحد محاور المواجهة المهمة وهو محور: دور المؤسسات الأمنية في عملية المواجهة، خاصة وأن هذا الدور لم يأخذ نصيبه من الدراسة والبحث – على حد علم الباحث- رغم أهميته في عملية المواجهة.

ب الأهمية العملية:

من المتوقع أن تسهم الدراسة في إفادة المختصين في عملية مواجهة الانحراف الفكري، من خلال ما تتضمن من حقائق ومعلومات وما يمكن أن تنتهي إليه من نتائج وتوصيات، كما يُتوقع أن تسهم في لفت نظر المختصين بمواجهة

الانحراف الفكري إلى الثغرات والأسباب التي تقلل من قدرة المؤسسات الأمنية في مواجهته، وبالتالي العمل على علاجها وتلافيها، بما يحقق القدرة المنشودة لدور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

خامساً : حـــدود الدراســـة:

الحدود الموضوعية : تقتصر الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في موضوع دور المؤسسات الأمنية (الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية) في مواجهة الانحراف الفكري.

الحدود الزمنية : تقتصر الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة التي تم فيها إجراء هذه الدراسة والمتمثلة في العام الدراسي 1428هــ / 2008م.

الحدود المكانية : تقتصر الحدود المكانية لهذه الدراسة في إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية.

الحدود البشرية : تقتصر الحدود البشرية لهذه الدراسة في جميع ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية.

سادساً : مفــاهيم ومصطلحات الدراسـة:

1. الــدور:

لغة: من دار يدور دوراً، والدور هو النوبة أو المناوبة التي يقوم بها الفرد. (مصطفى، وآخرون، 1960، ص 303).

واصطلاحاً هو : ((مجموعة من الأنشطة التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة)). (الجهني، 1416، ص 10).

أو هو : ((سلوك متوقع من الفرد في الجماعة تحدده الثقافة السائدة)). (جامعة الدول العربية، 1983، ص125).

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه: ((مجموعة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري)).

2. الأمـــن:

لغة:" ضد الخوف، والأمن، ككف المستجير لأمن على نفسه". (الفيروزأبادي، 1416، ص 1518).

واصطلاحاً هو: ((حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية، والوقائية، والعقابية، التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة)). (الجحني، 3-14، ص 73).

ويتضمن مفهوم الأمن ((معنى القوة والضبط والأحكام للعناصر التي يراد تجنيبها الخطر. كما تفيد لفظة الأمن احتوائها على سياسة أو نظام يفرض أحكاماً وقواعد أو قيود محددة فيها من الجزاء والثواب ما يضبط المخالفات أو يعدل الانحرافات)). (نصير، 1413، ص 13).

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: ((حالة غياب كل خطـــر وكل تهديد للأفراد والمجتمع، وهذه الحالة تحـــافظ عليها السلطـــة، كونها هبة من الله تعالى، ولأنها ضرورية لا غنى عنها بحال)).

3. المؤسسات الأمنية:

هي: ((كل المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية: المديرية العامة للمباحث، مديرية الأمن العام، والمديرية العامة للدفاع المدني، والمديرية العامة للجوازات، و المديرية العامة لحرس الحدود وقيادة قوات الأمن الخاصة، وكلية الملك فهد الأمنية، والإمارات والمحافظات)).(الأمن العام، الأمير نايف بن عبد العزيز ومسيرة الأمن، 95).

ويقصد بها في هذه الدراسة: ((كل المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية، والتي لها دور أمني في مواجهة الانحراف الفكري وبخاصة إدارة الشؤون العسكرية)).

4. المواجـــهة:

لغةً: واجههُ مواجهة و وجاهاً: قابل وجهه بوجهه. واستقبله بكلام أو وجه. وجَّه: انقـــاد واتبع. يقال: قـــاد فلان فلاناً، وتوجه: مطـــاوع وجهه. (مجمع اللغة العربية، 1985، جـــ2، ص 1057).

ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها: "الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية لبقاء الفكر سليماً نقياً من كل ما يعترضه أو يجعله يحيد عن الجادة والاعتدال، والتصدي للفكر المنحرف بالوسائل المناسبة والمتاحة بغية تحجيم ظاهرته، والحد من تداعياته، وإعادة أصحاب الأفكار المنحرفة إلى حالة من الاتزان والاعتدال في الفكر والمعتقدات بما يؤدي إلى استقامة السلوك وانسجامه مع المعايير الاجتماعية المقبولة".

5. الانحراف الفكري:

أ. الانحراف:

لغةً: حرف: الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعدول، وتقدير الشيء... والانحراف عن الشيء، يقال: انحرف عنه ينحرف انحرافاً، وحرفته عنه: أي عدلت به عنه. (ابن فارس، 1994، ص 237). فالانحراف في اللغة إذن يعني الميل والعدول.

واصطلاحاً لدى علماء الاجتماع هو: "انتهاك متعمد للمعايير الاجتماعية المتعارف عليها شرعاً وقانوناً بصورة تهدد الحياة المستقرة داخل المجتمع". (الحديثي، 1995، ص 75).

أو هو: ((السلوك المخالف للقيم والأعراف المعتادة والمقبولة والذي يشكل مضايقات أو خطراً اجتماعياً أو تهديداً للمستقبل)). (الرفاعي، 1413، ص 13).

ب. الفـــكـــر:

لغةً: فكر في الأمر– فكراً: أعمل العقل فيه ورتب بعض ما يعلم ليصل به إلى مجهول– والتفكير: إعمال العقل في مشكلة للتوصل إلى حلها. والفكر: إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول. يقال: لي في الأمر فكر: نظر

ورؤية، و مالي في الأمر فكــر: مالي فيه حــاجة ولا مبالاة. (مجمع اللغة العربية، 1985، جــ2، ص 724).

واصطلاحاً هو: ((صيغة العقل الإنساني، ومسرح نشاطه الذهني وعطاؤه الفكري فيما يعرض له من قضايا الوجود والحياة)).(الخولي، 1407، ص 137).

أو هو:((كل ظاهرة من ظواهر الحياة العقلية وهو مرادف للنظر العقلي والتأمل ومقابل للحدس)).(صليبا، د.ت، ص154).

والانحراف الفكري هو: ((الخــروج عن جادة الصواب، والبعد عن الوســط المعتدل، وترك الاتزان، والتمسك بجانب الأمر دون حقيقته)). (الزحيلي، 1414، ص 163).

يعرفه الباحث إجرائياً بأنه: ((الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الدينية والدنيوية، مما قد يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها الوطني ومقومات وجودها)).

الـفـصــل الثـــانــي

الخلفية النظرية للدراســة

أولاً : الإطـــــار النـظــري

ثانياً : الدراســـات الســـابـقـة.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للدراســة

أولاً: الإطــار الـنـظـري:

مقدمة:

يعد الانحراف الفكري من الظواهر الخطيرة، التي يترتب عليها آثار خطيرة على الأمن بمفهومه العام، ويتخذ الانحراف الفكري صور وأنماط متعددة، ويقف خلفه مجموعة من العوامل والمسببات، وتقتضي مواجهته التعاون والتكامل والتنسيق بين أجهزة ومؤسسات المجتمع كافة، وتنهض المؤسسات الأمنية بدورها في مواجهته بالكامل والتعاون مع باقي أجهزة ومؤسسات المجتمع، ولبيان ماهية الانحراف الفكري، ودور المؤسسات الأمنية في مواجهته.

الأمن الفكري والانحراف الفكري.

أولاً : الأمن الفكـري:

مفهـوم الأمن:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الغامضة، حتى أصبح من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف للأمن يحظى بقبول العلماء والمهتمين بدراسته، ويعني الأمن في الفكر الغربي: " حماية الأمة والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي " (اللويحق، 1420، ص27).

ورغم صعوبة تعريف الأمن، فثمة محاولات لوضع تعريف للأمن منها: أن الأمن هو : "حالة غياب كل خطر وكل تهديد للحياة، وهذا التهديد أو هذا الخطر هي حالة يستشعرها الحيوان بالغريزة، أما الإنسان فيدركها بملكة العقل، وخبرة الممارسة عند الإنسان الأول)، وتعرفه بعض المعاجم على أنه : ((التحرر من الخوف القلق والخطر)). (حريز، 1426 ، ص 80-81).

وفي الاصطلاح الشرعي، عرف الأمن بأنه : ((طمأنينة النفس وزوال الخوف والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر). (الأصفهاني، د.ت ، ص 25).

وقد من الله على قريش، بنعمة الأمن، دلالة على أهمية هذه النعمة، قال تعالى ([illegible]) (قريش ، آية 3-4).

مفهوم الأمن الفكري :

يعد الأمن الفكري من المصطلحات الحديثة نسبياً، التي برزت أهميتها في أعقاب التطورات التي شهدها العالم، وفي ظل الثورة المعلوماتية الكبرى، ومع تطور وسائل الاتصال والمواصلات، وسهولة انتقال الثقافات، وتأثر بعضها ببعض، وما نجم عن ذلك من غزو فكري وثقافي.

تدور معظم تعريفات الأمن الفكري حول تأمين العقل البشري ضد أي نوع من أنواع الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم كثير من الأمور، ومن أبرز التعريفات المتداولة للأمن الفكري ما يلي :

الأمن الفكري هو : ((سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية وتصوره للكون)). (الوداعي، 1418 ، ص 50)، أو هو : ((سلامة فكر الإنسان من الانحراف أو الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى حفظ النظام العام وتحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مقومات الأمن الوطني)). (المالكي، 1427 ، ص 49)، أو هو : ((أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم، آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية)). (السديس، 1425 ، ص 14). أو هو : ((اطمئنان مجتمع الدولة إلى قدرته على التصدي للاتجاهات الفكرية التي من شأنها أن تؤثر سلباً على تصوره لمشكلاته ورؤية أسبابها وجذورها وصلبها وهوامشها وتناقضاتها الداخلية وعلاقاتها التبادلية مع غيرها ومن ثم تقرير حلولها وفق منهج صحيح رشيد مستقيم يراعي الواقع

والمصالح الحقيقة للدولة وينسجم مع مبادئها وأصولها الثابتة الكبرى)). (الشقحاء، 1425 ، ص 84).

وخلاصة التعريفات السابقة أن الأمن الفكري هو تحقيق وتأمين الفكر من كل ما يخرجه عن الاعتدال والوسطية، ويتسم الأمن الفكري بعدم الاستقرار، حيث يتغير من زمن لآخر، ومن بلد لآخر، ورغم ذلك، فإن سبيل ترسيخ الأمن الفكري هو التمسك بالفكر والرأي الذي ينسجم مع شريعة الإسلام الغراء.

أهمية الأمن الفكري :

تدعو الحاجة إلى الأمن الفكري لاعتبارات منها : (اللويحق، 1425، ص5-7).

- أن الأمن الفكري حماية لدين الأمة وعقيدتها، وحماية الأمة من هذا الجانب ضرورة كبرى، وهو حماية لوجودها وما به تتميز الأمة عن غيرها.
- أن اختلال الأمن الفكري يؤدي إلى اختلال الأمة في الجوانب الجنائية والاقتصادية وغيرها، فكثيراً ما يكون القتل والتخريب نتيجة للانحراف الفكري.
- أن الضرر المتوقع من الإخلال بالأمن الجنائي أو انتهاك الأعراض، في معظمه محدود لمن وقع عليه الجرم، ولكن الإخلال بالأمن الفكري يتعدى ضرره إلى كل شرائح المجتمع.
- أن المخلين بالأمن الفكري، هم : أصحاب المذاهب، والحضارات، والأديان المخالفة، وهذا يعني اتساع دائرة الصراع ومستواه.
- أن منافذ الغزو الفكري أوسع من أن تحد، فالأمن الفكري يحتاج إلى حراسة كل بيت وعقل لحمايته من الاختراق قدر الإمكان.
- أن الأمن الفكري هو مسؤولية كل فرد.
- أن الأمن الفكري معقد ومتداخل، إذ الفصل بين الحكمة والفكر الضار بالأمة لا يكون واضحاً لكل أحد في كل حين.
- أن الإخلال بأمن الأمة من الجانب الفكري قد يكون بأيدي الأعداء المباشرين، وقد يكون بأيدي بعض أبناء الأمة وهذا هو الأخطر.

وتنبع أهمية الأمن الفكري، إضافة إلى ما سبق، من أهمية العقل البشري، الذي ميز الله به الإنسان عن سائر المخلوقات، كما تنبع أهميته من ارتباطه الوثيق

بصور الأمن الأخرى، ومن علاقته الوظيفية بها، حيث أن الاختلال بالأمن الفكري سيؤدي إلى اختلال في جوانب الأمن الأخرى، وينتج عنه انحرافات سلوكية تهدد الأمن والاستقرار كارتكاب الجرائم وفي مقدمتها العنف والإرهاب، مما يؤكد أن الأمن الفكري من أهم مقومات تحقيق الأمن في عمومه، كما تنبع أهمية الأمن الفكري مما قد يترتب على فقدانه من معاناة كبيرة، من مقدمتها تهديد الأمن الوطني بكل مقوماته، وبالتالي تهديد كيان الأمة ووجودها (المالكي، 1427، ص 65).

وبتحقيق الأمن الفكري يمكن القضاء على الانحراف الفكري الذي يعد من أهم مهددات الأمن والنظام، ومن أبرز وسائل تقويض الأمن الوطني بكل مقوماته.

وبتحقيق الأمن الفكري يمكن محاربة الجماعات المتطرفة والمتعصبة التي تهدف إلى تجييش الرأي العام ضد الحكومات لإضعافها والنيل من هيبتها ومكانتها، والعمل على توهين الولاء والانتماء للوطن، وإضفاء صبغة البطولة على المخربين والمفسدين. (كاس، 1420، ص 8).

ومن أوجه أهمية الأمن الفكري التي ذكرها المجذوب:

- الرسالة التي يحمل أمانتها المجتمع الإسلامي، وهي رسالة الإيمان والتوحيد والتي يمكن لانتشارها الأمن الفكري.
- أن العالم العربي ينتمي إلى جماعة أكبر وهي الأمة الإسلامية، وهو بحكم الانتماء من ناحية، وبحكم دوره القيادي في نشر الدعوة الإسلامية يقع عليه مسؤوليات وواجبات في مقدمتها مسؤوليته عن بقاء الدعوة حية، نشطة، سليمة، نقية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إذا تركت القيم والمثل والعادات والأخلاق الإسلامية بدون حماية بحيث تكون هدفاً سهلاً للتيارات الوافدة، والبعيدة كل البعد عن الإسلام، بل والمتعارض معه.

وبالجملة، فإنه يمكن تلخيص أهمية الأمن الفكري في :

- ♦ أن الأمن الفكري يحقق للأمة أهم خصائصها، وذلك بتحقيق التلاحم والوحدة في الفكر والمنهاج والغاية.
- ♦ أنه في غياب الأمن الفكري سيكون هناك خلل في الأمن في جميع فروعه.

- أن الفكر في هذه الأمة يستمد جذوره من عقيدتها وثوابتها ومسلماتها، وهو الذي يحدد هويتها وشخصيتها وذاتيتها.
- أن تحقيق الأمن الفكري هو المدخل الحقيقي للإبداع والتطور والنمو لحضارة المجتمع وثقافته.
- أن في تحقيقه حماية للمجتمع عامة، وللشباب خاصة، ووقاية لهم من الأفكار الدخيلة الهدامة.
- أن تحقيق الأمن الفكري فيه حماية لأمن المجتمع واستقراره، وصيانة للشريعة الإسلامية وذباً عن حياضها. (المجذوب، 1408، ص57-63)

ومن الضوابط المهمة للأمن الفكري اتلي يراها السديس ما يلي:

- أن يكون منبثقاً من الدين الإسلامي، والمعتقدات الإسلامية الصحيحة.
- أن يتمشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية وحكمها، وتحقيقاً لمصالحها.
- تحقيقه للوسطية والاعتدال بفهم الصحابة والأخيار والأئمة الكبار.
- أن يتلقى من المصادر الصحيحة، ويتولى ذلك العلماء.
- أن يحقق للأمة وحدتها وتلاحمها.
- أن يحافظ على ثقافة الأمة ومكونات أصالتها وقيمها.
- أن ينجح في تحديد هوية الأمة وتحقيق ذاتيتها، وإبراز شخصيتها.
- أن يكون القائمون عليه والحاملون له هم ولاة الأمر من الحكام المخلصين والعلماء العاملين.
- أن يكون طريقاً لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل بعيداً عن الازدواجية والفوضى الفكرية والاجتماعية. (السديس، 1426، ص18-19)

ومن وسائل تعزيز الأمن الفكري من وجهة نظر السديس :

- الاهتداء بهدى الله، والاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.
- التنشئة الاجتماعية الصحيحة على مبادئ الإسلام وتعاليمه.
- وضع الأنظمة والضوابط للمطبوعات والإعلام.

♦ دعوة كل القادة من حكام وعلماء وكتاب ومفكرين ورواد في كافة ميادين المعرفة لمحاربة تيارات الإلحاد والتطرف والغلو والإرهاب والعنف والفوضوية، والوقوف ضد تيارات الإفساد الديني والاجتماعي والفكري.

♦ إتاحة الفرصة للتعرف على اتجاهات الشباب الفكرية والثقافية ومناقشتها معهم، وتعرية اتجاهات الفكر المستورد.

♦ الاهتمام بإحياء التراث الإسلامي وتلقينه، بعد تنقيته، وإبراز القيم الإنسانية والجمالية فيه.

♦ ترسيخ المفاهيم الإنسانية والقيم الحضارية التي أبدعها المسلمون القدامى والمعاصرون، حتى يعود الشباب المسلم مثلما كان صانع حضارة ومؤسس دولة حضارية.

♦ الوجود الفاعل للإعلام، لدحض كل ما يخالف الإسلام من أفكار مستوردة وثقافات مشبوهة.

♦ العمل على ترسيخ منهج الوسطية والاعتدال، قال تعالى :
(❒◆☜☒⓿☒🕒◉♑♋⌨⍓ ♉⍓➔⍓▪▫✡□🕒▤↗☠⬀ 📖↑✌□◘☪
❒◆♒♏☜✝☞♏ ♑♏♋✍♦⌛➔❑☼⬅❑✁☎ ✸➔♏◘⑨⍓✁✂✏↗◆
✁♏☞♑✡□♏□✡ ❒◆③◆▤↗❑♌◆ ✁♏♑▪❷♒⬅❑✌⬉
⬊◆▪■⓿⬂▤↗☠⬀ ⅄☒♑⚐⓿⑨✡✁ ▤ ⬀⊠⊘➪⬰) (البقرة، آية143)

♦ العناية بتصحيح المفاهيم والمصطلحات الشرعية، وتنقيتها من المصطلحات المشبوهة والمغلوطة. (السديس، 1426، ص19-21).

إن المملكة العربية السعودية، لإدراكها التام بأهمية الأمن الفكري، سنت العديد من الأنظمة واللوائح والتعليمات التي تهدف إلى حماية العقيدة، وتحقيق الأمن، ومحاربة الأعمال التخريبية، والأفكار الهدامة، وصيانة المجتمع من وسائل الانحراف الفكري والسلوكي وأدواته، ومن هذه النظم واللوائح والتعليمات، ما نصت عليه المادة السادسة من نظام المطبوعات والنشر في المملكة في بعض فقراتها، على أنه يحظر طبع أو نشر أو تداول المطبوعات التي تحتوي على ما يلي : كل ما يخالف أصلاً وشرعاً، أو يمس قداسة الإسلام وشريعته السمحة، أو يخدش الآداب العامة، وكل ما يمس أمن الدولة ونظامها، وكل ما تقتضي الأنظمة والتعليمات بسريته، إلا بإذن خاص من صاحب الصلاحية، وكذلك التقارير والأخبار التي لها مساس بسلامة القوات المسلحة العربية السعودية إلا بعد موافقة الجهات المختصة ، وكل ما من

شأنه تعريض أفراد القوات المسلحة، أو أسلحتها، أو عتادها للخطر، وكل ما يمس كرامة رؤساء الدول، أو البعثات الدبلوماسية المعتمدة في المملكة، أو ما يسيء إلى العلاقات مع تلك الدول، وكل ما من شأنه الدعوة إلى المبادئ الهدامة أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين، وكل ما فيه تجنيد للإجرام أو الدعوة إليه أو الحض على الاعتداء على الغير بأي صورة من الصور. (نظام المطبوعات والنشر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/32 في 1421/9/3هـ).

ويرى الباحث أن تحقيق الأمن الفكري وتحصينه والدفاع عنه هي مسؤولية كل فرد و جهة ومؤسسة وجهاز في الأمة الإسلامية، وهذا الدفاع هو في رأي الباحث مطلوب، لأنه بمثابة دفاع عن دين الأمة وعقيدتها وهويتها.

ثانياً : الانحراف الفكري في ماهيته ومفهومة :

للانحراف الفكري مفهوماً نسبياً، يختلف من زمان لآخر، ومن مكان لآخر، لاختلاف القيم والمعايير الدينية والاجتماعية السائدة، ومن هذا المنطلق تتعدد تعريفاته، وأسبابه، ومن هذه التعريفات :

أنه : ((ذلك النوع من الفكر الذي يخالف القيم الروحية والأخلاقية والحضارية للمجتمع، ويخالف الضمير المجتمعي، وأهم من ذلك كله هو ذلك النوع من الفكر الذي يخالف المنطق والتفكير السليم، ويؤدي إلى ضرب وتفكك وحدة وكيان المجتمع)). (طالب، 1426، ص116).

على أساس هذا التعريف يضحي الإنحراف الفكري مرادفاً للكراهية والعدوانية، ونشر العنف، وإضعاف الأمن، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

ويعتمد الانحراف الفكري على عرض المفاهيم العقائدية بصورة مغايرة لتفسيرها الديني، بعد ذلك محاولة إقناع الأتباع بهذا العرض، وبعد الإقناع محاولة جعل هذا الفكر سلوك ومنهج حياتي وهنا يرتبط الفكر بالسلوك.

ويرى بعض الباحثين أن الانحراف الفكري هو : ((التوجهات والاعتقادات التي يعتنقها بعض الشباب فتجعلهم ينظرون لمن خالفهم على أنه كافر، مستحل الدم

والمال، سواء كان فرداً أو جماعة، حكاماً أو محكومين)) (الغامدي، 1426، ص4)، في حين يرى البعض الآخر أن الانحراف الفكري هو : ((الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الدينية وتطبيقاتها، مما قد يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها بكل مقوماته)) (المالكي، 1427، ص71)، أو هو : ((اعتداء ذو نزعة فردية أو جماعية ينعكس على الذات أو على الآخر سواء كان الآخر فرداً أو جماعة أو سلطة أو مجتمعاً أو إقليماً أو دولة أو مجموعة دول، ويسعى إلى إشاعة أفكار ليس لها مرجعية معتمدة من الشرع أو القانون المدني أو الدولي، بغية التشكيك في الأهداف والمصالح والنظم والعقائد، من أجل مكاسب محدودة أو موسعة، بطرق غير مشروعة، ويؤثر على أمن الفرد والجماعة والدولة والمجتمع الدولي بصورة سلبية وتؤدي إلى زعزعة الأمن الفكري والثقافي، وإثارة نوبات العنف والتطرف أو الإرهاب في بعض حالاته)) (الخطيب، 1427، ص19-20).

والانحراف الفكري يختلف مفهومه من مجال معرفي إلى آخر، حيث يعرفه علماء الاجتماع على أنه : ((سلوك يهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع)) (الحداد، 1996، ص 94)، أو هو : ((السلوك المخالف للقيم والأعراف المعتادة والمقبولة، والذي يشكل مضايقات أو خطراً اجتماعياً أو تهديداً للمستقبل)) (الرفاعي، 1413، ص13)، ويعرفه علماء الشريعة الإسلامية على أنه : ((الخروج عن النمط الذي نصت عليه مصادر التشريع الإسلامي الرئيسية منها والفرعية)) (اسماعيل، 1410، ص155).

والخلاصة أن الانحراف الفكري يختلف مفهومه من وقت إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن مجال معرفي إلى آخر، ولكن حقيقته تتمثل في خروج الفكر عن الصراط السوي الذي هو شريعة الله الغراء، وعن منطق الاعتدال والوسطية.

ثالثاً : أسباب الانحراف الفكري :

ينشأ الانحراف الفكري بفعل عوامل متعددة، ويعد الانفتاح الاجتماعي وعوامل التحديث في المجتمع، وثقافة العنف، والعوامل العنصرية، ونحو ذلك من الأسباب التي أدت إلى ظهور الانحرافات الفكرية.

وتنشأ الانحرافات الفكرية لدى الشباب بسبب القيم السلبية، مثل استغلال النفوذ وغيرها، كما أن غياب الدور الأسري والتربية الوالدية السليمة، قد أوجدا كثيراً من أشكال الخطر في شتى الميادين الإعتقادية والثقافية، خاصة تلك الجوانب المتعلقة بضبط السلوك الجنسي، والتطبيع الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية، والتدين، علاوة على الوظائف التربوية للأسرة.

ومن العوامل التي تكمن خلف الانحراف الفكري كونها مهددات للأمن الفكري، الابتعاد عن شريعة الله، وإتباع الأهواء المتفرقة، وإغلاق منافذ الحوار والمناقشة مع المخالف، والابتعاد عن علماء الأمة المعتبرين، وترك الاقتداء بهم، وعدم الأخذ بعلمهم ومنهجهم وخاصة في نوازل الأمة التي يحتاج النظر فيها إلى فهم دقيق وعلم وافر واستنباط صحيح، والقصور في جوانب العقيدة ومجالات الدعوة والحسبة، والإعراض عن العلوم الشرعية، ووجود الخلل في مناهج التعليم، والقصور الإعلامي في توجيه الشباب وتحصينهم ضد الأفكار الوافدة الهدامة، وعدم الأخذ بجميع الطرق والأساليب المتاحة لتقويض ثقافات الإباحية والعلمانية، وإزالة فساد الفكر القادم من الشرق والغرب التي تعج بها كثيراً من الفضائيات، والجهل وعدم الفهم الصحيح والانسياق وراء التعصب المقيت والتحزب المذموم. (السديس، 1426، ص22-23).

كما أن من أسباب وعوامل الانحراف الفكري : ضعف البصيرة في فهم النصوص الشرعية والتي من مظاهرها تلك الحرفية في فهم النصوص التي تقود إلى تكفير الناس، والحكام، ومن يعمل معهم، والاندفاع وراء العاطفة، والقهر الممارس على المسلمين، والذي ينقل على الفضائيات مما يزيد الحنق والغبن الذي يتناسب وحجم المعاناة، وشعور بعض الجماعات من السكان بأنها أدنى منزلة، ووقت الفراغ

وتعرض الشباب فيه لكثير من التيارات الفكرية المعادية للإسلام والمسلمين. (السعيدين، 1426، ص30-37).

ويعد الغزو الفكري من أهم مهددات الأمن الفكري، وعوامل الانحراف الفكري، ولكي ندرك ما يجتاح الأمة من تيارات الغزو الفكري الثقافي ، فإنه تتضح أمامنا عدة متناقضات وتساؤلات عن طموحات هذا الغزو وأطماعه في تغيير المفاهيم والأخلاقيات والتأثير عليها بفلسفات كاذبة لتحقيق أهداف مقصودة وغير مقصودة، وقد يصل الأمر إلى رفض القيم المتوارثة واستهجانها، وقد يصل الأمر كذلك إلى الترويج لهذه القيم والتيارات الوافدة وكأنها هي الحق الذي لا ريب فيه. (نصير، 1413، ص61-64).

ويقصد أعداء الأمة من وراء هذا الغزو الفكري رمي الإسلام وأهله، وإبعادهم عن الإسلام، لأنهم يدركون أن قوة الأمة في عقيدتها، وهم يريدون السيطرة على المسلمين، فوجدوا أن الحرب الفكرية مدعمة بالحرب النفسية، هي البديل عن العمل العسكري الميداني، وانطلاقاً من ذلك راحوا يصبون جام غضبهم على المسلمين متخذين الغزو الفكري سبيلاً لذلك، وراحوا يبثوا المعتقدات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة والمذاهب المارقة، المناهج العلمانية الإلحادية التي تعمل على محاربة الإسلام والقضاء عليه، وقد لجأوا حالياً إلى الغزو الفكري المباشر الإرادي التحكمي، والذي تسللوا من خلاله إلى أعماق الذات، وساعدهم في ذلك تقدمهم التقني العصري في مجال البث والإرسال، مما مكنهم من التحكم في عمليات غسيل الأدمغة الساذجة وتشريب القلوب المريضة بسمومهم (الطلاع، 1420، ص37 وما بعدها).

ومن المذاهب التي تبث عن طريق الغزو الفكري كذلك، الإلحاد العلماني، والذي يناصب الدين والفكر الإسلامي العداء، ويسعى جاهداً للقضاء عليهما بواسطة بعض المسلمين الذين نجح في التغرير بهم، واتخذ منهم أدوات وأسلحة يوجهها إلى قلب الأمة الإسلامية، يفتك بها في عضدها، ويشككها في عقيدتها، ويضعف من إيمانها كي تكفر بالله تعالى وتنكر نبوة الرسول الكريم ﷺ.

ومن أشكال التيارات الفكرية الوافدة الإستشراق وهو : ((دراسة علوم الشرق، وأحواله، وتاريخه، ومعتقداته، وبيئاته العمرانية والبشرية، ودراسة لغاته ولهجاته، وطبائع الأمة الشخصية في كل مجتمع شرقي، فلكل أمة شخصيتها، ودراسة الأشخاص والهيئات، والتيارات الفكرية والمذهبية في شتى صورها وأنواعها)) (الجبري، 1416 ، ص 13)، وقد دأب الإستشراق على تزوير الحقائق عن الإسلام ودفعها بتهم باطلة، فمن مقولاتهم التشكيك في القرآن الكريم، وقد عكفوا على تأليف الكتب المتعلقة بالعلوم والثقافات الإسلامية خدمة لأهدافهم، وزرعوا الشبهات، ووجهوا الانتقادات الملفقة للإسلام وأهله، وخاضوا في مجالات عديدة من الشريعة حيث نشروا في التصوف والفقه السني والشيعي، خاصة ما يساعد على الإضطراب الفكري بين المسلمين (الجبري، 1416، ص38).

ومن أشكال التيارات الوافدة : التنصير وهو : ((الدعوة إلى النصرانية ومحاولة دفع الناس إلى الدخول فيها بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة))، ويعني كذلك : ((قيام الغرب المسيحيين بدس أفراد وتأسيس جمعيات يكون غرضها الدعوة إلى النصرانية بين المسلمين وفي سائر أنحاء العالم، والعمل على انتزاع العقيدة الصحيحة من قلوب المسلمين، ومن ثم صبغ المجتمع بصبغة غربية بحتة في المعتقد والفكر والأخلاق)) (الخريجي، 1413، ص68)، ويعد التنصير أحد الأسلحة الموجهة للمسلمين بغية ارتدادهم عن دينهم واعتناق النصرانية، وقد استهدفوا الجانب الفكري عند المسلمين بغية السيطرة عليهم، كما استهدفوا الجانب الاجتماعي في مجالات شتى. (طعيمة، 1414، ص179-180).

ومن أشكال التيارات الوافدة : الماسونية وتعني : ((جمعية سرية تحوي حشداً من الناس ينتمون إلى مذاهب وديانات ونحل وجنسيات وأوطان مختلفة، تضم الملحد والمؤمن، والشيوعي والديمقراطي، والدكتاتوري والعلماني، والقومي، ورب العمل، تجمعهم غاية واحدة ويعملون لها ولا يعلم حقيقتها إلا أعضاء الجمعية يجهلونها كل الجهل، ويوثقهم عهد بحفظ الأسرار وعدم البوح بها)) (عطار، 1394، ص9)،

أو هي : ((الجمعية التي تعمل في الخفاء للاستيلاء على العالم عن طريق بث أفكارها)) (أتلخان، 1975، ص 26).

والماسونية خطر كامن وراء الرمز والألغام والطلاسم، وسلاح يستخدمه اليهود لتطويع الشعوب متسترة برداء الحرية والمساواة والإخاء، أما مهمتها الحقيقية فهي صقل أحجار صالحة لبناء الهيكل، وتدريب فرسان حكماء يتقنون انتزاعه بحكمة وشجاعة، ثم ترويض أسود لحمايته، وتهدف الماسونية إلى إنكار جميع الأديان، ومن إلحاد الماسونية العمل على هدم الأخلاق والقيم والقضاء على العلاقات الأسرية بإباحة الجنس، والدعوة إلى التعري، وتفريغ الطاقات الجنسية عن طريق الزنا.

ومن الأفكار والمذاهب الهدامة : التغريب الذي يهدف كشكل من أشكال حرب أعداء الإسلام على الإسلام إلى تشويه الإسلام من كافة جوانبه، ومن ثم العمل على إزالته من نفوس المسلمين، فقد عمل مخطط التغريب لتطويق الإسلام من كل اتجاه، فأولوا التعليم جل اهتمامهم، محاولين السيطرة عليه، مما يحقق لهم السيطرة على مستقبل الأمة، ووجهوا اهتمامهم لإفساد التعليم الشرعي واستبداله بتعليم لا ديني على نمط الحضارة والفكر الغربي، مع إلغاء التعليم باللغة العربية، وتشجيع اللهجات العامية، وقد شمل التغريب النواحي الاجتماعية وإحلال القوانين الغربية محل الشريعة الإسلامية، وتشويه أحكام الشريعة الغراء وذلك باستغلال البث الإعلامي المرئي والمسموع، وكذلك المقروء للتأثير على عقول المسلمين.

وأما الصهيونية فهي الأخرى خطر على الإسلام وفكر المسلمين، حيث ترسم بروتوكولات صهيون كيفية الكيد للعالم، وتشجيع ثقافة إدمان الخمور، والفسق، والغدر، وتحطيم الأسر، والقضاء على ثقافاتها، وقد استخدمت الصهيونية العالمية الإعلام، فقامت بشراء معظم الصحف العالمية ودور النشر والفضائيات، وشركات الإنتاج السينمائي، وكل ذلك لنشر ضلالاتهم، والترويج لأفكارهم، وتحقيق أهدافهم (كيلاني، 1409، ص48-49).

ومن عوامل الانحراف الفكري، سوء الفهم الديني، والذي توصف به الحركات السياسية والاجتماعية التي تظهر هنا وهناك داعية إلى آراء أو معلنة أفكاراً تمثل تهديد المسلمين ولوحدتهم العقائدية والفكرية، من ذلك ما يردده البعض من وجوب الاعتراف بالقرآن دون السنة النبوية، مبررين كذبهم هذا بأن في السنة كثير من الإسرائيليات، إلى غير ذلك من الآراء والأفكار المضلة والمستوردة والناجمة عن سوء فهم وفساد عقيدة (المجذوب، 1408، ص65- 66)

وقد أدت المتغيرات الدولية وتجلياتها الإقتصادية والسياسية والثقافية والإتصالية بشقيها السلبي والإيجابي إلى العديد من الإنعكاسات الأمنية بعضها سلبي تمثل في زيادة نسبة الإجرام على مستوى العالم، وازدياد ظاهرة العنف والإرهاب للقيام بعمليات الإفساد في المجتمع، وتفشت ظاهرة وثقافة العنف، خاصة بين الأطفال وبصورة مفزعة (حسين، 1425، ص20- 23).

وقد استخدمت عصابات الضلال الفكري والعقائدي والثقافي التطورات التقنية والإتصالاتية لترويج مذاهبها وأفكارها وثقافاتها فساهمت بذلك في الإنحراف الفكري وإشاعته على مساحة أوسع.

أن التغيرات والمستجدات التي شهدها العالم، قد جعلت الأمن الفكري مخترق لأسباب متعددة منها: (الشدي، 1425، ص28- 29).

- ترك المرجعية الدينية في مجال الفتوى، حيث أصبحت نسبة لا يستهان بها من الشباب عازفة عن مشايخ المملكة الكبار، وزاهدة فيها عندهم، ووجدت أو أوجدت فجوة بينهم وبين علمائهم في مخالفة مؤذنة بالخطر.
- طوفان البث الفضائي المرئي والمسموع وظهور شبكة الإنترنت بما فيها من السلبيات والإيجابيات مما جعل مصادر التلقي في مجال الفكر والثقافة متعددة ومتنوعة ولم تعد محصورة في المسجد والأسرة والمدرسة، وقد حمل هذا الطوفان غثاءً كثيراً، وسوق الإنحرافات الفكرية والأخلاقية، وساهم في ظهورها.
- محاولة البعض تغيير الخطاب الديني، فبعد أن كان التوازن هو سمته الظاهرة سعي البعض إلى تغليب جانب الشحن العاطفي على حساب الجانب العلمي العقلي من

الخطاب الديني، وتم التركيز على أفضل ما في الماضي وأسوأ ما في الحاضر، مما أشاع جواً من اليأس والإحباط والرغبة في إحداث التغيير بطرق بائسة يائسة.

- عدم رد المتنازع فيه إلى الثوابت الدينية المتفق عليها، وقد أدى هذا الخلل الفكري إلى اختلاف الرؤى والتوجهات سواءً من قبل أهل الغلو والإفراط أو من قبل أهل الإباحية والتفريط، لأن كل واحد من الطرفين احتكم إلى عقله دون الرجوع إلى الله ورسوله.

ومن مسببات الإنحراف الفكري، والوقوع والإتمام في أحضان المنحرفين فكرياً ما يلي : (الروس، 2001 ، ص 16 - 23)

- الأزمات الاقتصادية : يتعرض الفكر المعتدل للانتكاسة خلال الأزمات الاقتصادية، وتدل الشواهد التاريخية على أن الانحراف الفكري يرتبط بالفقر، والحاجة والرغبة في التخلص من الظروف الإقتصادية الصعبة، ومن ناحية ثانية تؤدي الأزمات الإقتصادية إلى ازدياد معدلات البطالة والتضخم وحدة التفاوت الطبقي، وتنعكس آثار ذلك على الشباب، حيث تنشأ تربة صالحة للتطرف تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الإحباط وافتقاد الشعور بالأمان والأمل في المستقبل فيقعون فريسة الانقياد لأوهام الخلاص.
- الفراغ السياسي : يقصد به تدني مستوى المشاركة السياسية - خاصة بين الشباب - في اتخاذ القرارات التي تمس حياة الناس، وهذا الفراغ السياسي تملأه التنظيمات السرية والجماعات المتطرفة والتي تتغلغل في نسيج المجتمع، وتهيئ للشباب فرصة الشعور بالإنتماء وتحقيق الذات، وحل مشكلاتهم، فيقعون في غيابة ضلالهم وأفكارهم المنحرفة.
- أزمة التعليم : يقصد بها عجز النظام التعليمي عند محو الأمية بنسبة معقولة، وعجز خططه عن ربطه بخطة التنمية، والنتيجة تزويد سوق البطالة، بأعداد إضافية، وتقود البطالة وما يترتب عليها من عوز وحاجة إلى الإنخراط في جماعات الفكر المنحرف.
- عدم نهوض المؤسسات الثقافية بدورها، ناهيك عن تأثيرها بالبث الخارجي، وما يبثه من انحرافات فكرية تؤثر على الأفراد في المجتمع.
- الفراغ الديني : يعطي الفراغ الديني الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار المنحرفة التي يروجون لها ويعتنقونها.

ومن العوامل الكامنة وراء الانحراف الفكري كذلك: (أبوساق، 1425، ص20-27).

- الطبائع المجبولة على القسوة والعنف،والذي ينضم إليها الجهل بالدين وضعف العلم الشرعي، وعوامل أخرى تشعل الغلو والتطرف والانحراف الفكري.
- الشذوذ الفكري والانحراف العقدي والتعصب المذهبي والطائفي والسياسي كل ذلك يفضي إلى شر مستطير، وانحرافاً فكرياً خطيراً.
- انتشار الفكر الظاهري الذي ينمو تجاه التجريد والجمود والعزلة ويعني ذلك عدم إنزال الأفكار بمعناها الصحيح المرتبط بالملابسات الموضوعية، فبعض الشباب يحتضن الفكرة بذهنه ويعزلها عن البيئة والظروف والحقائق الموضوعية ويخرج من الواقع والعالم حتى لا يبقى سواه والفكرة في ذهنه، ويستمر في تضخيمها وعزل مبررات التخفيف والتهوين، وينزع منزع الأحادية في التفكير دون النظر إلى العوامل المؤثرة والسنن القاهرة فيصل به الأمر إلى قرارات طائشة تتناقض حتى مع الفكرة التي اندفع من اجلها فيصير اجتهاده مقلوباً ومستنكرا عقلا وشرعا، والأغرب أنه يواجه العلماء بيقين جازم إنه صاحب الرأي السديد والفكر المستنير.

- العوامل النفسية: إن الإحساس بالاكتئاب والقلق قد يؤدي إلى الفشل، وبانضمام ذلك إلى نقمة الشخص على المجتمع، تتراكم الأحقاد في صدره، ولا يجد طريقاً لإثبات وجوده إلا عن طريق إتباع الفرق والمذاهب والجماعات التي تتفق معه في حقدها على المجتمع، فينساق وراءها، ويقلد أفكارها المنحرفة وآراءها الفاسدة.

- العوامل الاجتماعية: أصاب الخلل - في كثير من المجتمعات- البنية الاجتماعية بسبب التحول في القيم، والتأثر بالأفكار الإباحية، الأمر الذي أدى إلى وجود النقيض وهو الفكر المتشدد والمنحرف، هذا إضافة إلى التفكك الأسري الذي انتشر في عدد من المجتمعات مخلفاً فقدان الرقابة والتوجيه، ومن ثم يضحى احتمال وقوع الشخص في الانحراف الفكري، والانسياق وراء الأفكار المنحرفة أمراً محتملاً.

قد يدفع التعصب والإقصاء مجموعة مذهبية أو جماعة دينية إلى محاولة فرض قناعاتها على المجموعات الأخرى أو المجتمع بأسره، بعد أن قادها التعصب والإقصاء إلى إتباع أفكار منحرفة.

وقد رأى مجموعة من الكتاب والمفكرين أن من أبرز العوامل التي تقف خلف الانحراف الفكري ما يلي: (شلبي، وآخرون، 1993م).

- الفراغ الديني والافتقار إلى الثقافة الدينية الصحيحة.
- التناقضات التي يعيشها الشباب.
- الإساءة إلى الدين تحت غطاء حرية الفكر والرأي.
- المعاناة التي يعيشها الشباب من فراغ، وبطالة، ومشكلات الزواج، والعمل، إلى جانب الشعور بالإحباط واليأس والقلق والاكتئاب.

لقد أشارت العديد من الدراسات التي أجريت خلال الأعوام (1424- 1426)، إلى أسباب الانحراف الفكري كالتالي:

أشارت دراسة (العمرو، 1425)، إلى أن من أسباب الانحراف الفكري في المجتمعات الإسلامية، ومنها المملكة العربية السعودية ما يلي:

- الخلل في منهج التلقي: حيث تتلمذ طائفة من الغلاة على يد من لا علم عنده، ويقدحون في علماء الأمة الراسخون في العلم، وهذه الطائفة يعتدون بآراء هؤلاء الغلاة، فيقعون في دروب ضلال الفكر المنحرف.
- الأخذ بظواهر النصوص دون فقه ولا اعتبار لدلالة المفهوم، ولا قواعد الاستدلال، ولا الجمع بين الأدلة، ولا اعتبار لفهم العلماء، ولا نظر في أعذار الناس.
- الجهل بمقاصد الشريعة وغاياتها وحكمها التي شرعت من أجلها الأحكام، ومن صور الخلل، في اعتبار المصالح والمفاسد، الدعوة من بعض الجماعات أو المنظمات إلى الاعتداء على مصالح بعض الدول ورعاياها، ووصف ذلك بالجهاد اعتقاداً أن في ذلك صالح الأمة، وهذا باطل لا ريب فيه.

وأشارت دراسة (الباز،1425) أن من أسباب الانحراف الفكري:

- القصور في فهم نصوص الإسلام وتعاليمه وتفسيرها بما لا تحتمل والتحمس والاندفاع وتغليب العاطفة دون الرجوع إلى أسس الدين الصحيح.
- الفجوة بين علماء الدين والشباب، فهناك من الشباب من لا يثق بآراء العلماء الراسخون في العلم، ويستأنس بآراء أناس آخرون يعتقد أنهم محل ثقة، والحقيقة خلاف ذلك، ومن ثم يستطيع هؤلاء التأثير في أفكار الشباب وتوجيهها إلى الانحراف.
- استخدام بعض الدول الغربية للقوة غير المبررة ضد شعوب العالم العربي والإسلامي، وافتعال الحروب، جعل أفكار الجماعات المتطرفة، التي تنتهج العنف تجد رواجاً بين الشباب.
- قصور المؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بالشباب كالمؤسسات التعليمية والدعوية والاجتماعية، والشبابية عن القيام بدورها مما جعل كثيراً من الشباب يفتقدون التوجيه والمتابعة، وأدى ذلك إلى لجوئهم إلى أفراد وجماعات لعرض مشكلاتهم وآرائهم عليهم، مما أدى إلى غرس أفكار منحرفة في عقول هؤلاء الشباب.
- الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها بعض المجتمعات وانتشار البطالة بين الشباب، جعل بعض الشباب يفقد الأمل في الحياة، ويستسلم لأي دعوى منحرفة.
- ضعف الضبط الأسرى ووجود خلل في التواصل بين الوالدين والأبناء، جعل الأبناء فريسة للأفكار المنحرفة.
- الفراغ الذي يعانيه الشباب، وعدم وجود برامج خاصة بهم تشغل وقت فراغهم بما يفيدهم، وينمي فيهم القيم الإسلامية، وروح الولاء والانتماء، جعل بعضهم يتجه إلى أي جماعة أو منظمة يجد أنها ستملأ عليه الفراغ، وقد تستدرجه نحو أفكار وتوجهات منحرفة.

ويلخص (المغامس، 1424) العوامل المؤدية إلى الانحراف الفكري في : (المغامس، 1424، ص45-47).

- تقصير الأسرة في تربية الشباب ومن ذلك الإهمال وعدم العناية بتربية الشباب، ووجود القدوة السيئة، والتفكك الأسري، وعدم مراعاة خصائص النمو وحاجاته.
- تقصير المؤسسات في أداء دورها التربوي، إذ المناهج غير الجيدة في مضمونها، والمعلم الذي يمثل قدوة سيئة، والأنشطة غير الهادفة، جميعها تقود إلى انحراف الشباب فكرياً.
- ضعف دور المسجد، حيث أضحى مكاناً للصلاة المفروضة فحسب، بدلاً أن يكون إضافة إلى ذلك مركزاً للتوجيه والإرشاد، وتربية الشباب التربية الإسلامية الصحيحة، عن طريق المحاضرات، الندوات، واللقاءات، والدروس الدينية.
- الغزو الفكري والثقافي والأخلاقي، حيث يستخدم أعداء الإسلام كل الطرق والوسائل والأساليب الهادفة على إحداث اضطراب فكري لدى الشباب.
- تقصير وسائل الإعلام في المساهمة في تربية الشباب تربية صحيحة، وصد الغزو الإعلامي الفكري.
- وقت الفراغ.
- البطالة التي تؤدي إلى الشعور بالملل واليأس والنقص، والأمراض النفسية الأخرى، التي تؤثر في شخصية الشباب العاطل.

والخلاصة: إن عوامل وأسباب الانحراف الفكري متعددة ومتشعبة، وهذه العوامل تقود إما بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الانحراف الفكري، والذي يتخذ أنماطا ومظاهر متعددة، ترتب جميعها آثار سلبية خطيرة، على الأفراد، والجماعات، والدول، والمجتمع العالمي برمته.

رابعاً: صور وأنماط الانحراف الفكري:

يقود الانحراف الفكري إلى انحراف سلوكي بالضرورة، فإذا غدت مبادئ الأمة وثوابتها محلاً للمساومات والمزايدات عبر حوارات وأطروحات تضع قضايا الأمة ومسلماتها موضع البحث والمراجعة والنقد والمناقشة، وانبرت الأقلام، وارتفعت الأصوات عبر وسائل الإعلام بالانقلاب عليها، وزحزحة مكانتها في نفوس الأجيال، وكيان المجتمع والأمة ، عندئذ يحدث الخلل في الجانب السلوكي

والاجتماعي، وما سلكت فئات من الأمة مسالك العنف والإرهاب والقتل والإرعاب، والتدمير، والتفجير إلا لما تشعبت أفكارها وغسلت أدمغتها بما يسوغ لها تنفيذ قناعاتها وتحسين تصرفاتها، وذلك راجع إلى رصيد فكري ومخزون ثقافي أفرز عملاً إجرامياً وسلوكاً عدواناً (السديس، 1425، ص30).

وقد تعددت مظاهر الانحراف الفكري، وأبرز تلك المظاهر التي يكاد يجمع عليها الباحثون في الانحراف الفكري هي:(المالكي ،1427، ص73-78)

- الغلو في الدين الذي يعد من أبرز أنماط ومظاهر الانحراف الفكري، والمقصود به مجاوزة حد الاعتدال في المعتقد والسلوك إلى التطرف والتنطع والتشدد.
- ويعد تبني العنف والإرهاب من أبرز مظاهر وأنماط الانحراف الفكري، ويؤدي العنف والإرهاب إلى نشر الرعب، وترويع الآمنين، وقتل الأبرياء، وتدمير الممتلكات، والإخلال بالأمن والسلم الاجتماعي، وقد يؤدي إلى تهديد الأمن الإقليمي والدولي.
- التكفير: من أخطر مظاهر الانحراف الفكري وأنماطه، حيث يترتب عليه إسقاط العصمة عن الآخرين، ومن ثم استباحة دمائهم وأعرضهم، وأقوالهم.
- التجرؤ على الفتوى بغير علم، ويعد ذلك من أبرز مظاهر الانحراف الفكري وآفاته، حين يتجرأ الفرد على أحكام الدين، فيصور الفتوى بالتحليل والتحريم والتكفير والتبديع والتفسيق دون فهم صحيح لنصوص القرآن والسنة وأحكامها ومقاصدها، ودون أدنى تأهيل علمي شرعي لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.
- التعصب للرأي، من دلائل الانحراف الفكري، حيث لا يعترف المتعصب للآخرين بوجود، ويحجر على آراء مخالفيه، ويتعصب لنفسه ورأيه ومذهبه، ولا يقر بأي رأي غيره، وتزداد خطورة الأمر عندما يحاول فرض رأيه بالقوة، ويسعى إلى إقصاء الآخرين من خلال اتهامهم بالابتداع والكفر، وهذا هو الإرهاب الفكري بأوضح صوره، وأجلى معانيه.
- التقليد الأعمى، حيث يثق المقلد بالرمز أو الشخص الذي يقلده ثقة عمياء، ويعتنق أفكاره وآرائه دون تمحيص أو بحث.

- التحزب حول الشخصيات والجماعات والأحزاب، ويصل الأمر إلى تقديس بعض القيادات والرموز، ومن ثم القبول المطلق لما تراه أو تنادي به، وعدم قبول الاعتراض أو النقد العلمي إذا وجه إلى تلك الرموز.
- الحرص على تولي الزعامة، فمن مظاهر الانحراف الفكري محاولة فرص الذات على الآخرين، والسعي للهيمنة عليهم، وتلمس الشهرة والجاه والسمعة، من خلال تبني الآراء المتعصبة، أو إصدار الفتاوى المتشددة، وافتعال الخصومات مع الآخرين.
- سوء الظن من مظاهر الانحراف الفكري، وهو خصلة مذمومة نبذها الإسلام، وحرمها.
- الطعن في العلماء والتشنيع على من يخالف، وحصر الحق في شخص أو مذهب، والاعتقاد أن الحق والعلم والدين وقفاً على ذلك.
- الغلظة والخشونة وهي من أبرز سمات المنحرفين فكرياً.
- المبالغة في الاعتداد بالنفس والغرور.
- الانطواء والتقوقع على الذات.
- فساد التصور وضعفه، فهم مثلاً أي المنحرفين فكرياً، يجعلون صغائر الذنوب من المعاصي كبائر، أو يحملون الآيات على غير محملها، حيث يحملون آيات الكفار على المؤمنين فيستحلون دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

الغلو والتعصب والعنف:

اعتبر كثير من الباحثين العنف والقتل عقيدة أساسية ضمن عقائد الإسلام السياسي، واستدلوا على ذلك بمسلك الجماعات الإسلامية المتطرفة في عدد من الدول منذ مطلع السبعينات وحتى الوقت الحاضر، وذلك بتحوير مفهوم الجهاد الإسلامي وتحويله إلى حرب ضد الداخل الذي يعيش فيه المسلم والمستأمن، واتهام الآخر القريب بالتكفير والردة وممارسة أقصى ضروب العنف ضد بعض الفئات والتنكيل بها، وتزعم معظم هذه التيارات في خطابها الفكري المتعصب والذي يتسم بالغلو.

يقسم الغلو إلى قسمين هما: الغلو الاعتقادي الكلي أي المتعلقة بكليات الشريعة وأمهات مسائلها، والمحصور في الجانب الذي يكون منتجاً للعمل بالجوارح، كالغلو

في الأئمة وإدعاء العصمة لهم، أو الغلو في البراءة من المجتمع العاصي، ويتسم الغلاة بعدم فهم القرآن، يقول القاضي عياض، في قوله – صلى الله عليه وسلم:((يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم))، فيه تأويلات: "أحدهما معناه لا تفقهه قلوبهم ولا ينتفعون بما تلو منه ولا لهم حظ سوى تلاوة الفم والحنجرة والحلق، والثاني: لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ".(النووي، 1392، ص159)، كما يتسمون بالتكفير للناس واستحلال دمائهم، وهذا الوصف هو وصف مشترك أو يكاد يكون ذلك بين طوائف الابتداع والغلو، قال ابن تيمية: ((الفرق الثاني من الخوارج وأهل البدع: إنهم يكفرون بالذنب والسيئات ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وإن دار الإسلام دار الكفر، ودارهم هي دار الإيمان، وكذلك يقول جمهور الرافضة[1] والمعتزلة[2] والجهمية[3]، وطائفة من غلاة المنتسبة إلى أهل الحديث والفقه ومتكلميهم)) (ابن تيمية، 1372، ص19: 73).

والغلو الجزئي العملي، والجزئي هو ما كان متعلقاً بجزئية أو أكثر من جزئيات الشريعة، والعملي ما كان متعلقاً بباب العمليات فهم محصور بجانب الفعل سواءً كان قولاً باللسان أو عملاً بالجوارح (اللويحق، 1419، ص73- 75).

وقد نهت الشريعة الإسلامية عن الغلو، وحذرت منه. (الحيدر، 1422، ص180).

تتعدد أسباب الغلو في الدين ومنها: الأسباب الخارجية والمتمثلة في احتكاك المسلمين في الأمم المجاورة والتأثر بثقافاتها، وأفكارها الدينية، سيما بعد المد الإسلامي واتساع الفتوح وسياحة المسلمين في البلاد المفتوحة. (باعبد الله، 1415، ص300)، إضافة إلى ما أفرزته الثورة العلمية وسهولة الاتصال والانتقال، ودخول كثير من أصحاب الأديان الأخرى في الإسلام، حيث لم يتخلصوا من أفكارهم ومعتقداتهم السابقة، وترجمة كتب الفلسفة والمنطق، وتشجيع دراستها والتعمق فيها، مع التأكيد على الجوانب التي لا تتوافق مع الدين، ودخول بعض المغرضين من اليهود والمجوس وغيرهم في الإسلام

1. الرافضة طائفة من الشيعة تعتقد بأحقية أهل البيت بالإمامة على باقي الصحابة، على أن هذه الإمامة ركن من أركان الدين ال النبي وأن الأنبياء والأئمة معصومون. الندوة العالمية للشباب الإسلامي. الموسوعة الميسرة في للأديان والأحزاب المعاصرة. ص 2، 1069.
2. المعتزلة: فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي، اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة. المرجع السابق، ص1: 69.
3. الجهمية: إحدى الفرق التي تنتسب إلى الإسلام، قامت على البدع الكلامية، والآراء المخالفة لعقيدة أهل السنة، متأثرة بعقائد وآراء اليهود، والصائبة والمشركين، والفلاسفة الضالين.المرجع السابق، ص2: 1050.

بقصد الكيد له، والنيل منه، بإبعاد المسلمين عن دينهم الصحيح بالتشكيك وإثارة الشبهات، وابتداع العقائد المخالفة لما كان عليه السلف. (ابن درع، 1419، ص 70)، ومن أسباب الغلو الأسباب الداخلية والمتمثلة في الابتداع، والبدعة هي ضد الشرعة، والشرعة ما أمر الله به ورسوله أمر إيجاب أو أمر استحباب وإن لم يفعل على عهده، وما لم يشرعه الله ورسوله فهو بدعة وضلالة (ابن تيمية، 1372، ص 23: 133)، والابتداع من أعظم أسباب الغلو وله أثر كبير في إلقاء العداوة والبغضاء بين أهل الإسلام، وهو يورث الخزي في الدنيا والعذاب في الآخرة، ومن الأسباب الداخلية للغلو كذلك الجهل وسوء فهم الدين وإتباع الهوى.

قال تعالى: ([illegible]) (القصص،50)،

وإتباع الهوى هو إحداث في الدين على غير منهج قويم، ويوقع من الفرقة والخروج عن الجماعة، ومن أسباب الغلو الداخلية أيضاً، اتباع المتشابه، قال تعالى:

([illegible]) (آل عمران،7)،

وأهل الأهواء من المغالين، لما وضعوا لأنفسهم أصولاً عقلانية وفلسفة مبتدعة، تعارضت مع بعض النصوص، اعتبروا أن قواعدهم الفاسدة هي المحكمة، واتهموا النصوص بأنها متشابه. (ابن الجوزية، 1418، ط3، ص3: 990)، وفي الحياة المعاصرة أضل الله قوماً اتسم سلوكهم بالغلو بسبب اتباع المتشابه، ومن أسباب الغلو تأثر بعض المجتمعات الإسلامية بمظاهر العلمانية والتغريب، وتغييب دور علماء الإسلام فنظراً لغياب دور فاعل للعلماء، وعدم مشاركتهم في توجيه الشباب، اعتقد

بعض الشباب أن الغلو يخدم الدين، وقد أضحى هؤلاء المنحرفون فكرياً يتصدرون بالفتوى، ومن الأسباب كذلك الاضطرابات النفسية و السلوكية والتي تعتمد على شخصية الفرد، ونوع المواقف التي يتعرض لها، لذلك فإن أي اختلال حيوي، أو اختلال في تناسق الوظائف النفسية، أو أي معوقات بيئية، كل ذلك ينجم عنه الإحباط وتهديد الذات، وكل ذلك يقود إلى انحراف فكري مظهره المغالاة والبعد عن الوسطية والاعتدال.

وثمة علاقة وثيقة بين التعصب والعنف وتعد التنشئة الاجتماعية أحد أبرز عوامل تشكيل سلوك التعصب عند الأفراد والجماعات، ويعد التعصب سلوكاً مكتسباً، وهو من نقائص الحرية، والعقلية التي تتعامل بفكر التعصب هي عقلية نقليه اتباعية تشكك في التجريب، وتتوجس من الرأي الآخر، وتعتمد القياس على الماضي، كما أن ما يميز هذه العقلية هو طابعها الاختزال الذي يختزل الحكم إلى أضيق الحدود. (الخطيب، 1427، ص34- 35).

يعد التعصب من أخطر الأمراض الاجتماعية والثقافية التي يعاني منها المجتمع المعاصر، وهو يتنافى كلياً مع أولويات الانتماء الوطني والقومي، وينم عن فكر منحرف من شأنه أن يزعزع الأمن والاستقرار ويمثل حالة خاصة من التمسك الفكري أو العقائدي تجاه الآخرين يصل إلى حد الطاعة العمياء لسلطة جماعة ما ينتمي إليها، مع رفض الجماعات الأخرى، ومن أهم أسبابه الإحباط، والظروف الاجتماعية والتاريخية والأنساق والقيم التربوية والتعصبية. (وطفة، 2002).

إن التعصب للرأي أو الجماعة أو المذهب إن هو إلى تجسيد عملي للانحراف الفكري، فهم نمط من أنماطه، و صور من صوره.

التـطـرف:

تدور كلمة التطرف حول معنيين هما: الأول: حد الشيء وحرفه. والثاني: حركة في بعض الأعضاء. (ابن زكريا، 1418، ص 634).

وفي المعاجم اللغوية: تطرفت الناقة أي رعت أطراف المرعي، ولم تختلط بالنوق. (ابن منظور، د.ت المجلد التاسع، ص 216).

ووفقاً للمعنى اللغوي يكون المتطرف هو الذي يدعو إلى أبعد طرف في العقيدة أو فكرة أو دين.

ويعني التطرف اصطلاحاً: "الانحياز إلى طرفي الأمر، فيشمل الغلو، لكن الغلو أخص منه في الزيادة والمجاوزة، ليس فقط بمجرد البعد عن الوسط إلى الأطراف. أو بمعنى آخر كل غلو فهو تطرف، وليس كل تطرف غلواً ". (الشبل، 1417، ص 23).

مواجهة الانحراف الفكري

يعد مواجهة الانحراف الفكري مسؤولية تضامنية تسهم فيها كل مؤسسات المجتمع، فلا تقتصر عملية مواجهة الانحراف الفكري على المؤسسات الأمنية وحدها، وإنما تسهم في عملية مواجهة الانحراف الفكري كافة أجهزة ومؤسسات المجتمع، وأهمها:

أولاً : الأســرة :

تكتسب الأسرة أهميتها كونها أحد الأنظمة الاجتماعية المهمة التي يعتمد عليها المجتمع كثيراً في تنشئة أفراده ورعايتهم وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع، وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية.

وقد جاء اهتمام المملكة العربية السعودية بالأسرة من خلال تطبيقها للشريعة الإسلامية في جميع ميادين الحياة الخاصة والعامة، وقد ظهر هذا الاهتمام جلياً من نص المادة التاسعة من النظام الأساسي للحكم في المملكة والتي نصت على أن: ((الأسرة نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه في الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد))، كما نصت المادة العاشرة من ذات النظام على: ((تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم)) (النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، 1412).

وقد رأى الباحثون أن الأسرة يمكنها أن تقوم بما يلي في مجال وقاية أفرادها من الانحراف عموماً: (الرفاعي، 1995، ص 209)

- تحقيق العدل والمساواة واحترام الحقوق.
- الارتقاء بالأحوال الشخصية والاجتماعية ومستوى الحياة.
- تعليم الأدوار الاجتماعية المختلفة.
- تعزيز وتثقيف الأفراد باللغة والقيم والأعراف والتقاليد والسلوك المقبول.
- تحقيق الضبط الاجتماعي والتماسك، والتزام الأفراد بالمعايير الاجتماعية.
- تقديم نموذج للقدوة الصالحة.
- توعية الأفراد بالشروط والمواصفات اللازمة لإقامة العلاقات الاجتماعية السليمة.
- تعزيز قيم المودة والألفة والرحمة والتسامح والحوار بالحسنى، والحكمة، والاعتدال في كل شيء.
- تعويد الأفراد على الاقتصاد وعدم الإسراف وحب العمل.

ثانياً : المؤسسات التعليمية :

المدرسة أو الجامعة لها دور مؤثر وواضح في كيان أفراد المجتمع، فهي تسهم في نقل ثقافة المجتمع واستمرارها.

وإدراكاً من المملكة العربية السعودية بأهمية دور المؤسسات التعليمية في تنشئة الأفراد تنشئة سوية، وحمايتهم من كافة صنوف الانحراف، جعلت المملكة المؤسسات التعليمية وسيلة لتربية الأفراد وتنشئتهم تنشئة صالحة، وقد هدفت سياسة التعليم في المملكة ما يلي: (السيف، 1407، ص 39- 42)

- تحقيق أهداف إسلامية، منها أنها تجعل عند الفرد ولاء للإسلام وبراءة من كل ما يخالفه.
- تحقيق تنشئة صالحة للأفراد من خلال تركيزها على إيجاد المواطن الصالح، لذلك وضعت مبادئ تلتزم بها المدارس والجامعات تهدف إلى تنشئة صالحة للأفراد.
- تحقيق أهداف اجتماعية ووطنية تتمثل في المحافظة على تراث المجتمع وعقيدته وفكره وسلوكه وآدابه.
- تحقيق التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في كافة الميادين.

وفرت سياسة التعليم في المملكة المظاهر الأمنية التالية: (السيف، 1407، ص44-47)

- تكوين اتجاهات مرغوبة لدى الأفراد، توفر الأمن الداخلي الذي يسهم في التكيف الاجتماعي، الذي يسهم في وجود الفرد الصالح الخالي من سوء الآداب أو الانحراف عموماً.
- رسخت سياسة التعليم العقيدة الإسلامية في نفوس الأفراد، وبالتالي أوجدت لديهم رقابة ذاتية تحصنهم من الانحراف ودوافع الهوى.
- القضاء على الانحرافا ت الجنسية من خلال الفصل بين مؤسسات تعليم الإناث والذكور، وغرس المبادئ الإسلامية لدى الأفراد.
- ردع النفس الأمارة بالسوء بالاعتماد على المبادئ الإسلامية في مناهج المملكة.

ثالثاً : المؤسـسات الدينـيـة :

رغم تتطور المؤسسات الدينية في الوقت الحاضر من حيث المرافق والتجهيزات، وغيرها، إلا أنها لم تتطور بما يكفي في الوظائف والمسؤوليات والأدوار، وقد تركزت جهود هذه المؤسسات على جوانب أساسية دون غيرها كأداء الصلوات، وجمع التبرعات للمحتاجين، وبعض الدروس الدينية والتوعوية والخطب الأسبوعية، والمحاضرات الدينية.

ومن المؤسسات الدينية التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مجال تأمين الفكر من الانحراف ما يلي :

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة كفائية، أمر الله بأدائها. قال تعالى:

( ) (آل عمران، آية 104).

ويؤكد فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، على المجتمع المسلم، استحقاق بني إسرائيل اللعنة، لعدم قيامهم بالنهي عن المنكر (ولا يستحق الإنسان لعنة الله إلا إذا ترك أمراً أو واجباً عيه أداؤه)) (علوان، 1401،ص479، ط3، ج1)

قال تعالى: ([illegible]) (المائدة، آية 78-79)

كما أن القيام بهذا الركن يضمن استمرار ميزة الخيرية لهذه الأمة التي ميزها الله عن سائر الأمم لقيامها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى:

([illegible]) (آل عمران، آية110).

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثر كبير في توفير الأمن للمجتمع وحمايته من آفات الانحراف، وأهم جوانب هذا الأثر: (الحيدر، 1422، ص313-314).

- محاربة كل من يدعو إلى الخروج عن دين الإسلام، أو يتهجم عليه، أو ينتقص منه، سواء كانت دعوته فردية أو جماعية، علنية أو سرية.
- يؤدي إلى حفظ الدين الذي هو أعظم سبب لمكافحة الجريمة والانحراف.
- التصدي لأهل البدع، وعدم تمكينهم من نشر بدعهم لما لها من أثر في إضعاف الدين والقضاء عليه.
- تطهير الطريق من المعاصي وأوجه الانحراف، حفاظاً على القيم والأخلاق العامة، وإحياء الطمأنينة في النفوس، فيأمن الناس على أرواحهم، وأموالهم، وأعراضهم، من عبث العابثين، وعدوان المعتدين.
- الأخذ على أيدي المنحرفين من السفهاء، وحملهم على إتباع الحق، وإبعادهم عن الوقوع في الفحشاء، ومقاومة الانحرافات، والمخالفات الدينية.
- منع وسائل الإعلام من إشاعة المنكرات، والتحريض على ارتكاب الجرائم.

وتقوم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمهمة الحفاظ على الأمن الفكري من خلال مهمتها في الدعوة والإرشاد والنصح، والتوعية، ومحاربة الضلالات، والانحرافات الفكرية.

المسجد :

يعد المسجد من أعظم محاضن التربية لكل مسلم، فبجانب ما يتلى من آيات الله في الصلاة، وما يوجه من الكلمات والدروس والمحاضرات، تحتل خطب الجمعة مكانة عالية في توجيه الرأي العام وبث الأفكار المرغوبة لتحقيق الأتي: (سيف الدين، 1417، ص 69- 70)

- إبراز المعاني الإسلامية التي تحتاجها القلوب.
- تفقيه المسلم وتعليمه حقائق دينه مع العناية بسلامة المعتقد من الخرافات والانحرافات الفكرية.
- تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام، ورد الشبهات المثارة حوله.
- معالجة الأوضاع القائمة في واقع الناس، وتقديم الرؤية الإسلامية حولها، والحلول لمشكلاتها، ومن ذلك التعامل مع الجريمة والفوضى الفكرية والأمنية وعلاجها علاجاً راشداً يتسق مع هدى الإسلام وتعاليمه.
- إبراز معاني الأخوة الإسلامية، ووحدة الأمة، بعيداً عن النعرات والعصبيات التي تفرقها وتضعف قوتها.

ويعد المسجد من أعظم المؤسسات التربوية المؤثرة في نفوس الناس، فمن خلاله يحصلون على أمن فكري يجنبهم الوقوع في أوحال الأهواء المنحرفة والأفكار الهدامة، وينمي في نفوسهم الشعور بالمجتمع المسلم، والاعتزاز بالجماعة الإسلامية (السديس، 1426، ص 36).

يمكن أن تسهم المؤسسات الدينية في ضمان الأمن الفكري من خلاله: (الخطيب، 1427، ص 134- 136)

- تقديم التربية الدينية لمختلف فئات المجتمع.
- نقل الحدث العالمي إلى شرائح المجتمع وفق المنظور الديني الذي يعبر عن الثقافة السائدة أو القائمة فيه دون مغالاة.
- التنوير الديني الذي يتجاوب مع ظروف الحياة المتغيرة، والأحداث المعاصرة، وفق منهجية معتدلة تركز على مبادئ الوسطية وتطبيقاتها.

- مجابهة الحملات الفكرية المضللة أو المشوهة أو المغرضة على الثقافة المحلية ومصادرها ونظمها.
- حماية الفكر المحلي من الانحراف خلف أو مع التيارات الفكرية الدخيلة التي تتعارض مع الإسلام.
- توفير الوقاية الاجتماعية لكافة شرائح المجتمع من الوقوع في براثن الفكر المتطرف.
- توجيه الرأي العام نحو المسائل الدينية، وضرورة تطبيق الأحكام الشرعية بما يخدم الصالح العام.
- التنوير الديني والثقافي للآخرين، وأولئك المحتاجين إلى التوعية المناسبة بشؤون الدين ومدارسه واتجاهاته ومنافعه وأهميته.
- إغاثة المحتاجين من مختلف الشرائح التي تعاني من الظروف الصعبة، والمشكلات الاجتماعية.
- توفير نماذج القدوة الحسنة التي يمكن أن يحتذى بها الشباب من أجل السمو الفكري والروحي.
- التكامل مع أجهزة المجتمع ومؤسساته الأخرى كالأسرة، والمدرسة، والإعلام، والأندية، والمؤسسات الترفيهية، وغيرها وفق أسلوب عصري يتسم بالمرونة والنزعة العملية.

رابعاً : المؤسسات الإعلامية ودورها في محاربة الانحراف الفكري:

أجهزة المؤسسات الإعلامية أضحت الآن أكثر تأثيراً من أي وقت مضى، من أوجه عدة أهمها : (الخطيب، 1427، ص 120- 131).

- المقدرة على ربط الفكرة المطروحة ببعدي الزمان والمكان.
- المقدرة على ترسيخ استيعاب الفكرة المطروحة.
- المقدرة على توسيع دائرة الفكرة المطروحة من زوايا وأبعاد أخرى.
- المقدرة على الاحتفاظ بمضمون الفكرة المطروحة على مدة زمني ممتد.
- إن الرسالة الإعلامية تساعد على اكتساب المهارة أو تكوين الاتجاه حول فكرة ما بشكل أسرع.

ويشهد الواقع على أن تأثير الإعلام خاصة المرئي والمسموع أضحى خطيراً على المجتمعات الإسلامية خاصة، بعد انتشار الفضائيات، والتي تبث أعمالها الخطيرة على الدين والثقافة والفكر، ولقد كان المدخل الإعلامي ولا زال أشد المداخل التي تسرب من خلالها الغزو الفكري، كما أن الإعلام الداخلي للمجتمع نفسه قد يكون سبباً في التأثير السلبي على الفكر القائم، ومن ذلك على سبيل المثـال:

- الاعتماد على مبدأ التعتيم الإعلامي لخدمة أغرض محدودة على حساب أمور أخرى جوهرية.
- الشروع في نقل رسائل إعلامية خاطئة عن الحدث أو الفكرة المطروحة.
- استخدام الأساليب الكاذبة أو المضللة في نقل رسائل إعلامية للجمهور.
- التآمر على إدخال مؤثرات إعلامية خارجية إلى البيئة الثقافية المحلية.
- المبالغات الإعلامية في ذكر أحداث معينة على حساب أحداث أخرى أكثر أهمية.

كما أن اختلال شروط الصدق والموضوعية، والضوابط الإعلامية والنظامية، وعدم توافر الشروط المطلوبة في مسئولي الأعمال الإعلامية، كل ذلك يجعل الإعلام أكبر مصدر للانحراف الفكري، في الوقت الحاضر، حيث أضحت الموضوعية والصدق في نقل الرسائل الإعلامية ضرباً من المستحيل.

ومن أوجه التأثير الإعلامي، أن الإعلام يؤثر سلباً على الأمن الفكري، إذا افتقرت المؤسسات الإعلامية إلى ما يلي : (الخطيب، 1427، ص123).

- تلبية احتياجات الجمهور الفكرية.
- برامج عملية لتوجيه الجمهور بأخطار الفكو.
- التوعية الثقافية والتنوير الديني بأسلوب عصري متطور.
- مشاركة الشباب من الجنسين في مناقشة الأفكار واقتراحها.
- الحصول على المعلومات الدقيقة من الجهات المختلفة، وخاصة الأمنية منها.
- العدالة وعدم التحيز في طرح الأفكار.
- الانفتاح الرشيد على الآخرين.
- الحرية الآمنة.

- التكامل مع مؤسسات المجتمع الأخرى كالأسرة والمدرسة والمؤسسا ت الدينية والترفيهية وغيرها.

وإذا كان الفكر الإرهابي هو الأداة المؤسسة لكافة أنواع الإرهاب، لذلك كانت التوعية من أهم وسائل هذا النوع من الإرهاب، ومن هنا جاءت أهمية الإعلام والوسائل الحديثة للاتصال كآلة فعالة لتعزيز التوعية،ومن خلالها الأمن الفكري في المجتمع، فالإعلام مطالب بحماية العقول المسلمة من المؤثرات الأجنبية الضارة، وحفظها من أن تطال بواسطة موحيات خارجية، وذلك من خلال تأمين خبراتها الثقافية الأصلية من التشويش، إذ الإعلام ينهض بدور صنع المعرفة الحقة التي تؤهل الفرد والبشرية عموماً لمواجهة العالم شديد التعقيد، وإشاعة القيم النبيلة، وتنشيط الحوار العقلاني خاصة في ظل وجود بعض العقول المريضة التي لا ترضى لنفسها ولا لغيرها الأمن والطمأنينة فتسعى إلى تخريب العقول من خلال خليط فكري متطرف، ولا يتوانى أصحاب هذه الأفكار في استعمال كل الوسائل المتاحة لبث سمومهم، وهم في ذلك كله يحاولون دوماً الاستفادة سلبياً من خلال ما وفرته وتوفره وسائل الإعلام، والوسائط المتعددة.

المؤسسات الأمنية ودورها في مواجهة الانحراف الفكري

إذا كانت مسؤولية مواجهة الانحراف الفكري هي مسؤولية تضامنية بين كافة أجهزة ومؤسسات المجتمع، وكان الباحث قد عرض لدور أهم المؤسسات الاجتماعية في مواجهة الانحراف الفكري، فإن المؤسسات الأمنية بدورها معنية بمواجهة الانحرافات الفكرية في إطار دورها في المحافظة على الأمن والاستقرار والنظام في المجتمع، ويقتضي بيان دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري، بحث النقاط التالية:

أولاً : المؤسسات الأمنية في المملكة العربية السعودية :

تعد وزارة الداخلية من أقوى المؤسسات في المملكة العربية السعودية، وهي الجهة المعنية بقضايا الأمن الداخلي من خلال قطاعاتها العسكرية التي تشرف على تنفيذ السياسة الأمنية، وتباشر تحقيقها كما تشرف الوزارة على الإدارة المحلية ممثلة

في إمارات المناطق ويشرف سمو وزير الداخلية وسمو نائبه وسمو مساعده للشؤون الأمنية على كثير من المؤسسات الفاعلة في تحقيق الأمن الوطني. (مجلة الأمن ، ع(17)، ذي القعدة، 1419، ص 233).

تتمثل أهم قطاعات وزارة الداخلية في:

- **قطـاع حـرس الحــدود :**

وفقاً للمادة الخامسة من الفصل الثالث من اللائحة التنفيذية لنظام حرس الحدود، فإن مهام حرس الحدود هي حراسة حدود البلاد ومكافحة التهريب والتسلل من الداخل والخارج، والإنذار المبكر عن أي تحركات غير عادية على خطوط الحدود، أو بالقرب منها، والقيام بعمليات البحث والإنقاذ والإرشاد، وتقديم العون للوسائل البحرية، ومراقبة كل الذين يوجدون في منطقة الحدود البرية والبحرية لتأكد من مراعاتهم للقواعد والنظم المقررة لذلك، وضبط الأمن داخل الموانئ، والتعاون مع الجهات الرسمية في نطاق ما تنص عليه الأنظمة المرعية، وما تقضي به المصلحة العامة.

- **قطـاع الأمـن العــام :**

صدر نظام الأمن العام بالمرسوم الملكي 3564 في 29 ربيع الأول 1369هـ، مبيناً هذا القطاع بأنه : ((القوات المسلحة المسؤولة عن المحافظة على النظام، وصيانة الأمن، وتوفير أسباب الراحة العامة، وذلك بمنع الجرائم قبل وقوعها وضبطها بعد ارتكابها وتنفيذ كل ما يطلب منها تنفيذه من أنظمة وتعليمات ولوائح وأوامر)) وأعيد تشكيل الأمن العام عام 1413، ليصبح كما هو الآن مكوناً من وحدات وإدارات مثل: الأمن الجنائي، مكافحة المخدرات، المرور، قوات أمن الطوارئ، قوات الطوارئ الخاصة، قوات أمن المنشآت،...إلخ. (الحميدي، 1426، ص 19).

- **قطاع الدفاع المدني:**

صدر نظام الدفاع المدني برقم م/10 في 10 جمادى الأولى، 1406هـ ، وعرف في مادته الأولى، الدفاع المدني بأنه: ((مجموعة الإجراءات والأعمال

اللازمة لحماية السكان والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث والحروب المختلفة، وإغاثة المنكوبين، وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات وسير العمل في المرافق العامة، وحماية مصادر الثروة الوطنية، وذلك في زمن السلم وفي حالات الحرب والطوارئ)). (الردادي، 1422، ص 345).

- **قطـاع الجـوازات :**

هو أحد القطاعات الأمنية العسكرية التابعة والمرتبطة مباشرة بوزارة الداخلية، ويعد قطاع الجوازات درعاً أمنياً مهماً في منظومة القطاعات الأمنية، بحكم توليد مجموعة من المهام التي تخدم في جانب كبير منها حفظ الأمن واستتبابه، وقد بدأت أعمال هذا القطاع منذ عام 1344هـ كجزء من عمل الشرطة، وتطور إلى أن صدر الأمر الملكي رقم 3/ع في 15/ 7/ 1402هـ المتضمن تسمية المديرية العامة للجوازات. (الردادي، 1422، ص 420).

تتلخص مهام المديرية العامة للجوازات وفروعها في: (وزارة الداخلية، 1422، ط2، ص 305).

- الإشراف المباشر على معهد الجوازات.
- منح جوازات السفر للموطنين وضبط عملية مغادرتهم وقدومهم وتنظيمها.
- ضبط عملية قدوم الأجانب ومغادرتهم وتنظيمها.
- مراقبة سلامة أوضاع الأجانب المقيمين، والحد من التستر على الاقتصاد والأمن الوطنيين.
- تلقي قوائم الممنوعين من دخول المملكة.

- **قـوات الأمـن الخـاصـة :**

وهي من قطاعات قوات الأمن الداخلي في وزارة الداخلية أوكل إليها مهم أمنية كثيرة، حراسة منشآت وزارة الداخلية ، والتصدي للعمليات الإجرامية الخطرة، والاسناد الأمني الفعال، ومعاونة القطاعات الأمنية الأخرى لحفظ الأمن والنظام. (مجلة الأمن ، ع (17)، ذي القعدة، 1419، ص 296).

- **المديرية العـامة للمبـاحـث:**

تم إحداث المديرية العامة للمباحث عام 1381هـ، وأصبحت تتبع مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية (مجلة الأمن، ع (17)، ذي القعدة، 1419، ص 291).

أعيد تنظيم المديرية العامة للمباحث في عام 1406، إذ أجريت تعديلات على فئات المناطق والإدارات والشعب المرتبطة بها، وتحديد واجباتها، استجابة للتقدم الحضاري والعمراني والثقافي والاقتصادي الذي تشهده المملكة، وتزايد أعداد العمالة الأجنبية. (وزارة الداخـلية، النشأة والتطوير، 1422، ط2، ص298).

- **قطـاع السجـون:**

صدر قرار وزير الداخلية رقم ت/ 60 في 1/ 6/ 1395هـ، متضمناً تغير أسم مصلحة السجون إلى الإدارة العامة للسجون، وهي الجهة التنفيذية المشرفة على تنفيذ العقوبات وأوامر التوقيف التي تصدر عن الجهات القضائية، أو السلطات المختصة ورعاية النزلاء، وتهيئتهم علمياً وعملياً واجتماعياً لإعارة ثقتهم في أنفسهم واندماجهم في المجتمع. (الردادي، 1422، ص 283).

- **الإدارة العـامة للمجـاهـدين:**

صدر قرار اللجنة العليا للإصلاح الإداري عام 1403هـ بتشكيل الإدارة العامة للمجاهدين، وحدد مستوى الإشراف على فروعها، ثم صدر قرار آخر من اللجنة في عام 1410هـ، وأصبحت الإدارة العامة للمجاهدين تتشكل من مدير عام المجاهدين، ونائبه، وفروع الإدارة، ومن أهم مهام هذه الإدارة مساندة الشرطة في الدوريات الليلية، ومشاركة قصاصوا الأثر رجال الأمن في البحث عن الهاربين والمطلوبين، ومساندة الجوازات في ترحيل الأجانب المبعدين عن البلاد من خلال منافذ المملكة، ومساندة حرس الحدود في بعض مناطق المملكة،

وحراسة محطات الإرسال الإذاعي وشبكات المطار والسجون في عدد من المناطق. (وزارة الداخلية، النشأة والتطوير، 1422، ط2، ص236- 237).

- **المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية :**

صدر القرار الوزاري رقم 109 في 25/ 1/ 1386هـ مقرراً ارتباط كلية الشرطة من الناحية الإدارية بوزارة الداخلية، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم 222 في1386/3/21هـ بتغير اسم كلية الشرطة إلى كلية قوى الأمن الداخلي، وفي عام 1403هـ، صدر الأمر السامي رقم 7/ ل/12342 في 1403/5/24هـ القاضي بموافقة جلالة الملك على تعديل اسم كلية قوى الأمن الداخلي إلى كلية الملك فهد الأمنية، وكلية الملك فهد الأمنية هي مؤسسة عسكرية تعليمية تعمل على تأهيل الضباط للعمل في قطاع الأمن الحيوي، وهي الصرح العسكري التعليمي الذي يتولى تعليم وتدريب الطاقات الشابة لتأهيلهم للعمل في قطاعات قوى الأمن الداخلي ، وبالتالي فهي المصدر الرئيس لتغذية هذه القطاعات بالضباط. (الردادي، 1424، ص 673- 728).

تلك هي أهم المؤسسات الأمنية في المملكة العربية السعودية ، التي تنهض بالمحافظ على أمن البلاد واستقرارها، وحفظها من أن تمتد إليها يد آثمة أو فكر متطرف.

ثانياً : العوامل التي تحقق القدرة ل لمؤسسات الأمنية على مواجهة الانحراف الفكري :

الدور الأساسي للشرطة و المؤسسات الأمنية عموماً هو منع الجريمة واكتشافها وحماية الأنفس والأموال والأعراض، وإلقاء القبض على المطلوبين والمفسدين والمخربين.

وعندما تتخذ الشرطة الإجراءات سواءً في مرحلة ما قبل ارتكاب الجريمة لمنعها، أو في مرحلة ما بعد ارتكابها، فإن كل هذه الإجراءات تصب في أمر مكافحة الجريمة التي هي من أساسيات عمل المؤسسات الأمنية عموماً، ويعد المنع الوقائي

للجريمة أحد محاور مواجهة الجريمة والانحراف عموماً، ويقوم هذا المنع على أساس اتخاذ إجراءات معينة تهدف لمنع وقوع الجريمة، وذلك بجعل طريقة الجريمة والانحراف شاق وصعب على المجرم أو المنحرف، ويكون دور الجهاز الأمني هو محاولة إزالة كل الظروف التي تعمل على تفريغ النشاط الإجرامي.

وفي إطار تصدي الأجهزة الأمنية للجريمة والإنحراف عموماً، فإنها وهي تمارس هذا الدور تتعاون وتنسق مع كافة الأجهزة الأخرى، ذلك أن تعدد الأجهزة التي تعمل في مجال مكافحة الجريمة يقتضي تكامل الجهود هذه الأجهزة، وأساليب عملها، وهذا يعني أن انفراد أي مؤسسة أمنية معنية بالتصدي للانحراف والجريمة باعتماد طرق وأساليب تختلف أو تتغاير مع طرق وأساليب باقي المؤسسات الأمنية، يؤدي إلى تضارب الجهود وتعددها، وإضاعة للوقت والجهد سدى، ويقود بالضرورة إلى إحداث خلل معين في بعض جوانب مسيرة منع الجريمة ومكافحتها، فهذه المسيرة تقوم على تفاعل جميع الأجهزة المعنية، والتي تمثل حلقات متصلة، فإن أصاب أحد هذه المؤسسات خلل، انعكس على كل موضوع عملية المكافحة، لكل ذلك يجب تكامل جهود المؤسسات الأمنية، وأن يشمل هذا التكامل، التكامل بين أساليب عمل هذه المؤسسات، وكذلك في مجال التدريب نظراً لوجود أمور مشتركة تجمع بين هذه المؤسسات، وتتطلب تعاوناً وتكاملاً وتناسقاً في أدوات وأساليب التدريب، بل قد تتطلب تدريباً مشتركاً لكل العاملين في أجهزة ومؤسسات مكافحة الجريمة، في الجوانب الفلسفية والأخلاقية، والأهداف المراد تحقيقها، عند إدارة العدالة الجنائية لمكافحة الجريمة والانحراف عموماً، فمثل هذا التدريب من شأنه أن يخلق جواً وفهماً مشتركاً يساعد كثيراً على عملية التكامل بين هذه المؤسسات التي تعمل نحو تحقيق غاية واحدة هي مكافحة الجريمة والانحراف (أبو شامة، 1414، ص169- 176).

إن هذا التكامل بين المؤسسات الأمنية قد يأخذ أشكالا شتى، فمن الممكن تشكيل مجلس أعلى للتكامل، يقوم باختيار العاملين في هذه المؤسسات، فرغم اختلاف الشروط المطلوبة لاختبار العاملين في كل مؤسسة إلا أن هناك قاعدة تشترك فيها كل هذه المؤسسات عند اختياره ا للعاملين بها، فالفلسفة والقناعة والاتجاه

للسياسة المراد تنفيذها يجب أن تكون مشتركة بين كل العاملين في المؤسسات الأمنية ، كما يقوم المجلس المذكور بالعمل على تكامل وتنسيق الجهود بين هذه المؤسسات على أساس سياسة مدروسة ومنسقة ومحددة الاتجاه تتفاعل مع بعضها البعض.

إن فاعلية مواجهة الانحراف والجريمة، وفاعلية دور الأجهزة المؤسسات الأمنية في هذا الإطار، لا يقتضي أن يكون هناك تنسيق وتكامل بين المؤسسات الأمنية المتعددة فحسب، بل يجب إضافة لذلك أن يشمل هذا التكامل والتنسيق، التكامل بين المؤسسات الأمنية، وغيرها من المؤسسات التي تعمل في مجالات ترمي في النهاية إلى مكافحة الانحراف و الجريمة، مثل المؤسسات التعليمية، المؤسسات الإعلامية، المؤسسات الدينية، والأسرة ذلك أن " كل سياسة جنائية رشيدة ترمي إلى مكافحة الجريمة لا يمكن أن تغفل دور الأجهزة والمؤسسات غير الرسمية إلى حد كبير" (أبو شامة، 1414، ص179).

إن الخلاصة من كل ما سبق هي: إن المؤسسات الأمنية حتى تنهض بدورها في مكافحة الجريمة والانحراف عموماً، ومنه الانحراف الفكري ، لابد أن تنسق جهودها، وأن تتكامل هذه الجهود وتتناغم في سبيل تحقيق الغاية الواحدة وهي مكافحة الجريمة والانحراف عموماً، كما ينبغي أن تتكامل جهود المؤسسات، مع جهود المؤسسات المجتمعية الأخرى كالمؤسسات الإعلامية، والدينية، والرياضية، والتعليمية، والتربوية، وغيرها.

حتى تنهض المؤسسات الأمنية بدورها، في مكافحة الانحراف الفكري كذلك، وغيره من أنواع الانحرافات والإجرام، ينبغي توافر مقومات معينة لتحقيق الأمن الفكري، بمفهومه الشامل، وهذه المقومات هي:

- **انتقاء رجل الأمن وسماته الشخصية :** إن الدقة في اختيار رجل الأمن أياً كانت طبيعة عمله، وأيا كان الجهاز أو المؤسسة التي ينتمي إليها، وانتقائه من أفضل العناصر يعد من أهم درجات إعداد المواطن لتحمل مهام انخراطه في سلك المسؤولية عن تحقيق الأمن عموماً، لذلك فثمة أسس ينبغي التقيد بها عند

انتقاء المتقدمين للعمل الأمني، وهذه الأسس هي : (الحيدر، 1427، ص262-263).

- **تحليل العمل:** ينبغي المواءمة بين صفات الفرد وطبيعة العمل، ومتطلباته، ويقتضي تحليل العمل تحديد متطلباته من المهارات الجسمية والعقلية وميادينه وظروفه وعوامل النجاح والتقدم فيه وتخصصاته.
- **تحليل الفرد:** من أهم الخصائص التي تخضع للتقدير في عملية تحليل الفرد لعمل معين ما يلي:
  - الخصائص الجسمية: مثل الطول، والصحة العامة، والمظهر الخارجي، وخلافه.
  - الخصائص العقلية مثل: الذكاء والقدرة الحسابية والميكانيكية واللغوية.
  - القدرات الحسية والحركية كمهارة الأصابع والتآزر بين العين والقدم وحدة السمع وقوة حاسة اللمس، وخلافه.
  - الخصائص الانفعالية مثل: الخلو من الانطواء، والضبط الانفعالي، وخلافه.
  - المواءمة بين الفرد وعمله ويقصد بها التوافق والتكيف مع معوقات العمل.
- **رفع كفاءة رجل الأمن:** رفع كفاءة رجل الأمن من الناحية العلمية والتدريبية يعد ضرورة ملحة، وخاصة مع التطورات العلمية والتقنية، والتي تطورت معها أساليب ووسائل ارتكاب الجرائم والانحرافات كما تنوعت الجرائم، وظهرت جرائم جديدة لم تكن موجودة من قبل كجرائم الحاسب الآلي وغيرها، وحتى يكون النمو والتطور متوازيين، فإنه لابد أن تكون الأجهزة الأمنية لها نفس الدرجة من النمو والتطور في كافة المجالات، ومنها المجالات العلمية والتدريبية، وتبرز أهمية العلم لرجل الأمن في أن المجرمين والمنحرفين استغلوا الوسائل العلمية الحديثة لارتكاب جرائمهم وانحرافاتهم، لذلك فإن تقصير رجل الأمن في التسلح بالعلم وأن يجعل عمله ضرباً من ضروب التخبط والارتجال، ويقتضي الأمر لرفع الكفاءة العلمية لرجل الأمن، أن يتزود بالثقافة العلمية الواسعة النطاق التي تجعله أكثر فهماً لمقتضيات

الحياة الخاصة بمجتمعه والعامة الشاملة لحياة المجتمعات الدولية سواءً ما تعلق منها بالنواحي الاجتماعية أو السياسية أو ثقافية أو غيرها، فينبغي على رجل الأمن أي يكون لديه طرفاً من العلم في أكثر الأشياء خاصة ماله علاقة به وبعمله وبمجتمعه (المعلمي، 1411، ص 50)، كما ينبغي على رجل الأمن أن يتزود بالثقافة التخصصية الخاصة بعمله واختصاصه، وسبيله لذلك القراءة المستمرة والإطلاع على كل جديد، ونقل المعرفة إلى التطبيق.

ويسهم التدريب هو الآخر في رفع كفاءة رجل الأمن، وتزويده بالقدرات اللازمة، وإكسابه المهارات الأساسية حتى يستطيع أداء عمله بكفاءة عالية، فالتدريب أمر ضروري لرجل الأمن، والمفهوم الجديد لوظيفته في المبادأة بمنع الجريمة يجب أن تكون له الأولوية في كل المناهج التدريبية والدورات التثقيفية، والتدريب العملي لرجل الأمن يجب أن يكون متناسب مع الأحداث ومتعايشاً مع الواقع الذي قد يصادفه في حياته العملية. (موسى، 1410، ص 69).

وحتى يكون التدريب فاعلاً ينبغي أن يشمل التدريب الفكري الذي يهتم بتنمية الأنشطة العقلية، والتدريب العملي بما يشتمل عليه من أنماط الخلق والسلوك، والتدريب الفني بما يكسبه من مهارات وقدرات، ويلقنه من خبرات وتجارب، وما ينميه من استعدادات ومواهب.

وثمة خصائص تميز التدريب الأمني أهمها : (اليوسف، 1425، ص 97- 106).

- التدريب الانضباطي: أي خضوع المتدربين وانصياعهم للأوامر والتوجيهات ذاتياً.
- التدريب بالجرعات: أي الجرعات المتعاقبة والمتكاملة في ايصال المعلومات وتطوير القدرات.
- تدريب وقائي علاجي: أي يهدف إلى تنمية روح المبادرة والتحسب واستشراف المستقبل فالحذر والمبادرة يأتيان في مقدمة الاتجاهات التي تتبناها البرامج التدريبية الأمنية.
- تدريب نوعي وتنموي: يهدف التدريب في ضوء المعطيات المستجدة إلى الإسهام في إعداد الرجال الأشداء دون عنف، والرحماء دون ضعف، وهؤلاء هم الذين يحتاجون إلى معرفة واسعة وثقافة شاملة لتعميق وعيهم بمفاهيم الأمن السياسي

والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري، وحس أمني متخصص في قضايا الجرائم على اختلافها، والتدريب الأمني بإطاره الشامل والمتنوع وهو تدريب تنموي.

- تدريب فني وتقني: التقنيات التي ينبغي لرجل الأمن التعرف عليها وإجادة استخدامها هي تقنيات يستلزمها العمل الإداري والتنفيذي داخل المؤسسات الأمنية، وتقنيات تستخدم في كشف الجرائم وملاحقة المجرمين والتفتيش عن المواد المخدرة وغيرها، والتدريب على استخدام هذه الأجهزة والأدوات ليسهل على رجل الأمن النهوض بمهماته وواجباته بالفاعلية المطلوبة.
- تدريب إنساني وقيمي: أي تدريب يعنى بالبعد الإنساني والعقائدي والروحي والأخلاقي.
- تدريب مسلكي وتخصصي يعنى لازم لعمليات الترقية، والتخصص في مجال العمل.
- تدريب ميداني وتطبيقي يهتم بالجوانب الميدانية والتطبيقية.

يعالج التدريب الأمني نقاط رئيسية هي: (عبد الوهاب 1408، ص 88)

- تزويد الفرد بمعارف ومعلومات جديدة في حقل تخصصه.
- إكسابه قدرات ومهارات تزيد من كفاءة الأداء لديه.
- تغيير أو تعديل اتجاهاته وأفكاره.
- تغيير أو تعديل سلوكه الذي يمارسه في وظيفته.

يحقق التدريب الأمني المزايا التالية: (عبد الوهاب 1408، ص 88-89).

- إعداد الرجال المزودين بالمعلومات والقدرات اللازمة لأداء مهامهم.
- اكتشاف القدرات التي يمكن صقلها وتنميتها.
- معالجة نقاط الضعف لدى رجل الأمن.
- توحيد إجراءات الأمن وتنفيذ الأنظمة من خلال البرامج الملائمة والمخططة جيداً.
- تعزيز الممارسات الإيجابية لرجل الأمن، ورفع روحه المعنوية.

ومن أهم المتغيرات والمستجدات التي تقتضي الاهتمام بالتدريب الأمني: (حسين، 1425، ص 20- 23).

- ظهور الإجرام المنظم وما يمثله من تحدياً لسلطات الأمن.
- تدويل الجريمة، واستخدام الوسائل التقنية في ارتكابها.
- ازدياد ظاهرة العنف والإرهاب، وظهور أنماط مستحدثة من الجرائم.

وثمة نقاط لازمة لزيادة فعالية العملية التدريبية من خلال الأخذ بمعطيات التقدم المهني والتكنولوج ي لمهنة التدريب، وتوظيف وسائط التقنية الحديثة في العملية التدريبية وتحقق التنمية السريعة والمؤكدة في قدرات الأجهزة الأمنية، أهمها : (حسين، 1425، ص 35- 37).

- إن تكاليف التدريب وتطوير الأداء باستخدام التقنيات الحديثة يجب أن ينظر إليها على أنها استثمارات في رأس المال البشري.
- ضرورة النظر إلى التدريب في مراحله المختلفة كمنظومة شاملة مع ضرورة تحديد مسار العملية التدريبية بدقة ووضوح لتحقيق فاعليتها المرجوة.
- إن التدريب الأمني من أهم المجالات التي تتطلب ضرورة الاعتماد على منطق البحث العلمي، والاستناد إلى الأسلوب الموضوعي في تنفيذه.
- إن التدريب الأمني ليس غاية في ذاته بل وسيلة إدارية وعلمية وفنية من شأنها الوصول بالعمل الشرطي إلى أقصى إنتاجية ممكنة.
- إن الاختيار العلمي السليم للأساليب التدريبية يعد أحد المعايير الأساسية التي تحكم درجة فعالية العملية التدريبية.
- مرونة المناهج التدريبية لتتماشى مع المستجدات الأمنية.
- الاهتمام بالجانب الدولي والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التدريب الأمني في ظل عولمة الجريمة والمستجدات الأمنية المتلاحقة.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين المؤسسات الأمنية والتعليمية ومراكز البحوث المختلفة للاستفادة من التقنيات والاكتشافات العلمية الحديثة في مجال الأمن وتطوير الأداء.

- ضرورة الإسراع بتوفير تكنولوجيا التدريب العصرية من خلال الدراسة والمعرفة الفنية لآليات التدريب وتسهيل الحصول عليها، واستغلال المعرفة المتاحة في أماكن أخرى من العالم وتطويعها.
- تزويد المعاهد التدريبية بكافة وسائل التقنية المتقدمة في مجال التدريب الميداني.
- تنمية الوازع الديني لرجل الأمن: ذلك أن الوازع الديني يضبط السلوك، ويعزز الإيمان والعقيدة عند الإنسان، ويرسخ في نفسه المفاهيم الإنسانية، وسبل التكافل الاجتماعي، ويعوده على التسلح بالصبر والرفق والخلق الرفيع، ولا ريب أن تنمية الوازع الديني لدي رجل الأمن هو وسيلة لالتزامه بمسؤولياته، وبالتالي تعد أعماله وأقواله نابعة من عقيدة صالحة، وبالتالي يكون وسيلة لتحقيق\الأمن الفكري.
- تنمية الحس الأمني: والحس الأمني هو: " ذلك الشعور أو الإحساس المتولد داخل النفس، والمعتمد على أسباب أو عوامل موضوعية، تؤدي إلى توقع الجريمة بقصد منعها أو إلى ضبط مرتكبيها بقصد العقاب عليها" (خليل، 1416، ص 20).

ويعد الحس الأمني إحدى الدعائم التي تكفل حسن أداء العمل الأمني بما يؤدي إلى الوقاية من الجريمة، ومن أبرز مصادره : الفطرة البشرية، ذلك أن الأمن يعد مطلباً فطرياً، وبالتالي فإن الإحساس به أمر فطري.

والشعور بالمسؤولية، الذي يوجب على رجل الأمن تنمية حسه الأمني، والذي تكمن أهميته لديه في ملاحظته الدقيقة لكل ما يقابله في حياته اليومية، وتحليل كل ذلك بطريقة علمية بعيداً عن الأهواء والتعصب، كما يقوي طاقته العقلية ويجعله في تفكير مستمر لما يخدم هدف العمل الأمني، كما أن الاستمرار في الاطلاع والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الأمنية ينمي الحس الأمني لدى رجل الأمن، ويكسب خبرات جديدة، والحس الأمني لدى رجل الأمن مطلوب بالدرجة الأولى لتحقيق الأمن الفكري، من خلال ملاحظته للأفكار والثقافات الجديدة التي تدور بين الجماهير، وما قد يؤدي منها إلى الانحراف الفكري، كما أن ملاحظة ما يجري في الدول المجاورة من إخلال بالأمن نتيجة تيارات فكرية منحرفة وفدت إلى ذلك البلد، تحسباً من أن ينتقل ذلك الإخلال الأمني إلى الدول المجاورة باعتبار أن الجريمة قد

تنتقل من مجتمع لآخر، وأنه بالإمكان انتقال نفس الأسلوب الجرمي والفكر الإجرامي من بلد لآخر، أو ما يعرف بمفهوم الاستطراق الأمني، كما تبرز أهمية الحس الأمني في الربط بين الأحداث والوقائع التي سبق أن وقعت، وبين ملاحظة رجل الأمن لأشياء تنبئ بإمكانية وقوع إخلال بالأمن، من خلال دراسة وتحليل الوقائع السابقة، وربطها بملاحظاته الجديدة، واستنباط ما تعنيه كلها من أمور، ومعان، وأفكار، ودلالات، واحتمالات، ونتائج.

ويتسم الحس الأمني بأنه أساس لتوقع وتنبؤ الأخطار الإجرامية، وتبرز أهمية هذه الخاصية في تحقيق الأمن الفكري من خلال إحساس داخلي في فكر رجل الأمن من إمكانية حدوث إخلال بالأمن نتيجة توافر معطيات عن حدوث إخلال بالأمن في مجتمع آخر، نظراً لتغلغل تيارات فكرية معينة في ذلك المجتمع، مما يستوجب أخذ الحيطة فيما لو تمكنت تلك التيارات الفكرية من التسلل إلى مجتمعه، كما يتسم الحس الأمني بأنه يهدف إلى مواجهة المخاطر الإجرامية، وتكمن أهمية هذه الخاصة في تحقيق الأمن الفكري من خلال دراسة وتحليل تغلغل أفكار معينة في أفراد المجتمع نتيجة لتسلل تيارات فكرية منحرفة، مما قد تؤدي إلى إخلال بالأمن لتوافر معطيات عن حدوث إخلال بالأمن في مجتمع آخر نتيجة لتلك الأفكار، مما يستوجب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي إمكانية حدوث ذلك الإخلال الأمني. (خليل، 1997، ص 33-44).

وتتمثل عوامل تنمية الحس الأمني في : (خليل، 1997، ص 81-92)

*** العوامل الخـارجـية :**

أي العوامل التي ترجع إلى الظروف الواقعية المحيطة بالعمل الأمني، وأهمها :

- كثرة المواقف الأمنية التي يتعرض لها رجل الأمن.
- غموض الأحداث وتنوعها تمثل المجال الحقيقي لإمكان ظهور مكنة الحس الأمني وتنميتها على السواء، نتيجة لما يصيب رجل الأمن في تلك الحالات من استنفار وضيق يفرض عليه قدر من التوتر الضاغط الذي يحتم عليه بذل غاية جهده، وتوظيف كافة إمكاناته لكشف غموض تلك الأحداث.

- إحساس رجل الأمن بعظم المسؤولية وجسامة مطلوباتها بشكل محدد في العديد من المواقف الأمنية.
- التورط المفاجئ في أي عمل أمني خطير من أهم العوامل التي تسهم في تنمية الحس الأمني، ففي تلك الحالة يخلق الحس الأمني في نفس رجل الأمن ومضة تضيء له طريقه نحو تصور إجرامي معين يفسر له كيفية ارتكاب الجريمة، ويوجه أصابع الاتهام لديه نحو شخص بذاته.

*** العوامل الذاتية :**

أي تلك الراجعة إلى شخصية رجل الأمن ووظائفه العضوية والوجدانية، وأهمها :

- سلامة وسائل الإدراك لدى رجل الأمن، سواء ما جاء منها بطريق مباشر من خلال الحواس الخمس أم ما جاء منها بطريق غير مباشر من خلال توظيف العقل لإمكان الاستشعار الواعي أو الإحساس الحقيقي للوصول إلى الهدف المنشود.
- الرغبة في الاعتماد على الحس الأمني، واللجوء إليه، لتوظيفه والاستفادة من مكناته.
- التناغم أو التكامل بين الحس باعتباره مكنة أو ميزة حسية شعورية من جانب، والفهم أو التفكير باعتباره ميزة منطقية عقلية من جانب آخر، من أهم العوامل التي تؤدي إلى تنمية الحس الأمني وتطويره لدى رجل الأمن.

وتتمثل أهم وسائل تنمية الحس الأمني في التعليم والتدريب، والممارسة والتوجيه من خلال وضع رجل الأمن بشكل متعمد ودائم في نطاق أعمال ترتكز في أدائها على مكنة الحس الأمني، وتوجيه القائم الأمني لمرؤوسيه بالاعتماد على حسهم الأمني، وطريقة المشاهدة والتحليل ويقصد بها ذلك المنهج الذي يعتمد لتنمية الحس الأمني على قيام القائد بممارسة عمله اليومي بشكل يركز فيه على مكنة الحس الأمني. (خليل، 1997، ص 92- 97).

*** تنمية روح المواطنة :**

يقصد بالمواطنة تلك العاطفة القوية التي يحس بها المواطن نحو وطنه، وتلك الرابطة الروحية المتينة التي تشده إليه. (الحقيل، 1417، ص 30).

توافر المواطنة لدى رجل الأمن ضرورة لحساسية المهام المكلف بها، وحتى لا يخترق من بعض الجهات المعادية، ويصبح أداة لزعزعة الأمن والاستقرار.

*** تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الأمن :**

إن إيجاد وتنمية علاقة إيجابية بين المواطن ورجل الأمن من شأنه أن يدعم دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف عموماً، ومنه الانحراف الفكري، لأن هذا التدعيم وتنمية العلاقة بين رجل الأمن والمواطن سيقود إلى المشاركة العالية والإيجابية المطلوبة، والتعاون المثمر بين رجال الأمن والجمهور في مواجهة الانحرافات عموماً ومنها الانحراف الفكري، وتتمثل أساليب تنمية هذه العلاقة في: (الثقفي، 1422، ص 31- 39).

- إزالة المفاهيم القديمة الخاطئة: كالمفهوم التسلطي لرجل الأمن، حيث تطورت وظائف المؤسسات الأمنية ولم تعد تقتصر على حماية النظام وإقرار الأمن بل شملت إضافة إلى ذلك وظائف اجتماعية واقتصادية.
- تبسيط إجراءات التعامل مع المواطنين: أي اختصار خطوات العمل، وأخذ المعلومات الكاملة من المواطن دونما تعطيل، واستخدام التقنية الحديثة، والابتعاد عن الأساليب البدائية في التعامل مع المراجعين.
- إزالة الحواجز النفسية: يستطيع رجل الأمن بمجهوداته الذاتية أن يزيل الحاجز النفسي بينه وبين المواطن، من خلال تقديمه للخدمات الإنسانية والاجتماعية للمواطن الذي يلجأ إليه.
- إزالة العوائق الناتجة عن التصرفات السلبية لبعض أفراد الأمن من خلال التركيز في أساليب اختيار العناصر البشرية المؤهلة، وتدريبها على حسن التعامل مع المواطنين، تجنباً لأي تصرفات سلبية مع المواطن.
- تأمين الاحتياجات اللازمة لأداء العمل الأمني: ويعني ذلك توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة للأداء الجيد للمهام الأمنية التي تمس المواطن.
- الإعلام عن المفهوم الحديث لوظائف الأجهزة الأمنية المختصة ويتم ذلك من خلال قيام وسائل الإعلام بتوضيح المفهوم الحديث لوظائف الأجهزة الأمنية المختصة.

- تنمية الوعي الأمني لدى المواطنين من خلال توعيتهم بأهمية دورهم في مجال مكافحة الجريمة.
- رفع الروح المعنوية لدى العاملين وذلك بتوفير الاستقرار النفسي لرجل الأمن والاهتمام به من قبل إدارته التي يعمل بها، ومن خلال قيام إدارات الأمن برفع الروح المعنوية لأفرادها، وتنمية روح الإخلاص في العمل لديهم.
- متابعة تنفيذ أداء رجال الأمن حسب الخطط والسياسات المرسومة.
- مكافأة وتشجيع المواطن المتعاون.

ومن العوامل المساعدة، لرفع مستوى الأداء الوظيفي عموماً، لرجل الأمن ما يلي: (اللحياني، 1422، ص 47).

- مستوى التنظيم الجيد للمؤسسة الأمنية.
- ظروف العمل الصحية والمناسبة.
- الأجور المناسبة.
- احترام الأقدمية في العمل وتقديرها.
- التدريب المتواصل للعاملين.
- التقدير لمكانة رجل الأمن واحترامه.

تلك هي أهم العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في النهوض بدورها في مواجهة الانحراف الفكري.

ثالثاً: مضمون دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري:

تستطيع المؤسسات الأمنية أن تواجه الانحراف الفكري، وتسهم في تحقيق الأمن الفكري من خلال واجباتها في عمليات الضبط الأمني.

والضبط الأمني وظيفة لازمة لاستقرار النظم وصيانة الحياة الاجتماعية والمحافظة عليها، وبدون هذه الوظيفة ينعدم الأمن وتسود الفوضى، وترجع أهمية الضبط الأمني بحكم قيامه على حماية نظام الدولة وكيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري، فوظيفته تتركز في حماية المجتمع ووقايته من جميع الأخطار والانحرافات.

ويترتب على قيام المؤسسات الأمنية بالمحافظة على النظام العام وحمايته، والمحافظة على عناصر النظام الثلاث وهي:

- **الأمـن العـام،** ويقصد به:"حماية المواطنين ضد الجرائم والمخاطر والحوادث والكوارث التي يمكن أن تقع عليهم أو تتهددهم في أنفسهم أو أموالهم أو أعراضهم، سواء كانت من فعل الإنسان أو قضاءً وقدرً". (بدران، 1992، ص 70).

بناءً على هذا المفهوم، يتوجب على المؤسسات الأمنية، اتخاذ الآتي:

- منع الاجتماعات والمظاهرات التي تخل بالأمن عموماً.
- القيام بالإجراءات الأمنية إزاء بعض الأفراد أو الجماعات لخطورتهم الفكرية أو غيرها.
- إبعاد الأجانب إذا كان بقاؤهم يشكل خطراً فكرياً أو غيره على الأمن.

- **السكينة العامة،** ويقصد بها: " منع مظاهر الإزعاج والمضايقات التي تتجاوز المضايقات العادية للحياة في جماعة ". (بدران، 1992، ص 74).

فإذا كان الانحراف الفكري هو من ملوثات الفكر، المزعجة والمقلقة للمواطن والمحققة لعدم الاستقرار وعدم الهدوء، فإن المؤسسات الأمنية معنية بمواجهتها ضمن مهمتها في الحفاظ على السكينة العامة.

- **الصحة العامة،** ويقصد بها: " حماية المواطنين مما قد يتهدد صحتهم من أمراض، وأوبئة، وذلك باتخاذ كافة التدابير والوسائل اللازمة للعمل على وقايتهم من الأمراض ومنع انتشار الأوبئة عن طريق التحصين والحماية من الأمراض المعدية، ومن كل ما من شأنه الإضرار بصحة المواطنين ". (بدران، 992، ص 78- 79).

وفي إطار هذه الوظيفة للمؤسسات الأمنية، فإن هذه المؤسسات معينة باتخاذ الآتي:

-مكافحة التلوث بكافة أنواعه، ومن التلوث الفكري، ومكافحة الأمراض المعدية ومنها على ما يرى الباحث الأمراض الحسية والأمراض المعنوية ومنها الانحراف الفكري.

-رعاية الصحة الجماعية بصفة عامة.

وفي إطار قيام المؤسسات الأمنية بدورها في الوقاية من الجريمة والانحراف،أن يتم التصدي مبكراً للنوازع الرافضة لقيم المجتمع ونظمه وقوانينه، وكذلك للانحراف في بدايته قبل أن يستفحل في الشخص، ويصبح عادة متأصلة في نفسه، لذلك فإن المؤسسات الأمنية مسؤولة عن كل ما قد يخل بالأم ن، أو يحرف الفكر عن مساره السوي، فلها أن تتدخل بمنع الكتب والمطبوعات التي تطعن في الدين أو تشكك فيه (بدران، 1992، ص 95- 96)، وكذلك الرقابة على ما يفسد الأخلاق والآداب العامة، ويؤدي إلى التطرف الفكري أو يسهم في إشاعته كالخطب المنبرية، فهذه الخطب التي تؤثر على الآراء والأفكار، وتؤدي إلى خلخلة الأمن الفكري، ونشر البلبلة وإثارة الفتن، تستوجب تدخل المؤسسات الأمنية لمنعها حماية للفكر من أن ينحرف.

وتقوم الأجهزة والمؤسسات الأمنية بتعزيز الأمن الفكري للمواطن والمجتمع وحمايته من التطرف الفكري بشتى صوره وأنماطه، ضمن سلسلة من الحلقات الرئيسية المكملة لبقية الحلقات الفاعلة وذات التأثير في هذا المجال وهي المؤسسات الإعلامية، والدينية، والرياضية، والاجتماعية الأخرى، وعليه فإن التعامل والتنسيق مع هذه الأطراف يبقى الضامن الأساس لإنجاح هذه المؤسسات في غرس المفاهيم والأفكار السليمة الصحيحة في المجتمع عامة، والناشئة خاصة بما من شأنه أن يحميها من التطرف.

وتنهض الشرطة والمؤسسات الأمنية عموماً أثناء ممارستها لدورها في محاربة الانحراف الفكري، وكمقتضى من مقتضيات أداء الدور، ومحور من محاورة بدراسة الظواهر الاقتصادية والتربوية والاجتماعية التي تولد التطرف الفكري، دراسة علمية وتحليلية، مع ضرورة العمل على تكوين وحدات المؤسسات الأمنية وأفرادها تكويناً فكرياً يسمح لهم بتنفيذ ودحض إدعاءات وأقاويل دعاة الفكر المتطرف. (حريز ، 1426، ص 98- 99).

ومن أهم ما يمكن أن تقوم به المؤسسات الأمنية، كذلك، لتدعيم وتعزيز الأمن الفكري ما يلي : (الخطيب، 1427، ص 139- 140).

-تحديد مفهوم الأمن الفكري تحديداً جيداً، يكفل إيجاد التنظيمات الأمنية وتحديد الأدوار والصلاحيات المناسبة للتعامل مع المنحرفين فكرياً.

-توفير المنهجية التي تكفل نجاح المؤسسات الأمنية في الحد من أخطار الانحراف الفكري، أو القضاء عليها، أو الوقاية منها، مع مراعاة وضع الأنظمة القانونية والجزاءات التي تعزز هذه المنهجية.

-القيام بحملات توعوية في المجتم ع، خاصة من أماكن تجمع الشباب من شأنها أن توضح أهمية التلاحم الاجتماعي في الوقوف ضد كل فكر يضر أو يخل بالأمن الفكري في المجتمع.

-الاستفادة من تجارب الآخرين في مواجهة الانحراف الفكري، على أن يتم إخضاع أي تجربة في هذا المضمار للبحث والمناقشة في ضوء معايير المجتمع وأعرافه وأنظمته وثقافته.

-مراقبة قنوات الاتصال والإعلام على اختلافها بما يحقق هدف حماية الأمن العام من أخطار الانحرافات الفكرية، واعتبار الأمن الفكري جزاً من الأمن العام، بل اعتباره جوهر الأمن العام برمته.

-يبني نشر المطبوعات التي من شأنها تعزيز الأمن الفكري ويدخل تحت هذا النشر ما كان مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً.

ويرى الباحث من خلال بحث وتحليل أدوار المؤسسات الأمنية المختلفة، ومن خلال بحث وتحليل أدوار المؤسسات المجتمعية المعينة، ومن خلال الاطلاع على بعض الدراسات، ومن واقع خبرته العلمية والعملية، أن المؤسسات الأمنية في إطار نهوضها بدورها في مواجهة الانحراف الفكري يمكن أن تقوم بالآتي:

-تبني البرامج التلفزيونية التي يدعى لها أهل العلم والخبرة، والتي يكون القصد منها توضيح بعض المصطلحات وضبطها،مثل: مصطلحات الجهاد، دار الإسلام، ودار الكفر، وغيرها.

-قيام العلاقات العامة بالأجهزة الأمنية بممارسة دورها في تعقب ومراقبة كافة ما ينشر في كافة وسائل الإعلام، واتخاذ ما يلزم نحو كل ما يخل بالأمن الفكري.

-رصد وتعقب الجماعات التي تدعو إلى الفكر المتطرف، وتحذير الناس من هذه الجماعات، ومن أفكارها.

-قيام قطاع حرس الحدود بمراقبة والعمل على عدم تهريب أي مطبوعات أو كتب أو منشورات تخل بالأمن الفكري.

-قيام قطاع السجون بالتوعية من أخطار الانحراف الفكري، وتوضيح ماهيته، وآثاره الضارة للمسجونين والموقوفين، وتحذيرهم وتعريفهم بأصحاب الفكر المتطرف.

-قيام الجوازات بمراقبة حركة سفر أصحاب الفكر المتطرف مع التعاون مع كافة المنافذ الحدودية في هذا الصدد.

-قيام قوات الأمن الخاصة بمساعدة باقي المؤسسات الأمنية في تتبع ومراقبة تحركات أصحاب الفكر المتطرف، وحراسة المنشآت التي يمكن أن تتعرض لأعمال عدوانية أو إرهابية، وتشديد الحراسة عليها.

-قيام قطاع المجاهدين بتحسس ومشاركة الأجهزة الأمنية في القبض على المنحرفين فكرياً.

-قيام المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الداخلية ككلية الملك فهد الأمنية بممارسة دور المؤسسات التعليمية السابق الإشارة إليه في مواجهة الانحراف الفكري.

-قيام المؤسسات الأمنية بعمل برامج إصلاحية لتعديل أفكار واتجاهات المنحرفين فكرياً في المؤسسات الإصلاحية، واستضافة كبار العلماء لذلك، لمجادلة هذه الفئات، وتوضيح مدى الخطأ والانحراف الفكري الذي وقعت فيه، والإفراج عن كل من يتعهد بممارسة دوره في مواجهة الانحراف الفكري من هؤلاء، لعلمهم التام بهذه المجموعات والتنظيمات التي تتبنى أفكاراً منحرفة.

رابعاً : الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لمواجهة الانحراف الفكري:

المؤسسات الأمنية في إطار ممارستها لدورها السابق في مواجهة الانحراف الفكري، تحتاج إلى وسائل لممارسة هذا الدور، تتمثل أهم هذه الوسائل في:

- المكتبات ودور النشر: تعد المكتبات ودور النشر حصون مهمة لتعزيز وحماية الأمن الفكري، لذلك على المؤسسات الأمنية مراقبة المكتبات ودور النشر، واستخدامها في نشر الكتب والمطبوعات والمنشورات، والتي تعزز الأمن الفكري وتحميه.
- إقامة المؤتمرات العلمية والندوات الثقافية، ورفع مستوى التعليم ومكافحة الجهل والأمية، فقد قامت المملكة العربية السعودية بنشر الوعي من الفكر المتطرف من خلال ما تنتهجه من سياسة تهدف إلى نشر الوعي الصحيح، ممتثلة في العناية الكبيرة بنشر الكتب وإقامة المؤتمرات والندوات، ورفع مستوى التعليم ومكافحة الأمية والجهل (السديس، 1426، ص 43).

ويمكن أن تقوم المؤسسات الأمنية بعقد المؤتمرات والندوات التي تعزز الأمن الفكري، وتحذر من الانحراف الفكري، وتبين ماهيته، ووسائله، وأساليبه، وجماعاته، والأضرار الخطيرة الناتجة عنه، والعقوبات المقررة لمن تسول له نفسه الحذو في اتجاه المنحرفين فكرياً، يمكن أن يدعى لهذه الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام كافة، والعلماء والخبراء من كافة مجالات العلم والمعرفة، فقد جاء في خطاب سمو وزير الداخلية، الأمير نايف، في خطابه الذي ألقاه سموه عقب الاحتفال بتكريم المتقاعدين بوزارة الداخلية في 19 شعبان، 1417هـ ، ما نصه: " لاشك أن الأمن الفكري من أهم الأمور إذا لم يكن هناك أمن فكري سيكون هناك خلل في الأمن في جميع فروعه" وأضاف سموه: "ويجب أن تتعاون الأجهزة المعنية لتصحيح المفهوم الأمني".

- الإعلام الأمني: من الوسائل التي تستخدمها الأجهزة الأمنية لمواجهة الانحراف الفكري الإعلام الأمني، إذ يجب على المؤسسات الأمنية أن تستخدم كافة وسائل الإعلام لتدعيم وتعزيز الفكر الأمني، مستخدمة ومجندة المبادئ التي

تسعى إليها الوسائل الإعلامية ومنها: (البنا، 1423، مجلة الأمن والحياة، ع 244 ، ص50).

-تقديم تقرير شامل وحقيقي لأحداث الواقع المعاش.

-يتيح الفرصة لتقديم وجهات النظر المختلفة.

-درء الشائعات، والأكاذيب، والأقاويل.

-حماية الأفراد من خلال قيامه بوظيفة الحارس على أعمال السلطات في الدولة.

ويهدف الإعلام الأمني إلى: (البنا، 1423، ص51).

-صيانة المجتمع ونظمه، وقيمه الروحية، وأنماط ثقافته وتراثه.

- الحفاظ على أمن المجتمع بتوثيق العلاقات بين المواطن والمؤسسات الأمنية، من خلال إيضاح الصورة الايجابية لرجل الأمن.

-بث الشعور بالأمن والتصدي لمواجهة مشكلات الغزو الثقافي، والأفكار الهدامة، وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية، ووضع تصور متكامل لعلاج القضايا الأمنية.

يمكن للمؤسسات الأمنية أن تستخدم هذه الوسيلة في بث الأعمال والبرامج التي تقي من الانحراف الفكري، والنشر والإعلام عن جماعات وتنظيمات الفكر المنحرف، والإعلان عن المطلوبين فكرياً، وتجنيد أهداف وغايات ووظائف الإعلام الأمني لخدمة قضية الأمن الفكري، وللوقوف على إعلام ذي تأثير ناجح، لا بد من الاعتماد على التخطيط للأهداف، وأساليب تنفيذها، كما ينبغي وضع الأسس اللازمة لتحقيق التأثر الإيجابي على عملية الأمن الفكري ومنها: وضع إستراتيجية إعلامية شاملة يتم من خلالها البحث والدراسة والتخطيط والتنفيذ، والعمل على ترسيخ قيم الإسلام والمجتمع وعقيدته، والارتقاء بالفكر، وانتقاء المعلومات وعدم حجبها عن وسائل الإعلام تحقيقاً للأهداف المرسومة.

يمكن أن تتبنى المؤسسات الأمنية الأعمال الإعلامية الهادفة إلى وقاية الشباب من كافة الانحرافات ومنها الأعمال الهادفة إلى: إيقاظ الضمير الديني في نفوس الشباب، وتقوية صلتهم بالمسجد، والعناية بفترة المراهقة، ومراعاة حاجات

المراهقين كالحاجة إلى الاستقلا ل، واحترام الآخرين، والبحث عن الحق، وتربية الشباب على الفرار من الفئات التي تسعى إلى فتنته، وربط الشباب بالعلماء، وتحذيرهم من الفتن، وسلوك منهج الوسطية، والدعوة إلى الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ، والدعوة لاستثمار طاقات الشباب في كل مفيد، والبرامج التي تدعوا إلى رعاية الموهوبين، والمنحرفين، ودعم العمل الجماعي. (السحيباني، 1422)

وحتى يمكن تسخير هذه الوسيلة على الوجه الصحيح من قبل المؤسسات الأمنية لمواجهة الانحراف الفكري، ينبغي أن يختار المشرفون على البرامج الإعلامية من أهل الخبرة والدراية، وأن يكونوا على جانب من الدين والتقوى والحكمة في التصرف، والحذر من عرض المواد الإعلامية المستوردة والتي تخالف أخلاقيات الإسلام أو تدعوا إلى أفكار منحرفة، والحذر من عرض الأفلام التي تدعو إلى التمرد على الشرع والأمن والنظام، وإظهار المتمردين في صورة الأبطال، والتحذير من عرض أفلام العنف والاعتداء على الآخرين والنظر في خطب الجمعة والمحاضرات والندوات، التي تعالج مشاكل الانحراف الفكري، ونقلها عبر وسائل الإعلام، وكذلك المؤتمرات، وأن يحرص الإعلام على ترسيخ القيم الكبرى والمثل العليا، وأن تستخدم الوسائل الإعلامية لعرض ما تستعد به الأجهزة الأمنية من وضع الاستعدادات اللازمة التي تكشف الجرائم، وتجري المقابلات مع رجال الأمن الذين يوضحون ذلك، وأن تسخر وسائل الإعلام لإظهار المنحرفين فكرياً على أنهم منبوذون. (السحيبان، 1422، ص 49 - 54).

استخدام الأجهزة والوسائل العلمية في الكشف عن المنحرفين فكرياً، وتتمثل هذه الأجهزة والوسائل في : (السيف، 1407، ص 144 - 157).

- الوسائل والأجهزة العلمية التي تستخدم على المتهم لكشف مدى براءته من عدمه، ومنها: جهاز كشف الكذب وجهاز تحليل نبرات الصوت، وطريقة التداعي اللفظي والتي تهدف إلى معرفة ما إذا كان الشخص له صلة بالجريمة مباشرة، والتنويم المغناطيسي للمتهم، ولكل وسيلة وجهاز من هذه الوسائل حكم في الإسلام الذي يجب مراعاته.

- الأجهزة التي تستخدم للكشف عن الأشياء المادية وصلتها بالمتهم كالمنشورات المتضمنة فكراً متطرفاً أو الداعية إليه، ومن أهمها: جهاز تكبير ومقارنة بصمته، جهاز تصوير الأشياء الدائرية، جهاز كابينة بخار اليود، جهاز إظهار البصمة الخفية بأشعة الليزر، جهاز الأشعة فوق البنفسجية للبصمات، جهاز مقارنة آثار الأقدام، جهاز الأشعة تحت الحمراء للكشف عن السموم والمخدرات، جهاز الفحص الطيفي، وغيرها.
- الأجهزة التي تهدف لمنع وقوع الجريمة ومن أهمها: الدوائر التلفزيوني ة المغلفة، وأجهزة التصوير، وأجهزة أشعة اكس للتفتيش، وأجهزة الإنذار الكهربائية والالكترونيۣ، وصناديق اختبار المخـدرات، وجهاز أشعة (x) موديل.

❖ استخدام الحاسب الآلي في خدمة القطاعات الأمنية لتنفيذ جميع برامجها وقراراتها الأمنية التي تسهم بأمن واستقرار المجتمع، ومن ذلك الأمن الفكري.

يتكون نظام شبكة المعلومات بمركز المعلومات الوطني من شبكة حاسبات آلية مترابطة ومتصلة بكل القطاعات الأمنية بأنحاء المملكة، ويمكن استخدامها في التعرف على ذوي الفكر المحرف، وجماعات وتنظيمات الغلو والتطرف والإرهاب، وكل ما يتعلق بهم، وكذلك متابعتهم، وضبطهم، خاصة وأن من أهداف مركز المعلومات الوطني تأمين بنك معلومات مركزي لكافة القطاعات الأمنية، وتوفير أحدث التقارير والمعلومات الفورية للقطاعات المستفيدة للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

يقدم الحاسب الآلي خدماته الآتية في المجالات الآتية: (السيف، 1407، ص 160 - 163). وفي مجال الخدمات الأمنية :

-تنظيم وتسهيل عبور الحدود.

-تسجيل الأجانب ومراقبتهم.

-مراقبة الجرائم والحد منها وتوفير المعلومات عن الخطرين، وأصحاب السوابق، وإعداد البيانات عن المجرمين لأغراض التخطيط والمتابعة والمراقبة.

-في مجال الخدمات المدنية: إصدار رخص قيادات السيارات، وخدمات الحجاج، وغيرها.

تلك أهم الوسائل التي يمكن أن تستخدمها المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري، ويضاف إليها محاولة الاستفادة والتنسيق مع دور مؤسسات المجتمع الأخرى في هذا الإطار.

خامساً : المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري :

ثمة معوقات تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري من أهمها :

- المؤثرات الفكرية:

تتعدد أشكال الاتجاهات الفكرية الوافدة فتشمل: الإستشراق، والتنصير، والماسونية، والعلمنة، والتغريب، والصهيونية، والشيوعية والاشتراكية، وقد سبق عرض هذه الاتجاهات.

وتتعدد وسائل المؤثرات الفكرية فتشمل:

-**التعليم:** فقد استخدام أعداء الأمة العلم والتعليم لتحقيق غايات دنيئة لتبديل عقائد المسلمين، وتعديل أفكارهم تجاه ما يخدمهم، ويضر غيرهم، لذلك قام الاستعمار بافتتاح المدارس في البلدان التي احتلها.

-**وسائل الإعلام:** وتعد من أخطر الوسائل المؤثرة على الفكر الذي يهدد عقيدة الأمة وهويتها، ويغير ثقافتها ويبدلها، ويزرع الوقيعة بين أفراد الأمة، ويحاول تفتيتها إلى جماعات متناحرة، لكل جماعة فكرها الذي ترى أنه الحق، ولا حق غيره.

وتهدف الاتجاهات الفكرية الوافدة إلى التشويه والتشكيك في صحة عقيدة الإسلام، والتشكيك في القرآن، والتشريع الإسلامي، وتشويه شخصية الرسول ﷺ والسنة المطهرة، وتشويه التاريخ الإسلامي، ومحاربة اللغة العربية، والحرب

الإعلامية والثقافية، وتغيير الأخلاق، وتبديل الحياة الاجتماعية، وإفساد وغواية المرأة المسلمة، وتمزيق الأمة، وذلك بإحياء النزعات العصبية، وإحياء النزعات بين السنة والشيعة، وإبراز آراء فرق الخوارج وأقوال المتكلمين، وتشجيع الفرق المتطرفة، وإثارة الفتن بين المسلمين، وإثارة النعرات القومية (الحيدر، 1422، ص 151- 165).

- كثرة الأخطار التي تهدد الأمن الفكري:

تعددت مهددات الأمن الفكري، بحيث أضحت تشكل هاجساً أمنياً، ومن هذه المهددات ظهور كثير من الجماعات والتنظيمات والاتجاهات المنحرفة فكرياً.

- ضعف أو انعدام البرامج التدريبية الهادفة إلى محاربة الانحراف الفكري،

لذلك أضحى من الأهمية بمكان تنظيم الدورات التدريبية لرجال الشرطة الذين يعملون في الأمن العقائدي والفكري، وينبغي الاهتمام في هذه الدورات بما يلي: (المجذوب، 1408، ص 69- 70).

-الأساليب الفنية في الكشف عن الأنشطة الفكرية والعقائدية المختلفة، وما قد يصاحبها من أنشطة إجرامية مختلفة، والطرق التي تستخدم للإخفاء والتمويه، ودراسة الأحبار التي تستعمل في الطباعة وآلاتها، والأوراق، وأساليب التوزيع، وطرق الملاحظة والمتابعة والمراقبة، واستخدام وسائل التسجيل والاستماع والتصوير عن بعد سواء لأماكن إقامة المشتبه فيهم، أو للأماكن التي يجتمعون فيها.

-التدريب على طرق الاشتباه وأساليبه تلافياً لما قد يحدث عندما تكتشف هذه الجماعات وجود من يراقب نشاطها.

-التدريب على حماية الوثائق والمستندات الرسمية الهامة من أن تصل إليها أيدي الجماعات المعادية للعقيدة والفكر، وتأمين أماكن لحفظها، ووسائل تداولها، واستخدامها.

-تزويد العاملين في الأمن الفكري بالمعلومات الكافية عن المعتقدات والأفكار التي تظهر سواء في الداخل أو الخارج مع تحليل علمي سليم لها، وتدريبهم

على أساليب الحوار مع معتنقي هذه المعتقدات والأفكار، والتعامل معهم بالفكر والجدل الهادي، فالفكر المتطرف لا يوجد إلا بفكر سليم قوي يستند إلى الحجة والمنطق، ويعتمد على الاستدلال الصحيح والبرهان الواضح.

-تنظيم ندوات ولقاءات بين رجال الشرطة وبعض العلماء والفقهاء المعروفين بقوة الحجة وسعة الأفق، والدراية بالتطورات العلمية، يتم من خلالها تزويد رجال الأمن بالجديد من الأفكار، والحسن من الآراء التي تدحض تقولات أصحاب الفكر المنحرف.

- صعوبة الحفاظ على الأمن الفكري في هذا العصر ترجع إلى اعتبارات عدة أهمها: طبيعة العصر فهو عصر تميز باضطراب في المفاهيم، والتباس في الرؤى، وسرعة الحركة والتنفيذ وتدويل الأفكار أو عولمة الجريمة.

وفي حفل تخريج الضباط الجامعيين في 24 ذي العقدة، 1417، وصف سمو وزير الداخلية هذا الوضع بقوله: " إن الإرهاب والجريمة والتجاوزات غير المألوفة أصبحت – بكل أسف – من صفات العصر الحاضر في شتى بقاع العالم".

- وجود عوائق تواجه البحوث الأمنية في العالم العربي أهمها: (الجحنى، 1425، ص 7- 9)

-العوائق الإدارية وتتمثل في:

-الافتقار إلى وجود خطط تسهم في تحديد أولويات البحث الأمني.

-عدم التمتع بالاستقلال البحثي مما يؤثر على اختيار المشكلات الأمنية.

-تقاعس الإدارات البحثية في التأهيل والتدريب المستمر للباحثين العاملين فيها أثناء العمل.

-ضعف التنسيق بين إدارات مراكز البحوث العلمية.

-ضعف الاتصال بين إدارات مراكز البحوث العلمية.

عوائق مالية أهمها:

- اعتماد تمويل البحوث الأمنية على المصادر الحكومية فقط.
- قلة المواد المالية المخصصة للبحث الأمني.

- انعدام مساهمة مصادر التمويل الأهلية في البحوث الأمنية.

عوائق علمية من أهمها:

- انخفاض مستوى المهارات البحثية لدى الباحثين.
- قلة إعداد الباحثين المدربين والمؤهلين.
- قلة مشاركة الباحثين في اللقاءات والندوات والمؤتمرات.
- انصراف المؤهلين في البحث الأمني إلى مجالات أخرى أكثر ربحية.
- قصور قدرة الباحثين في استخدام تقنية المعلومات الحديثة.
- وجود بعض القيود التي تحد من الاستفادة من مخرجات البحث الأمني.

- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة، الفقر، والجهل، والمشكلات الأسرية، وضغوط الحياة المعاصرة.
- انعدام أو ضعف التخطيط الأمني لمواجهة الانحراف الفكري، والتخطيط عملية ذهنية تتطلب : (البصول، 1414، ص 245- 249)

-تحديد الأهداف، وهذا التحديد يجب أن يتسم بالوضوح والدقة والواقعية، والقابلية للقياس، وضرورة مشاركة العاملين في عملية التحديد، وانسجام الأهداف مع قيم المجتمع ومراعاتها لمشكلاته المعاشة.

-التنبؤ بالمستقبل والذي يقتضي وجود نظام معلومات دقيقة ومتطور عن التيارات الفكرية المنحرفة من كافة جوانبها.

-الاستعداد لمواجهة المستقبل، وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، وإعداد الإمكانات البشرية والمادية والمعلوماتية اللازمة لذلك.

- انعدام أو ضعف التكامل بين المؤسسات الأمنية المعينة بمواجهة الانحراف الفكري من ناحية، وبينها وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة من ناحية أخرى.

لا ريب أن انعدام أو ضعف التكامل بين المؤسسات السابقة يعيق جهود المؤسسات الأمنية لمواجهة الانحراف الفكري، لذلك فإن التكامل الفعال بين هذه المؤسسات يقتضي وضع الأمور التالية في الاعتبار، (البصول، 1414، ص 250- 251).

-توفير بنك المعلومات المتعلقة بالجريمة، وتطوير سبل تبادل تبدل هذه المعلومات بين جميع الجهات المعينة.

-ضرورة الربط بين دور الأجهزة الرسمية والأجهزة غير الرسمية في مكافحة الجريمة.

-تكثيف الجهود لوضع خطط توعية ضد الجريمة والانحرافات.

-ضرورة ربط خطط المكافحة مع الخطة الوطنية الشاملة للحيلولة دون وجود ازدواجية أو معوقات في خطط الأجهزة المعنية بالمكافحة.

- الانعدام أو ضعف التنسيق بين المؤسسات الأمنية المعنية بمواجهة الانحراف الفكري، وبينها، وبين مؤسسات المجتمع الأخرى المعنية.
- ضعف العلاقة وعدم وجود تعاون بين المواطن ورجل الشرطة، وقد سبق بيان سبل تدعيم هذه العلاقة.
- عدم نهوض مؤسسات المجتمع المدني بدورها في مواجهة الانحراف الفكري.

كل هذه معوقات تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

ثانياً: الدراسات السابقة

وجدت عدة دراسات سابقة دارت حول موضوع الدراسة الحالية يعرضها الباحث مرتبة زمنياً على النحو التالي:

أولاً : دراسة الغنام، (1417هـ) بعنوان : ((التربية الإسلامية ودورها في مقاومة الانحراف)) يهدف البحث إلى الكشف عن مفاهيم الانحراف وأنواعه، والتعرف على أسبابه المختلفة، والكيفية التي تقوم بها التربية الإسلامية لسد منابع الانحراف وفي سبيل ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلص إلى أهم النتائج التالية:

1. إن رعاية الأفراد من الانحراف ليست قضية الأسرة والمدرسة، وإنما هي مسئولية المجتمع كله بكافة مؤسساته وهيئاته، وبإمكان المجتمع أن يقيم مؤسسات متخصصة لخدمة هذا الغرض ترسم برامج وقائية على المستوى المحلي والوطني في كل بلد.
2. على المجتمع في ذات الوقت أن يقيم المؤسسات الإصلاحية التي تعني بإعادة تربية الأحداث المنحرفين، ودمجهم من جديد على نحو سليم في النسيج الاجتماعي.
3. تستطيع المؤسسات الأهلية أن تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال سواء كان ذلك عن طريق قيامها بتنفيذ برامج خاصة أو أن تتولى الاهتمام بالأحداث مباشرة، وهي بهذا تدعم وتساند الجهود الرسمية المبذولة في هذا الميدان.
4. أن هذا التكاتف للمؤسسات الاجتماعية وجهودها في عملية التربية يقوي التماسك الاجتماعي الذي يتيح بدوره نجاحاً أكبر للضبط الاجتماعي الذي ينجح في دمج الشباب في المجتمع.

ويمكن الاستفادة من هذا البحث في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، خاصة وأن هذا البحث يتناول دور التربية في مواجهة الانحراف عموماً من خلال مؤسسات المجتمع كافة، وتهتم الدراسة الحالية بمواجهة نوع من الانحراف هو الانحراف الفكري من خلال ممارسة المؤسسات الأمنية لدورها في هذا الصدد.

ثانياً : دراسة ناجي، (1419هـ) بعنوان : ((واقع التوعية الأمنية في الدول العربية))
هدف البحث إلى رصد واقع الإعلام الأمني المعاصر في الدول العربية وتحديد مدلوله وفلسفته وأبعاد رسالته وما أمكن تحقيقه من انجازات أسهمت في تعميق التوعية الأمنية لدى المواطن العربي، وتحديد المشكلات التي تواجه مسيرة العمل الإعلامي العربي، وتأثيرها على تحقيق الغايات، وطرح تصور يضمن طموحات مستقبلية لدور الإعلام العربي في مواجهة الجريمة والانحراف من شأنها تفعيل دوره تحقيقاً لمزيد من التوعية الأمنية للمواطن العربي. و في سبيل ذلك استعرض الباحث المفهوم المعاصر للإعلام الأمني والكشف عن أبعاد رسالته، ومدى توافر مقومات نجاحه في مجال التوعية الأمنية، وبيَّن أسباب تعاظم رسالة الإعلام الأمني، وجهوده على الصعيد العربي، وانجازاته، وأهم ما يواجهه من مشكلات وتحديات، وأخيراً طرح الباحث رؤية للآفاق الجديدة لرسالة الإعلام الأمني العربي في المستقبل لتلبية الطموحات المنشودة منه وزيادة الوعي الأمني لدى المواطن العربي. وخلص الباحث إلى:

1. ضرورة تعميق دور الإعلام الأمني وتوظيفه لخدمة التوعية الأمنية للقضايا الملحة ذات الطابع الأمني.
2. الحرص على أن يكون الإعلام الأمني العربي إعلاماً واقعياً معايشاً للقضايا الأمنية التي تهم رجل الشارع العربي.
3. ضرورة تعميق مفاهيم القيم والتقاليد الاجتماعية العربية الأصيلة مثل قيم التكافل والتكاتف والتسامح والتعاون.
4. التوسع في عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات بين الجمهور والأجهزة الأمنية المختصة بقصد تلافي الأفكار المنحرفة والمفاهيم المغلوطة.
5. أن التوعية الأمنية هي مسؤولية جماعية يشارك في صياغتها وتأصيلها في نفوس الجماهير عديد من الأجهزة الرسمية والأهلية، وأن غايات التوعية لن تتحقق بالمستوى المنشود إلا من خلال تكاتف جهود هذه الأجهزة وتعاونها وإدراك أبعاد مسؤوليتها.

يمكن الاستفادة من هذا البحث في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، كون هذا البحث قد اهتم بالتوعية الأمنية عموماً ووسائلها، ولا ريب أن التوعية لها دورها المهم في تلافي الأفكار المنحرفة، والمفاهيم المغلوطة.

ثالثاً : دراسة سيف الدين، (1419هـ) بعنوان : ((المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني)). هدفت الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الدينية في تعميق الوعي الأمني وفي سبيل ذلك بيَّن الباحث العلاقة بين الأمن والإيمان، واستعرض أسباب الانحراف والجريمة في المجتمعات ووظيفة الشريعة في منعها، كما بين وظيفة المسجد في تعميق الوعي الأمني، وبيَّن وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحفاظ على الأمن، وحدد المؤهلون للقيام بوظيفة التوعية الأمنية في المؤسسات الدينية، وخلص الباحث إلى:

1. أن المؤسسات الدينية – بالتآزر والتكاتف والتنسيق والانسجام مع غيرها من مؤسسات المجتمع – تشكل صمام الأمان لحماية المجتمع من كافة أنواع الجريمة من داخله،والعدوان من خارجه، وأهم من هذا كله وقايته من سخط الله وغضبه.
2. أن ما تمارسه المؤسسات الدينية في المملكة العربية السعودية لهو مثال حي لما تسهم به هذه المؤسسات في تحقيق أمن ورخاء وارفين يظللان بلد الحرمين نتيجة التآزر والتعاون وعلاقة التكامل مع المؤسسات الحكومية الأهلية في حماية المجتمع من كل أسباب المعاناة والانقسام.

يمكن الاستفادة من هذا البحث في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، خاصة وأن هذا البحث اهتم بدور المؤسسات الدينية في تعميق الوعي الأمني، ولا ريب أن من أنواع الأمن، الأمن الفكري الذي تركز عليه الدراسة الحالية.

رابعاً : دراسة عسيري، (1419هـ) بعنوان : ((دور المؤسسات غير الرسمية في التثقيف الأمني والتحصين القيمي ضد الجريمة والانحراف)).

هدفت الدراسة إلى مناقشة كيفية تفعيل المجتمع المحيط بالفرد ((المؤسسات غير الرسمية)) لمساعدة الفرد على اكتساب السلوك السوي، وتجنب السلوك المنحرف، من خلال التثقيف الأمني.

وفي سبيل ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلص إلى أهم النتائج التالية:

1. إن الأدوار تتداخل في المؤسسات غير الرسمية، فالأسرة، وجماعة الرفاق، والحي،... الخ جميعها مؤسسات يكمل كل منها الآخر، ويؤثر ويتأثر بالآخر، فالأسرة لا تستطيع أن تنشئ أبناءها تنشئة سليمة إذا كانت تقيم في أحد الأحياء السيئة السمعة الكثيرة الانحراف.
2. أن الفرد بحكم كونه كائناً اجتماعياً لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الآخرين دون أن يتفاعل معهم سلباً أو إيجابا، لذا فإنه لابد أن يكون على اتصال بالآخرين، ومن هنا فإن فساد أي من هذه المؤسسات الاجتماعية يؤثر بشكل أو بآخر على أداء المؤسسات الأخرى، مما يجعل عملية الضبط الأمني، غاية في الصعوبة ما لم تتضافر الجهود في كافة المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ابتداء بالأسرة، وانتهاء بالقبيلة والحي.
3. أن المؤسسات الدينية وخاصة المساجد يمكن أن تقوم بدور بارز في دعم المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وذلك بترسيخ القيم الفاضلة ومحاربة الفكر المتطرف والمنحرف، والحث على حل المشكلات في الوحدات الاجتماعية وإبراز الاحتياجات الأمنية للمجتمع أو التبصير بالمشكلات الأمنية المنتشرة، وحث الناس على محاربتها، والتعاون مع رجال الأمن في الإبلاغ عن كل ما يمس الأمن العام والمصلحة الوطنية.

أمكن الاستفادة من هذه الدراسة في اختيار موضوع الدراسة الحالية، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، خاصة وأن هذه الدراسة قد ركزت على أدوار مؤسسات المجتمع في عملية التثقيف الأمني الذي هو لب الوعي الأمني، كما ركزت على التحصن القيمي ضد الجريمة والانحراف سواء كان انحرافاً فكرياً أو غيره، وتركز الدراسة الحالية على دور مؤسسة رسمية في المجتمع هي المؤسسة الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

خامساً : دراسة الحيدر، (1422هـ) بعنوان: ((الأمن الفكري في مواجهة المؤثـرات الفكـرية)).

هدفت الدراسة إلى بيان أن الفكر والحـرية الفكرية تكفلت بها دساتير الأمم، والشريعة الإسلامية التي تحرم المساس بهما، وإيضاح ماهية الاتجاهات الفكرية الوافدة وخاصة الاتجاهات السلبية، والوسائل التي تستخدم من قبل الدول المعادية لتحقيق مآربها، وإيضاح مفهوم الغلو في الدين وأنواعه وأسبابه والمخاطر المترتبة عليه، وإيضاح وسطية الدين الإسلامي، وبيان الآثار المدمرة للقائمين ببث الأفكار المنحرفة والمبادئ الهدامة، والتعرف على دور الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن بأنواعه والتي من بينها الأمن الفكري، وإبراز أهمية تربية النشء على التمسك بالأخلاق التي تعد أساس الضبط الاجتماعي، والحصانة من الضلالات واتباع المؤثرات الفكرية المنحرفة، وإبراز دور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حماية الأمة من التيارات والمذاهب الهدامة والأفكار المنحرفة، وإبراز أهمية وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام والاستقرار الأمني، وبيان دورها المتميز في تحقيق الأمن الفكري، وتجلية الفكر من أي شذوذ أو انحراف.

وفي سبيل ذلك اتبع الباحث طريقتين من طرق البحث هما: الطريقة الوصفية، والطريقة الاستنباطية، وخلص إلى أهم النتائج التالية:

1. إن الأمن الفكري يعد ضرورة من ضرورات الحياة الآمنة المستقرة على المستوى الفردي والجماعي، بل إنه أساس للضبط الاجتماعي، وتبادل للمسؤولية الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وأن الانحراف الفكري، يمثل خرقاً لما يقره الشرع الحنيف من اقتضاء الصراط المستقيم، وفق ما أمر به الله، طاعة له ولرسوله ﷺ ولأولي الأمر في المجتمع الإسلامي.
2. إن الاتجاهات الفكرية الوافدة، وخاصة المعادية، والاتجاهات العقائدية والثقافية والحضارية المعاصرة والتي تعترض مسيرة الأمة العربية والإسلامية في عالمنا المعاصر، تعمل وفق استراتيجيات وأهداف محددة، من قبل الدول والهيئات والمؤسسات التي تهدف إلى حصار الشعوب العربية والإسلامية، وعزلها عن

القيام بمسؤولياتها، والعمل على إخضاعها للتبعية الكاملة للدول التي تحارب الإسلام، ولتحقيق هذه الأهداف فإن الاتجاهات الفكرية المعادية تتم عبر وسائط ومؤثرات تعمل من خلال:

3. ما يقوم به أعداء الإسلام من مؤثرات فكرية تهدف، إلى زعزعة الدين في النفوس، وهدم أركانه، والعودة به إلى ما كان عليه أهله في الجاهلية، والعمل على تنصير من ينتمون إلى الإسلام أو تهويدهم أو إلحادهم.
4. إن مخططات الأعداء في محاربة الإسلام من خلال تلك الاتجاهات، يعد في الواقع أخطر من الحروب العسكرية، وأبعد أثراً، ذلك لأنه يتسلل إلى النفوس الخربة فيخرجها عن فطرتها وعن عقيدتها، بل ويعمل على تعطيل العقول ودفعها دون وعي إلى التبعية.
5. تشويه صورة الإسلام والمسلمين في أنحاء المعمورة، ووصمهم بالإرهاب والعنف بغرض محاربة الإسلام، وتصويره على أنه إرهاب امتدت جذوره العدوانية إلى بقاع عديدة من العالم.
6. إن ظاهرة الغلو في الدين أو التطرف الديني تعد من أكبر التحديات الفكرية في عالمنا المعاصر، من حيث آثارها المدمرة على أبناء الأمة، وإن جذور هذه الظاهرة ممتدة إلى تاريخ ظهور فرق الأمة الإسلامية، وكان الغلو سبباً في تكفير المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم، حيث قام الخوارج، بالخروج على منهج الوسطية في الإسلام، وامتدت شرورهم إلى أزمان متواصلة حتى العصر الحاضر، و الشرع الحنيف لا يؤيد البتة التشدد والتعسير، بل يدعو إلى التيسير، وقد ظهر في العصر الحاضر من يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً، حيث وقعت حوادث إرهابية قائمة على أساس الغلو في الدين، في عدد من الدول العربية والإسلامية.
7. تتعدد وسائل المذاهب الهدامة التي تحمل التيارات الفكرية المعاصرة المضللة، والاتجاهات الفكرية المعادية والتي يبذل أعداء الأمة جهودهم المتواصلة عبر ما تصدره وسائل إعلامهم لتفتيت الوحدة العربية الإسلامية، من خلال نشر مفاهيم

وعقائد وتحفيز لسلوكيات منحرفة، ومعارف فكرية مضللة، وقد تعدد ت أساليب الاتجاهات الفكرية الوافدة حتى بات الفكر العربي والإسلامي بين بعض أبنائه ملوثاً، وأصبح الأمن الفكري ذاته مضطرباً، وافتقد الإنسان العربي والمسلم الاستقرار النفسي والاجتماعي، وبات العالم العربي والإسلامي يئن من جرائم الإرهاب والعنف والفتنة، والجرائم التي زادت كماً وكيفاً نتيجة ما استحدث من تقنيات تبث سموماً دائمة، لذلك أصبح لزاماً على الأجهزة الأمنية أن تبذل جهوداً مكثفة عبر خطط أمنية مدروسة لمعرفة الأفكار المنحرفة التي تدور بين أفراد المجتمع، والتي قد تؤدي إلى سلوكيات إجرامية، ودراسة التيارات الفكرية في دولهم المجاورة على المستوى الإقليمي والدولي، ووضع الخطط الوقائية، والتدابير الاحترازية للوقاية من نتائج تلك التيارات، والعمل على تعديل كل فكر منحرف بالوسائل المناسبة، وتساهم أجهزة الأمن بشكل فاعل في تحقيق كافة أهداف العمل الأمني التي تقوم على منع الجرائم أو الوقاية منها، مع تحقيق الضوابط الاجتماعية التي يلتزم بها أفراد المجتمع في تعاملاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية والفكرية خاصة.

8. إن تحقيق الأمن الفكري يعد مسؤولية تضامنية مشتركة يشارك فيها الأفراد والجماعات، كما يسهم في تحقيقه أجهزة ذات مسؤولية تضامنية من أجهزة الدولة تعمل من أجل أهداف تقوم على أساس أن جميع البشر يتوق إلى الأمن، ومن ثم التوافق في الحياة الاجتماعية وأن المؤسسات الاجتماعية عليها دور تضامني في مواجهة الانحراف الفكري، ومن هذه المؤسسات الأسرة، المسجد، والأقران، ووسائل الإعلام، وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأجهزة الأمنية.

استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة مشكلة دراسته، وصياغة أهميتها، وبعض أهدافها، وتساؤلاتها، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، خاصة وأنها ركزت في مجملها على الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة عند عرض وتحليل

وتفسير نتائج الدراسة الحالية، وذلك بمقارنة نتائجها، بالنتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية.

سادساً : دراسة السميح، (1425هـ) بعنوان: ((الإدارة المدرسية في مواجهة ظاهرة الانحراف الأمني)).

هدفت الدراسة إلى رصد مظاهر الانحراف الأمني لدى طلاب المرحلة الثانوية بمنطقة الرياض التعليمية من وجهة نظر الإدارة المدرسية، وتحديد أسباب مظاهر الانحراف الأمني لدى الطلاب، وتحليل مظاهره.

وفي سبيل ذلك استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة المؤلفة من (135) مشاركاً من (27) مدرسة ثانوية بنسبة قدرها (25%) من مجموع المدارس الثانوية بمنطقة الرياض التعليمية، وخلص إلى أهم النتائج التالية:

1. إن مظاهر الانحراف الأمني لدى الطلاب تمثلت في: التفحيط، والمشاجرات، التدخين، والمعاكسات، والهروب من المنزل، والمخدرات.
2. إن أسباب الانحراف الأمني لدى الطلاب هي: رفقة السوء- إهمال البيت- الاستخدام غير المقنن للإنترنت- انتشار مقاهي الإنترنت.

استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة بعض أهداف وتساؤلات دراسته، كما يمكن الاستفادة منها في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، خاصة وأنها ركزت على الانحراف الأمني، ودور المؤسسة التعليمية في مواجهته.

سابعاً : دراسة السديس، (1425هـ) بعنوان : ((الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز الأمن الفكـري)).

هدفت الدراسة إلى إبراز الشريعة الإسلامية في تعزيز الأمن الفكري.

وفي سبيل ذلك استخـدم الباحث المنهج الاستقـرائي، وخلص إلى أهم النتـائج التالية:

1. إن موضوع الأمن الفكري هو من الموضوعات الهامة والخطيرة، ولاسيما في هذا العصر الذي كثرت فيه التحديات الفكرية.
2. أن الأمن الفكري هو صمام الأمان في حفظ هوية الأمة وثقافتها أمام أمواج الأفكار المنحرفة.

3. أن الشريعة الإسلامية التي جاءت من عند الله هي شريعة كاملة وصالحة لكل زمان ومكان ومحققة للمقاصد الشرعية بحفظ الضرورات الخمس، وهذا من شأنه أن يحقق الأمن بكافة صوره وأشكاله، ولاسيما الأمن الفكري.
4. أن للشريعة الإسلامية دوراً رائداً في تعزيز الأمن الفكري عن طريق غرس العقيدة، والإيمان في النفوس تحصيناً للأمة وحفظاً لأمنها من كل ألوان الغزو الفكري، وكذا التحصن بالعلم النافع، والعمل الصالح، ولزوم العلماء.
5. أن للأسرة والمسجد والمدرسة ووسائل الإعلام وثقافات المعلومات دورها في تعزيز الأمن الفكري، وأنها جميعاً ثغور مهمة وحصون عنيدة لحراسة أمن الأمة الفكري.

يمكن الاستفادة من هذا البحث في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية بالمعلومات والحقائق، خاصة وأن هذا البحث قد ركز على الأمن الفكري وضوابطه ووسائل تعزيزه ومعوقاته ومهدداته، ودور الشريعة الإسلامية في تعزيزه، والدراسة الحالية تهتم بالأمن الفكري ووسـائل تحقيقه، ووسائل مواجهة الانحرافات الفكرية من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية في هذا الإطـار.

ثامناً : دراسة موسى، (1425هـ) بعنوان : ((الانحراف الفكري والإرهاب)).

هدفت الدراسة إلى تحديد ماهية الانحراف الفكري، ومجاله، وأسبابه، وموقف الإسلام منه، وعلاقته بالإرهاب. وفي سبيل ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي، وخلص إلى أهم النتائج التالية:

1. إن التطرف والإرهاب قد بلغا معدلات غير مسبوقة، فلم تعد هذه الظاهرة تهديد لدولة دون أخرى، وإنما أضحت مأساة إنسانية وثقافية وحضارية، وكارثة اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية.
2. توصلت الدراسة إلى عدد من المفاهيم الأساسية في عملية التخطيط لمكافحة الانحراف الفكري والإرهاب، تبدأ بصياغة الأهداف، وتحديد السياسات والإجراءات، وإعداد برامج العمل، فالهدف الرئيسي لمكافحة الانحراف الفكري والإرهاب هو إعادة الفكر إلى جادة الصواب، ومنع الجرائم الإرهابية، ودون

تحقيق ذلك يتعذر تحديد الأهداف الفرعية المتمثلة في الاستقرار والتنمية، أما السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الانحراف الفكري والإرهاب، فيجب تحديدها بدقة، والالتزام بها من قبل المنفذين، حيث تتميز السياسات الأساسية بأنها شاملة ومؤثرة في تكوين السياسات التشغيلية، ومن أهم ملامح السياسات: تحديد موقف القيادة السياسية من قيادات التنظيمات الإرهابية وأعضاءها، وفيما يتعلق بإجراءات تصحيح الفكر المنحرف يلزم تحديد الإجراءات والخطوات التفصيلية التي تتبع في تنفيذ عمليات تصحيح الفكر المنحرف لتجنب الارتجال.

3. أن مواجهة الانحراف الفكري والإرهاب تتطلب خططاً قصيرة المدى، وأخرى طويلة، فالأولى تبدأ بالاهتمام بالأمن وتفعيل أجهزته كماً وكيفاً، والثانية هي عبارة عن خطط استراتيجية حول المحاور المضادة لمحاور عمل التنظيمات الإرهابية وهي: محور التثقيف والإعلام والعمل الجماهيري والأمني.

استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة بعض أهداف وتساؤلات دراسته، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، خاصة وأن هذه الدراسة قد تركزت في الانحراف الفكري والإرهاب، والدراسة الحالية تركز على الانحراف الفكري، وأحد وسائل مواجهته.

تاسعاً : دراسة الغامدي، (1426هـ) بعنوان : ((الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة ميدانية للمملكة العربية السعودية نموذجاً)).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي أسهمت في حدوث الانحراف الفكري لدى بعض الشباب في منطقة الخليج العربي، والتعرف على الأهداف التي يسعى هؤلاء الشباب المنحرفون فكرياً لتحقيقها، والتعرف على الآثار المترتبة على الانحراف الفكري وانعكاساته على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي، والكشف عن أهم أساليب الوقاية والعلاج للفكر المنحرف.

وفي سبيل ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلص إلى أهم النتائج التالية:

1. أن مظاهر الانحراف الفكري التي شهدتها دول الخليج في السنوات الأخيرة، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة، ما هي في الغالب إلا نتيجة: ((الغلو في الدين)) الذي دفع بعض المتشددين إلى إصدار بعض الفتاوى التي أدت إلى التغرير بهؤلاء الشباب ودفعهم إلى تكفير المجتمع، والعمل على تدمير مكتسباته،
2. أن الشباب المنحرفين فكرياً يبررون أعمالهم بزعمهم وجوب إصلاح المجتمع بالقوة، وسعيهم لإخراج المشركين من جزيرة العرب، لذلك يستهدفون المصالح الغربية، ورجال الأمن، والمنشآت الحيوية الوطنية.
3. أن أهم العوامل المؤدية إلى الانحراف الفكري هي : القصور في دور الأسرة التربوي، والقصور في دور المدرسة التربوي، والتأثر بأفكار الغلاة، والتأثر بما يبث عبر مواقع المتطرفين الالكترونية.

استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة بعض أهداف وتساؤلات دراسته، وإبراز أهميتها، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، خاصة وأن هذه الدراسة قد ركزت على الانحراف الفكري، وتركز الدراسة الحالية على ذات الموضوع، وأخيراً يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بناء أداة الدراسة الحالية، وعند عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الحالية، وذلك بمقارنة نتائج هذه الدراسة، بالنتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية.

عاشراً : دراسة الجحني، (1426هـ) بعنوان: ((مراكز البحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمـن)).

ناقشت الدراسة أهمية البحث العلمي ومقوماته، والأمن الفكري، ومراكز الدراسات والبحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمن. وخلصت الدراسة إلى:

1. أن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية قد اهتم بالكثير من الأنشطة المتعلقة بالشؤون الأمنية والتربوية والجنائية والعدلية ، وإن من بين إصداراتها الكتب والنشرات الدورية والمجلات العلمية، وإقامة المؤتمرات الندوات.

2. أوصى الباحث بضرورة التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث خاصة في المجال الأمني، والعمل على تبادل المعلومات والخبرات، والحد من العوائق الإدارية والعلمية ونحوها.

يمكن الاستفادة من هذه الورقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية.

حادي عشر: دراسة المالكي، (1427هـ) موضوعها: ((نحو بناء إستراتجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب: دراسة وصفية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية)).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب المؤدية إلى الإرهاب المهدد للأمن الوطني، والكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية إلى الانحراف الفكري الذي يقود إلى الإرهاب، والكشف عن دور المسجد والأسرة والمؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الفكري، ومدى ممارسة هذه المؤسسات لهذا الدور، وبناء إستراتيجية وطنية شاملة لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب.

وفي سبيل ذلك استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، وخلص إلى أهم النتائج التالية:

1. إن الانحراف الفكري- من حيث مفاهيمه وقياس أثره – هو أمر نسبي ومتغير، فما قد يُعد انحرافاً فكرياً عند أمة من الأمم وقد لا يعد كذلك عند غيرها.
2. إن خطورة الانحراف الفكري تأتي إذا اقترن بسلوك نابع منه، ومتأثر به.
3. أن الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف الفكري كثيرة ومتعددة، منها ما هو ديني، أو سياسي، أو اجتماعي، أو اقتصادي، أو نفسي، أو أيديولوجي، وما هو خليط من هذا كله أو بعضه، وقد يكون السبب ذاتياً مرتبطاً بالشخص المنحرف فكرياً.
4. أنه مع زيادة العوامل المؤدية إلى الإخلال بالأمن الفكري وفي مقدمتها وسائل الاتصال الجماهيرية، تكون الحاجة أكثر إلحاحاً للعمل على الوقاية من الانحراف الفكري بصوره المختلفة.
5. أكدت الدراسة خطورة الانحراف الفكري وأنه يهدد الأمن الوطني بكل مقوماته.

6. أن الأسباب المباشرة للإرهاب منها ما يرتبط بانحراف الفكر، ومن الانحرافات الفكرية لدى من يقوم بالأعمال الإرهابية منها ما يرتبط بالدين كالتطرف الديني، والأخذ بظواهر النصوص، وأخذ الفتوى من غير الموثوق فيهم في قضايا مهمة وحيوية، وانتشار الفكر التكفيري، ودخول بعض التكفيريين بين الدعاة والأئمة وطلبة العلم، وتعد الأسباب السياسية الخارجية- ممثلة في الظروف والمتغيرات الدولية- من الأسباب المباشرة للإرهاب، وأيضاً الأسباب المرتبطة بالعوامل السياسية الداخلية والمختلفة في محاولات الضغط على الحكومات لتبني سياسات معينة، أو الرغبة في تغيير نظام الحكم، وأن من الأسباب غير المباشرة للإرهاب: الأسباب والعوامل الشخصية، والأسباب المرتبطة بتقصير مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء دورها التربوي والتعليمي، والأسباب الاقتصادية كالفقر والبطالة، والاستفزاز الإعلامي المحفز للكراهية والتطرف، أو الطرح المخالف للدين والقيم، أو المبالغة في تصوير الظلم وعدم توافر العدالة الاجتماعية، وتمجيد الأعمال الإرهابية، والترويج لها من قبل بعض وسائل الإعلام.
7. إن الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف الفكري الذي يقود إلى الإرهاب: الغلو في الدين، والبعد عن الوسطية والاعتدال، والتأثر بفكر الغلاة في الداخل من خلال النشرات والأشرطة غير المنضبطة، والتأثر بفكر الغلاة القادم من الخارج كفكر بعض الفرق والجماعات المتطرفة، والجهل بالدين، والأخذ بظواهر النصوص، وعدم فهم مقاصد الشريعة، والخلل في منهج ((تلقي العلم الشرعي))، وتقصير مؤسسات التنشئة الاجتماعية ((الأسرة، المؤسسات الدينية، المؤسسات التعليمية)) في أداء وظائفها، مما أوجد أجيالا سهلة الانقياد لعدم وجود الحصانة الذاتية التي تحول دون الوقوع في الانحراف الفكري.
8. كما كان للأحداث الدولية وبصورة خاصة ما يجري في أفغانستان وفلسطين والعراق وغيرها دور في توسيع دائرة الانحراف الفكري.

استفاد الباحث من هذه الدراسة في الاهتداء إلى صياغة موضوع الدراسة الحالية، وصياغة مشكلتها، وبعض أهدافها وتساؤلاتها، وإبراز أهميتها، واختيار المنهج الملائم لها، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، خاصة وأن هذه الدراسة قد ركزت على الأمن الفكري وكيفية تحقيقه، وكيفية محاربة الانحراف الفكري ومواجهته، كذلك يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بناء أداة الدراسة الحالية، وكذلك عند عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الحالية، وذلك بمقارنة نتائج هذه الدراسة، بالنتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد مسح واستعراض أهم البحوث والدراسات السابقة التي دارت حول موضوع الدراسة الحالية اتضح للباحث ما يلي:

1. ركزت جميع البحوث والدراسات السابقة - شأن الدراسة الحالية - على موضوع الأمن الفكري، نظراً لأهمية هذا الموضوع وضرورته للتقدم والتنمية، والاستقرار الاجتماعي، وتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وارتباطه بالعقيدة الإسلامية.
2. اختلفت البحوث والدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من زوايا هي :

أ -من حيث الموضوع : تناولت البحوث والدراسات السابقة زوايا متعددة في موضوع الأمن والأمن الفكري والأمن بصفة عامة هي: التربية الإسلامية ودورها في مقاومة الانحراف عموماً بما فيه الانحراف الفكري كدراسة (الغنام، 1417هـ)، واقع التوعية الأمنية للحفاظ على الأمن ومنه الأمن الفكري كدراسة (ناجي، 1419هـ)، المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني كوسيلة لتحقيق الأمن الفكري كدراسة (سيف الدين، 1419هـ)، دور المؤسسات غير الرسمية في التثقيف الأمني والتحصين القيمي ضد الجريمة و الانحراف كدراسة (عسيري،1419هـ)، الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية كدراسة (حيدر، 1422هـ)، الإدارة المدرسية في مواجهة ظاهرة

الانحراف الأمني عموماً، ومنه الانحراف الفكري كدراسة (السميح، 1425هـ)، الانحراف الفكري والإرهاب كدراسة (موسى، 1425هـ)، الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي كدراسة (الغامدي، 1426هـ)، دور الإعلام والإعلان في مكافحة ظاهرة الإرهاب كناتج للانحراف الفكري والإخلال بالأمن كدراسة (الثقفي، 1426هـ)، دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الفكر المتطرف كدراسة (السعيدين، 1426هـ)، مراكز البحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمن عموماً كدراسة (الجحني، 1426هـ)، الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز الأمن الفكري كدراسة (السديس،1426هـ)، الأمن مسؤولية الجميع كدراسة (البشر، 1426هـ)، نحو بناء إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب كدراسة (المالكي، 1427هـ)، بينما تركز الدراسة الحالية على الانحراف الفكري كنقيض لأهم أنواع الأمن عموماً وهو الأمن الفكري، ودور المؤسسات الأمنية في مواجهته.

ب من حيث المنهج: تبنت والدراسات السابقة مناهج متعددة هي: المنهج الوصفي التحليلي كدراسات: (الغنام، 1417هـ)، (ناجي، 1419هـ)، (سيف الدين، 1419هـ)، (عسيري، 1419هـ)، (موسى، 1425هـ)، (الغامدي، 1426هـ)، (الثقفي، 1426هـ)، (السعيدين، 1426هـ)، (السديس،1426هـ)، (البشر،1426هـ)، ومنهج المسح الاجتماعي كدراسة (السميح، 1425هـ)، (المالكي، 1427هـ)، والطريقة الوصفية والاستنباطية كدراسة (الحيدر،1422هـ)، بينما تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي من مدخل المسح الاجتماعي.

ج - من حيث المجال الزماني : أجريت والدراسات السابقة خلال الفترة من عام (1417هـ) وحتى عام (1427هـ)، بينما يتم إجراء الدراسة التطبيقية للدراسة الحالية خلال العام 1428هـ بمشيئة الله تعالى.

د - من حيث المكان أجريت البحوث والدراسات السابقة في : مصر كدراسة (ناجي، 1419هـ)، والكويت كدراسة (الثقفي، 1426هـ)، والمملكة العربية السعودية كباقي الدراسات، بينما يتم إجراء الدراسة الحالية بالمملكة العربية السعودية.

ومن خلال كل ما تقدم يتضح أوجه الاستفادة، وأوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية، والدراسات السابقة التي تم عرضها.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد.

منهج الدراسة.

مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة.

إجراءات التطبيق لجمع البيانات.

الأساليب الإحصائية.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً : تمهيد :

يتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج الدراسة الذي اتبعه الباحث، وكذلك تحديد مجتمع الدراسة ووصف خصائص أفراد الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة، والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، والكيفية التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

ثانياً : منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي . والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها ،وتعبيراً كمياً ، بوصفها رقمياً بما يوضح حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وهذا المنهج لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو بل الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره (عبيدات ، وآخرون ، 1987م، ص 187- 188).

ثالثاً : مجتمع الدراسة:

ويتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع منسوبي الجهاز الأمني بإدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية من الضباط حيث قام الباحث بالحصول على بياناتهم من الإدارة المختصة وعددهم (100) ضابطاً خلال فترة إجراء الدراسة ونسبة لمحدودية مجتمع الدراسة وتمركزه في منطقة محددة مما سهل عملية جمع البيانات للباحث فقد أتبع الباحث أسلوب الحصر الشامل من خلال تطبيق استبانته على جميع أفراد الدراسة وبعد تطبيق الأداة ميدانياً حصل الباحث على (93) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وقد استبعد الباحث (7) استبانات لعدم اكتمالها.

رابعاً : أداة الدراسة:

بناء أداة الدراسة :

بناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، والوقت المسموح له، والإمكانات المادية المتاحة ، وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، وذلك لعدم توافر المعلومات الأساسية المرتبطة بالموضوع كبيانات منشورة، إضافة إلى صعوبة الحصول عليها عن طريق الأدوات الأخرى كالمقابلات الشخصية ، أو الزيارات الميدانية ، أو الملاحظة الشخصية، وعليه فقد قام الباحث بتصميم استبانته معتمداً في ذلك علي:

1. الدراسات التي تناولت دور المؤسسات الأمنية.
2. خبرة الباحث.

وقد تكونت الاستبانة من جزأين الجزء الأول يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية والاجتماعية لأفراد الدراسة ممثلة في (المؤهل الدراسي – الرتبة العسكرية – جهة العمل – طبيعة العمل – الخبرة في مجال العمل – الدورات التدريبية والتأهيلية) أما الجزء الثاني من الإستبانة فيتكون من (93) عبارة مقسمة على ستة محاور وهي :-

المحور الأول : محور أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن ويشتمل علي 16 عبارة .

المحور الثاني : محور العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري ويشتمل علي 28 عبارة .

المحور الثالث : محور دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ويشتمل علي 19 عبارة.

المحور الرابع : محور الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ويشتمل علي 6 عبارات.

المحور الخامس : محور العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ويشتمل علي 11 عبارة.

المحور السادس : محور المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ويشتمل علي 13 عبارة.

ويقابل كل فقرة من فقرات المحاور قائمة تحمل العبارات التالية :

(موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة).

وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي:

(1 إلى 1.80) غير موافق بشدة ، (1.81 إلى 2.60) غير موافق ، (2.61 إلى 3.40) محايد ، (3.41 إلى 4.20) موافق ، (4.21 إلى 5) موافق بشدة.

وقد تبنى الباحث في إعداد المحاور الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

وقد قام الباحث ببناء عبارة الإستبانة في صورتها الأولية مستفيداً من أدبيات الدراسة ثم قام بعرضها على المشرف العلمي للدراسة للاسترشاد بآرائه.

صدق أداة الدراسة:

أ – الصدق الظاهري للأداة :

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وبلغ عدد المحكمين (9) محكمين (ملحق رقم 1).

وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحث بإجراء التعديلات ومن ثم إعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية والملحق رقم (2) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية.

ب – صدق الاتساق الداخلي للأداة :

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً وعلى بيانات العينة الكلية قام الباحث بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية وتم تقريب الأرقام إلي رقمين عشريين للاختصار.

الجدول رقم (1)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن
1	0.70**	93	9	0.82**	93
2	0.71**	93	10	0.80**	93
3	0.71**	93	11	0.86**	93
4	0.79**	93	12	0.76**	93
5	0.81**	93	13	0.62**	93
6	0.71**	93	14	0.73**	93
7	0.77**	93	15	0.62**	93
8	0.80**	93	16	0.83**	93

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (2)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن
1	0.57**	93	15	0.50**	93
2	0.61**	93	16	0.50**	93
3	0.36**	93	17	0.62**	93
4	0.40**	93	18	0.48**	93
5	0.60**	93	19	0.56**	93
6	0.48**	93	20	0.64**	93
7	0.44**	93	21	0.33**	93
8	0.32**	93	22	0.52**	93
9	0.17	93	23	0.54**	93
10	0.57**	93	24	0.37**	93
11	0.54**	93	25	0.30**	93
12	0.40**	93	26	0.50**	93
13	0.64**	93	27	0.21*	93
14	0.52**	93	28	0.50**	93

يلاحظ * دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (3)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن
1	0.19	93	11	**0.62	93
2	**0.54	93	12	**0.65	93
3	**0.59	93	13	**0.60	93
4	**0.61	93	14	**0.65	93
5	**0.44	93	15	**0.62	93
6	**0.64	93	16	**0.32	93
7	**0.63	93	17	**0.28	93
8	**0.57	93	18	0.20	93
9	**0.73	93	19	**0.72	93
10	**0.64	93	-	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (4)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن
1	**0.73	93	4	**0.53	93
2	**0.89	93	5	**0.69	93
3	**0.77	93	6	**0.68	93

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (5)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الخامس بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن
1	**0.68	93	7	**0.61	93
2	**0.62	93	8	**0.74	93
3	**0.65	93	9	**0.74	93
4	**0.74	93	10	**0.74	93
5	**0.84	93	11	**0.60	93
6	**0.70	93	-	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (6)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور السادس بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	ن
1	**0.51	93	8	**0.72	93
2	**0.48	93	9	**0.80	93
3	**0.70	93	10	**0.82	93
4	**0.46	93	11	**0.71	93
5	**0.63	93	12	**0.58	93
6	**0.64	93	13	**0.68	93
7	**0.62	93	-	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجداول (1 – 6) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل مما يشير إلى أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة ، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات أداة الدراسة ، فيما عدا الفقرة رقم (9) بالمحور الثاني والفقرتين رقم (1 ، 18) بالمحور الثالث والتي كانت غير دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 فأقل ولذلك تم حذفهما من نتائج الدراسة ، وعليه فأن هذه النتيجة توضح صدق عبارات ومحاور أداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

ثبات أداة الدراسة:

أما ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم. (العساف، 1995م، ص 430)، ولقياس مدى ثبا ت أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معامل ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة ، حيث طبقت المعادلة على العينة الكلية والجدول رقم (7) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (7)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الإستبانة	عدد العبارات	ن	ثبات المحور	الترتيب
أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن	16	93	0.95	1
العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري	28	93	0.87	5
دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	19	93	0.85	4
الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	6	93	0.81	6
العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	11	93	0.89	2
المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	13	93	0.88	3

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل الثبات العام للاستبانة عال حيث تراوح ما بين (0.81 – 0.95) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

خامساً : إجراءات التطبيق لجمع البيانات:

بعد الحصول على خطاب تعريف من المشرف يفيد بارتباط الباحث بالدراسات العليا تم الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستبيانات على أفراد الدراسة، وطلب منهم إرجاعها مرة أخرى ، ثم بعد أسبوع تقريباً تم حصر الاستبيانات التي تم جمعها حيث كان عددها (62) استبانة ، وبعد ذلك قام الباحث بتوزيع باقي الاستبانات بنفسه وتابع الباحث عملية جمع الاستبيانات ، واستكمال تعبئتها متابعة مستمرة ، وذلك للحصول على أكبر نسبة من المستجيبين إلى أن حصل الباحث على (93) استبانة صالحة للتحليل واستغرق توزيع الاستبانات

وجمعها (27) يوم وتم ذلك في بعد نهاية الفصل الدراسي الثاني للعام 1428/1427هـ.

وبعد ذلك تم إدخال البيانات ، ومعالجتها إحصائياً بالحاسب الآلي عن طريق برنامج (SPSS) ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات واستخراج النتائج.

سادساً : الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وتم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي(4/5= 0.80) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي :

من 1 إلى 1.80 يمثل (غير موافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

من 1.81 وحتى 2.60 يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

من 2.61 وحتى 3.40 يمثل (محايد) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

من 3.41 وحتى 4.20 يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

من 4.21 وحتى 5.00 يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

1) التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

2) المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weighted Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

3) المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

4) الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس علماً بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط المرجح.

5) اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T-test) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية (المؤهل الدراسي- الرتبة العسكرية).التي تنقسم إلى فئتين.

6) اختبار (ف) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية (الخبرة في مجال العمل – الحصول على الدورات التدريبية والتأهيلية). التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.

7) اختبار (شيفيه) (Scheffe) للتعرف على صالح الفروق بين فئات المتغيرات الشخصية والوظيفية (الخبرة في مجال العمل – الحصول على الدورات التدريبية والتأهيلية) وذلك إذا ما بين اختبار تحليل التباين الأحادي وجود فروق بين فئات هذه المتغيرات.

الــفــصــل الــرابــــع

عــرض وتــحــلــيــل بــيــانـــات الــدراســـــة

ومــنــاقــشــــة نــتــائــجــهــا

الـفـصــل الـرابــع

عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

تهدف الدراسة الحالية إلي تحديد مفهوم الانحراف الفكري، والتعرف علي أهم أنماطه في الوقت الراهن، كما تهدف إلى استعراض العوامل والأسباب الأمنية الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري وتهدف كذلك إلى التعرف علي دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري، وتهدف الدراسة كذلك إلى تحديد الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري وتهدف الدراسة كذلك إلي التعرف علي العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري، وتهدف الدراسة كذلك إلي التعرف علي المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري، وسعت الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:ـ

- ما أنماط الانحراف الفكري في الوقت الحاضر؟
- ما الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري؟
- ما دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ؟
- ما الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري؟
- ما العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري؟
- ما المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية؟.

وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة الدراسة ، وأهدافها مع تفسير النتائج :

أولاً : النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة متمثلة في (المؤهل الدراسي – الرتبة العسكرية – جهة العمل – طبيعة العمل – الخبرة في مجال العمل – الدورات التدريبية والتأهيلية).

وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (8)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المؤهل الدراسي

المؤهل	التكرار	النسبة
ليسانس أو بكالوريوس	89	95.7
ماجستير أو دكتوراه	4	4.3
المجموع	**93**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (8) أن (89) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 95.7% من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم الدراسي ليسانس أو بكالوريوس وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن (4) منهم يمثلون ما نسبته 4.3% من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم الدراسي ماجستير أو دكتوراه .

جدول رقم (9)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الرتبة

الرتبة	التكرار	النسبة
ملازم - رائد	65	69.9
مقدم - لواء	28	30.1
المجموع	**93**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (9) أن (65) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 69.9% من إجمالي أفراد الدراسة رتبتهم العسكرية بين الملازم - والرائد وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن (28) منهم يمثلون ما نسبته 30.1% من إجمالي أفراد الدراسة رتبتهم العسكرية بين المقدم - واللواء.

جدول رقم (10)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
ميداني	26	28.0
مكتبي	37	39.8
لم يحددوا	30	32.2
المجموع	**93**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (10) أن (37) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 39.8% من إجمالي أفراد الدراسة طبيعة عملهم مكتبية وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، في حين أن (26) منهم يمثلون ما نسبته 28.0% من إجمالي أفراد الدراسة طبيعة عملهم ميدانية.

جدول رقم (11)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة في مجال العمل

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
سنة إلي أقل من 5 سنوات	27	29.0
من 5 سنوات إلي أقل من 10 سنوات	21	22.6
من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة	19	20.4
15 سنة فاكثر	26	28.0
المجموع	**93**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (11) أن (27) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 29.0% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم في مجال العمل تتراوح من سنة إلي أقل من 5 سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، في حين أن (26) منهم يمثلون ما نسبته 28.0% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم في مجال العمل 15 سنة فأكثر ، بينما (21) منهم يمثلون ما نسبته 22.6% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم في مجال العمل تتراوح من 5 سنوات إلي أقل من 10

سنوات ، و (19) منهم يمثلون ما نسبته 20.4% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم في مجال العمل تتراوح من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة .

جدول رقم (12)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير عدد الدورات التأهيلية في مجال العمل

عدد الدورات	التكرار	النسبة
دورة واحدة	23	24.7
دورتان	28	30.1
ثلاث دورات	21	22.6
أربع دورات	10	10.8
خمسة دورات فأكثر	11	11.8
المجموع	**97**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (12) أن (28) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 30.1% من إجمالي أفراد الدراسة عدد دوراتهم التدريبية والتأهيلية في مجال العمل دورتان تدريبيتان وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، في حين أن (23) منهم يمثلون ما نسبته 24.7% من إجمالي أفراد الدراسة عدد دوراتهم التدريبية والتأهيلية في مجال العمل دورة تدريبية واحدة ، بينما (21) منهم يمثلون ما نسبته 22.6% من إجمالي أفراد الدراسة عدد دوراتهم التدريبية والتأهيلية في مجال العمل ثلاث دورات تدريبية، و (11) منهم يمثلون ما نسبته 11.8% من إجمالي أفراد الدراسة عدد دوراتهم التدريبية والتأهيلية في مجال العمل خمسة دورات تدريب فأكثر، و(10) منهم يمثلون ما نسبته 10.8% من إجمالي أفراد الدراسة عدد دوراتهم التدريبية والتأهيلية في مجال العمل أربعة دورات تدريبية .

ثانياً : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :

أ: السؤال الأول: "ما أنماط الانحراف الفكري في الوقت الحاضر من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية"؟

للتعرف على الانحراف الفكري وأنماطه في الوقت الحاضر تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب

لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور الانحراف الفكري وأنماطه في الوقت الحاضر وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (13)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أنماط الإنحراف الفكري في الوقت الحاضر مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		النسبة ٪	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
10	البغي (تبرير الخروج على الولاية الشرعية)	ك	66	18	2	2	5	4.48	1.04	1	موافق بشدة
		٪	71.0	19.4	2.2	2.2	5.4				
1	الغلو فى الدين	ك	62	19	7	1	4	4.44	0.99	2	
		٪	66.7	20.4	7.5	1.1	4.3				
4	تكفير الحكام ومن عاونهم	ك	59	23	5	1	5	4.40	1□03	3	
		٪	63.4	24.7	5.4	1.1	5.4				
5	الفتوى بغير علم	ك	57	24	7	-	5	4.38	1.02	4	
		٪	61.3	25.8	7.5	-	5.4				
16	الفكر المضلل أوالمتحيز	ك	47	16	23	5	2	4.09	1.08	5	موافق
		٪	50.5	17.2	24.7	5.4	2.2				
6	التعصب للرأي	ك	43	28	13	5	4	4.09	1.10	6	
		٪	46□	30.1	14.0	5.4	4.3				
3	تبنى الإرهاب	ك	45	24	15	4	5	4.08	1.14	7	
		٪	48.4	25.8	16.1	4.3	5.4				
8	مخالفة العلماء ورجال الدين	ك	51	13	17	7	5	4.05	1.24	8	
		٪	54.8	14.0	18.3	7.5	5.4				
2	تبنى العنف	ك	44	21	20	4	4	4.04	1.12	9	
		٪	47.3	22.6	21.5	4.3	4.3				
9	فساد التصور وضعفه	ك	34	35	16	4	4	3.98	1.05	10	
		٪	36.6	37.6	17.2	4.3	4.3				
11	الفكر الذي يجسد النزعة الفردية	ك	27	38	19	5	4	3.85	1.04	11	
		٪	29.0	40.9	20.4	5.4	4.3				
14	الفكر غير المنضبط	ك	27	25	29	12	-	3.72	1.03	12	
		٪	29.0	26.9	31□	12.9	-				
12	الفكر التخيري المستند إلى هوى النفس	ك	28	23	30	11	1	3.71	1.06	13	
		٪	30.1	24.7	32.3	11.8	1.1				

تابع جدول رقم (13)

رقم العبارة	العبارة	التكرار النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
7	سوء الظن	ك	31	21	23	14	4	3.66	1.21	14	موافق
		%	33.3	22.6	24.7	15.1	4.3				
13	الفكر المعتمد على التمايز الاجتماعى	ك	17	23	29	23	1	3.43	1.08	15	
		%	18.3	24.7	31.2	24.7	1.1				
15	الفكر الذى يهمل التراث والتاريخ	ك	11	17	32	23	10	2.96	1.16	16	محايد
		%	11.8	18.3	34.4	24.7	10.8				
	المتوسط العام							3.95	0.82		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقين على أن هناك انتشار لأنماط الانحراف الفكري في وقتنا الحاضر بمتوسط (3.95 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من 3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد الدراسة موافقين أن هناك انتشار لأنماط الانحراف الفكري في وقتنا الحاضر.

ويتضح من النتائج أن رؤية أفراد الدراسة لأنماط الانحراف الفكري المنتشرة في وقتنا الحاضر تتراوح ما بين موافقتهم بشدة على انتشار بعض أنماط الانحراف الفكري في وقتنا الحاضر وحياديتهم حول انتشار بعض أنماط الانحراف الفكري الأخرى في وقتنا الحاضر حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول انتشار أنماط الانحراف الفكري في وقتنا الحاضر ما بين (4.48 إلى 2.96) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الخامسة والثالثة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق بشدة / محايد) على التوالي على أداة الدراسة مما يوضح أن رؤية أفراد الدراسة لأنماط الانحراف الفكري المنتشرة في وقتنا الحاضر تتراوح ما بين موافقتهم بشدة على انتشار بعض أنماط الانحراف الفكري في وقتنا الحاضر

وحياديتهم حول انتشار بعض أنماط الانحراف الفكري الأخرى في وقتنا الحاضر حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقين بشدة على انتشار أربعة أنماط للانحراف الفكري في وقتنا الحاضر تتمثل في الفقرات رقم (10 ، 1 ، 4 ، 5) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة على انتشارها بشدة في وقتنا الحاضر كالتالي :

1) جاء النمط والذي تمثله الفقرة رقم (10) وهي " البغي (تبرير الخروج علي الولاية الشرعية " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة بشدة على انتشاره بشدة في وقتنا الحاضر بمتوسط (4.48 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ما تتعرض له الكثير من الدول الإسلامية من استهداف أسهم في بروز الكثير من الجماعات الإرهابية التي تتخذ الجهاد وسيلة للبغي (تبرير الخروج علي الولاية الشرعية) مما أدى إلى شدة انتشار هذا النمط من أنماط الانحراف الفكري في وقتنا الحاضر.
2) جاء النمط والذي تمثله الفقرة رقم (1) وهي " الغلو في الدين " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة بشدة على انتشاره بشدة في وقتنا الحاضر بمتوسط (4.44 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ظهور الكثير من أدعياء العلم الديني والذين يستغلون وسائل متعددة لنشر أفكارهم مثل الإنترنت والقنوات الفضائية أسهم وبشكل كبير في ظهور أفكار متشددة في الدين الأمر الذي أبرز ظاهرة الغلو في الدين في وقتنا الحاضر.
3) جاء النمط والذي تمثله الفقرة رقم (4) وهي " تكفير الحكام ومن عاونهم" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة بشدة على انتشاره بشدة في وقتنا الحاضر بمتوسط (4.40 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ما تتعرض له الأمة الإسلامية من استهداف وفي ظل حماس بعض الشباب برزت إلى السطح في وقتنا الحاضر مظاهر تكفير الحكام ومن عاونهم.
4) جاء النمط والذي تمثله الفقرة رقم (5) وهي " الفتوي بغير علم " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة على انتشاره بشدة في وقتنا الحاضر

بمتوسط (4.38 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن انتشار مصادر المعلومات من قنوات فضائية وانترنت وخلافه سمح للكثيرين ممن لا يمتلكون مرجعية دينية رسمية أبداء أرائهم الدينية مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفتوي بغير علم في وقتنا الحاضر.

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة محايدين حول انتشار نمط واحد للانحراف الفكري في وقتنا الحاضر يتمثل في الفقرة رقم (15) وهو " الفكر الذي يهمل التراث والتاريخ" بمتوسط(2.96 من 5).

ب: السؤال الثاني: "ما الدوافع الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية "؟

للتعرف على الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (14)
استجابات أفراد الدراسة على عباراتٍ محور الدوافع الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار النسبة %	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
4	الابتعاد عن علماء الامة المعتمدين	ك	62	21	7	3	-	4.53	0.77	1	موافق بشدة
		%	66.7	22.6	7.5	3.2	-				
10	تعرض الشباب للأفكار المنحرفة	ك	51	37	3	2	-	4.47	0.67	3	
		%	54.8	39.8	3.2	2.2	-				
25	الجهل بمقاصد الشريعة وغاياتها وحكمها	ك	54	27	8	4	-	4.41	0.82	4	
		%	58.1	29.0	8.6	4.3	-				
24	الأخذ بظواهر النصوص دون فقه	ك	53	26	10	4	-	4.38	0.85	5	
		%	57.0	28.0	10.8	4.3	-				
21	الخطاب الدعوى المتشدد	ك	40	42	11	-	-	4.31	0.68	6	
		٪	43.0	45.2	11.8	-	-				
8	القصور الاعلامى فى تحصين الشباب من الافكار الهدامة	ك	43	32	18	-	-	4.27	0.77	7	
		٪	46.2	34.4	19.4	-	-				
11	الغزو الفكرى	ك	45	29	14	5	-	4.23	0.90	8	
		٪	48.4	31.2	15.1	5.4	-				
3	إغلاغ منافذ الحوار مع المخالف	ك	33	45	12	3	-	4.16	0.77	9	موافق
		٪	35.5	48.4	12.9	3.2	-				
1	ضعف الدور الاسرى والتربية الوالدية السليمة	ك	44	30	12	3	4	4.15	1.05	10	
		٪	47.3	32.3	12.9	3.2	4.3				
26	وجود فجوة بين علماء الدين والشباب	ك	40	29	21	2	1	4.13	0.91	11	
		٪	43.0	31.2	22.6	2.2	1.1				
12	التغيرات والمستجدات التى شهدها العالم	ك	34	39	18	2	-	4.13	0.80	12	
		٪	36.6	41.9	19.4	2.2	-				
18	الشذوذ الفكرى والانحراف العقدى	ك	38	33	16	6	-	4.11	0.91	13	
		٪	40.9	35.5	17.2	6.5	-				

تابع جدول رقم (14)

رقم العبارة	العبارة	التكرار النسبة ٪	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
27	تدخل القوى العظمى فى الشؤن الداخلية للدول العربية والاسلامية	ك	41	24	23	5	-	4.09	0.95	14	موافق
		٪	44.1	25.8	24.7	5.4	-				
19	التعصب المذهبى والطئفى والسياسى	ك	34	37	16	6	-	4.06	0.89	15	
		٪	36.6	39.8	17.2	6.5	-				
2	الابتعاد عن شريعة الله	ك	45	19	17	10	2	4.02	1.14	16	
		٪	48.4	20.4	18.3	10.8	2.2				
28	قصور المؤسسات الاجتماعية فى النهوض بدورها	ك	24	46	16	7	-	3.94	0.86	17	
		٪	25.8	49.5	17.2	7.5	-				
16	عدم نهوض المؤسسات الثقافية بدورها وتأثرها بالبث الخارجى	ك	21	42	21	9	-	3.81	0.90	18	
		٪	22.6	45.2	22.6	9.7	-				
6	الإعراض عن العلوم الشرعية	ك	21	34	28	8	2	3.69	0.99	19	
		٪	22.6	36.6	30.1	8.6	2.2				
22	التناقضات التى يعيشها الشباب	ك	19	36	28	8	2	3.67	0.97	20	
		٪	20.4	38.7	30.1	8.6	2.2				
5	القصور فى مجالات الدعوة والحسبة	ك	21	37	18	16	1	3.66	1.05	21	
		٪	22.6	39.8	19.4	17.2	1.1				
15	عجز النظام التعليمى عن تلبية متطلبات سوق العمل	ك	27	25	22	19	-	3.65	1.11	22	
		٪	29.0	26.9	23.7	20.4	-				
23	الخلل فى منهج التلقى	ك	12	37	36	8	-	3.57	0.83	23	
		٪	12.9	39.8	38.7	8.6	-				
20	الاحساس بالدونية	ك	11	31	38	9	4	3.39	0.97	24	محايد
		٪	11.8	33.3	40.9	9.7	4.3				
17	الطبائع المجبولة على القسوة والغنف	ك	13	26	27	26	1	3.26	1.05	25	
		٪	14.0	28.0	29.0	28.0	1.1				
13	الأزمات الاقتصادية	ك	14	23	26	28	2	3.20	1.10	26	
		٪	15.1	24.7	28.0	30.1	2.2				
14	بطء عجلة التنمية السياسية	ك	9	29	29	22	4	3.18	1.04	27	
		٪	9.7	31.2	31.2	23.7	4.3				
7	وجود خلل فى مناهج التعليم	ك	17	20	22	26	8	3.13	1.25	28	
		٪	18.3	21.5	23.7	28.0	8.6				
	المتوسط العام							3.91	0.45		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقين على أن هناك دوافع وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري بمتوسط (3.91 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد الدراسة موافقين على أن هناك دوافع وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري.

ويتضح من النتائج أن رؤية أفراد الدراسة للدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري تتراوح ما بين موافقتهم بشدة على بعض الأسباب والدوافع الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري وحياديتهم حول بعض الدوافع والأسباب الأخرى الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري ما بين (4.53 إلى 3.13) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الخامسة والثالثة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق بشدة / محايدين) على التوالي على أداة الدراسة مما يوضح أن رؤية أفراد الدراسة للدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري تتراوح ما بين موافقتهم بشدة على بعض الأسباب والدوافع الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري وحياديتهم علي بعض الدوافع والأسباب الأخرى الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن هناك ثمانية دوافع وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري أبرزها يتمثل في الفقرات رقم (4 ، 10 ، 25 ، 24 ،21) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة كالتالي :

1) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (4) وهي " الابتعاد عن علماء الأمة المعتمدين" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط(4.53 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الابتعاد عن علماء الأمة المعتمدين يوقع بالفرد في شراك أصحاب الأغراض الذين يستخدمون مطية الدين لتحقيق أهدافهم مما يسهم في الانحراف الفكري للفرد.

2) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (10) وهي " تعرض الشباب للأفكار المنحرفة " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط (4.47 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تعرض الشباب للأفكار المنحرفة يجعلهم يتأثرون بهذه الأفكار مما يسهم في انحرافهم الفكري.

3) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (25) وهي " الجهل بمقاصد الشريعة وغاياتها وأحكامها " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط (4.41 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجهل بمقاصد الشريعة وغاياتها وحكمها يجعل الفرد يلم بالنصوص فقط دون التعمق في معانيها مما يجعله يتعصب في أرائه وينحرف فكرياً.

4) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (24) وهي " الأخذ بظواهر النصوص دون فقه " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط(4.38 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الأخذ بظواهر النصوص دون فقه يزيد من تعصب الفرد لما يحمله من أفكار لم قدرته على التحليل والتوصل للفهم الصحيح مما يزيد من احتمال وقوعه في خطر الانحراف الفكري.

5) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (21) وهي " الخطاب الدعوى المتشدد " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة متوسط (4.31 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الخطاب الدعوى المتشدد يؤثر على الكثير من الأفراد وخاصة أصحاب الأعمار الصغيرة من المتحمسين مما يؤدي بهم إلى الانحراف الفكري.

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة محايدين حول خمسة من الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري تتمثل في الفقرات رقم (20 ، 17 ، 13 ، 14 ، 7) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب حيادية أفراد الدراسة حولها كالتالي :

1) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (20) وهي " الإحساس بالدونية " بالمرتبة الأولي من حيث موافقة حيادية أفراد الدراسة حولها بمتوسط (3.39

من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإحساس بالدونية من قبل الأفراد يجعلهم لا يتميزون بالمرونة الكافية عند مناقشة الأفكار التي يحملونها كما أنهم في العادة يميلون إلى أبراز ذاتهم من خلال التعصب لأرائهم مما يزيد من درجة انحرافهم الفكري.

2) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (17) وهي " الطبائع المجبولة علي القسوة والعنف " بالمرتبة الثانية من حيث حيادية أفراد الدراسة حولها بمتوسط (3.26 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الطبائع المجبولة علي القسوة والعنف تميل في العادة إلى التصرف بعنف وقسوة وإلى كل ما هو متشدد وعنيف مما يجعلها تنحرف فكرياً.

3) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (13) وهي " الأزمات الاقتصادية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة حيادية أفراد الدراسة حولها بمتوسط (3.20 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الأزمات الاقتصادية تولد تيارات تستغل الدين لتحقيق أهداف مادية مما يزيد من ظاهرة الانحراف الفكري.

4) جاء الدافع والذي تمثله الفقرة رقم (14) وهي " بطء عجلة التنمية السياسية " بالمرتبة الرابعة من حيث حيادية أفراد الدراسة حولها بمتوسط (3.18 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن بطء عجلة التنمية السياسية تولد تيارات وكيانات سياسية تضع الدين والتدين ضمن أجندتها ووسائلها للكسب السياسي مما يخلط السياسة بالدين ويؤدي إلى بروز الانحراف الفكري.

ج: السؤال الثالث : "ما دور المؤسسات الأمنية للحد من الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية"؟

للتعرف على دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (15)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
		النسبة ٪	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
15	رصد وتعقب الجماعات التى تدعو إلى الانحراف الفكرى	ك	75	14	3	1	-	4.75	0.56	1	موافق بشدة
		٪	80.6	15.1	3.2	1.1	-				
6	منع الخطب المنبرية التى تؤثر على الافكار وتؤدى إلى البلبلة واثارة الفتن	ك	72	17	4	-	-	4.73	0.53	2	
		٪	77.4	18.3	4.3	-	-				
17	إنشاء قاعدة بيانات لمراقبة اصحاب الفكر المنحرف	ك	70	19	1	2	1	4.67	0.71	3	
		٪	75.3	20.4	1.1	2.2	1.1				
3	القيام بالاجراءت الامنية تجاه الجماعات ذات الخطورة الفكرية	ك	62	28	3	-	-	4.63	0.55	4	
		٪	66.7	30.1	3.2	-	-				
16	قيام حرس الحدود بمراقبة الحدود لمنع دخول كل ما يخل بالامن الفكرى	ك	67	15	9	2	-	4.58	0.76	5	
		٪	72.0	16.1	9.7	2.2	-				
5	منع الكتب والمطبوعات التى تؤدى إلى الانحراف الفكرى او تسهم فى ترويجة	ك	58	30	4	-	1	4.55	0.68	6	
		٪	62.4	32.3	4.3	-	1.1				
14	تبنى البرامج التلفزيونية التى تحذر من الانحراف الفكرى وإضرارة	ك	59	22	12	-	-	4.51	0.72	7	
		٪	63.4	23.7	12.9	-	-				
7	التنسيق مع المؤسسات المعنية لموجهة الانحراف الفكرى	ك	49	37	7	-	-	4.45	0.63	8	
		٪	52.7	39.8	7.5	-	-				
13	تبنى نشر المطبوعات التى تعزز الامن الفكرى	ك	51	31	11	-	-	4.43	0.70	9	
		٪	54.8	33.3	11.8	-	-				
11	الاستفادة من تجارب الآخرين فى مواجهة الانحراف الفكرى	ك	52	26	15	-	-	4.40	0.75	10	
		٪	56.9	28.0	16.1	-	-				
12	مراقبة قنوات الاتصال والإعلام بما يحقق حماية الفكر	ك	45	41	6	1	-	4.40	0.66	11	
		٪	48.4	44.1	6.5	1.1	-				

تابع جدول رقم (15)

رقم العبارة	العبارة	التكرار النسبة ٪	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
9	تحديد مفهوم الامن الفكرى بما يكفل تحديد الأدوار والصلاحيات للتعامل مع المنحرفين فكرياً	ك	45	39	9	-	-	4.39	0.66	12	موافق بشدة
		٪	48.4	41.9	9.7	-	-				
10	القيام بالحملات التوعوية لمواجهة الانحراف الفكرى	ك	48	31	14	-	-	4.37	0.73	13	
		٪	51.6	33.3	15.1	-	-				
8	دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى تؤدى الى النحراف الفكرى	ك	51	26	14	2	-	4.35	0.82	14	
		٪	54.8	28.0	15.1	2.2	-				
2	منع الاجتماعات والمظاهرات التى تخل بالامن الفكرى	ك	42	42	8	1	-	4.34	0.68	15	
		٪	45.2	45.2	8.6	1.1	-				
19	عمل برامج توعوية لتعديل افكار المنحرفين فكرياً داخل الاصلاحيات	ك	53	21	17	1	1	4.33	0.89	16	
		٪	57.0	22.6	18.3	1.1	1.1				
4	التصدى مبكراً للنوازع الرافضة لقيم ونظم المجتمع	ك	45	36	10	2	-	4.33	0.76	17	
		٪	48.4	38.7	10.8	2.2	-				
المتوسط العام								4.48	0.41		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن للمؤسسات الأمنية دور في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته بمتوسط (4.48 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من 4.21 إلى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن للمؤسسات الأمنية دور في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانس في رؤية أفراد الدراسة حول دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته حيث وافق أفراد الدراسة على جميع أدوار المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول دور المؤسسات الأمنية في مواجهة

الانحراف الفكري والحد من تداعياته ما بين (4.75 إلى 4.33) وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي والتي تشير إلى (موافق بشدة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في رؤية أفراد الدراسة حول دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن للمؤسسات الأمنية سبعة عشر دور في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته أبرزها يتمثل في الفقرات رقم (15، 6 ، 17 ، 3 ، 16) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة كالتالي :

1) جاء الدور والذي تمثله الفقرة رقم (15) وهي " رصد وتعقب الجماعات التي تدعو إلى الانحراف الفكري " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط (4.75 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن من المهام الرئيسة للمؤسسات الأمنية مواجهة خطر الإرهاب مما يجعلها تقوم بدور رصد وتعقب الجماعات التي تدعو إلى الانحراف الفكري.
2) جاء الدور والذي تمثله الفقرة رقم (6) وهي " منع الخطب المنبرية التي تؤثر على الأفكار وتؤدى إلى البلبلة وإثارة الفتن" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط (4.73 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن القيادات الأمنية تدرك مدى تأثير الخطب المنبرية على أفراد المجتمع مما يجعلها تركز على أن تقوم مؤسساتها الأمنية بدور منع الخطب المنبرية التي تؤثر على الأفكار وتؤدى إلى البلبلة وإثارة الفتن.
3) جاء الدور والذي تمثله الفقرة رقم (17) وهي " إنشاء قاعدة بيانات لمراقبة أصحاب الفكر المنحرف" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط (4.67 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نجاح أي عمل يقوم على مدى دقة المراقبة والمتابعة للمجرمين مما يجعل المؤسسات الأمنية تحرص على إنشاء قاعدة بيانات لمراقبة أصحاب الفكر المنحرف.

4) جاء الدور والذي تمثله الفقرة رقم (3) وهي " القيام بالإجراءات الأمنية تجاه الجماعات ذات الخطورة الفكرية " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط (4.63 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المؤسسات الأمنية تعمل على القضاء على الإرهاب في مهده مما يجعلها تقوم بالإجراءات الأمنية تجاه الجماعات ذات الخطورة الفكرية قبل أن يستفحل خطرها.

5) جاء الدور والذي تمثله الفقرة رقم (16) وهي " قيام حرس الحدود بمراقبة الحدود لمنع دخول كل ما يخل بالأمن الفكري" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بشدة بمتوسط (4.58 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المملكة العربية السعودية تجاور عدد من الدول التي تفجر وضعها الأمني وانتشرت فيها الجماعات الإرهابية التي تتبنى أفكار منحرفة مما يجعل حرس الحدود يقوم بمراقبة الحدود لمنع دخول كل ما يخل بالأمن الفكري.

د: السؤال الرابع : "ما الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية"؟

للتعرف على الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (16)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
		النسبة ٪	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً				
5	استخدام الحاسب الآلى والإنترنت	ك	57	24	7	4	1	4.42	0.89	1	موافق بشدة
		%	61.3	25.8	7.5	4.3	1.1				
6	استخدام مؤسسات المجتمع التعليمية والدينية والرياضية لمواجهة الانحراف الفكرى بالتنسيق والتكامل مع جهود هذة المؤسسات	ك	54	26	10	3	-	4.41	0.81	2	
		%	58.1	28.0	10.8	3.2	-				
3	وسائل الاعلام كافة	ك	53	22	18	-	-	4.38	0.79	3	
		%	57.0	23.7	19.4	-	-				
2	إقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش	ك	38	37	14	4	-	4.17	0.84	4	موافق
		%	40.9	39.8	15.1	4.3	-				
4	الوسائل والأجهزة العلمية للكشف عن المنحرفين فكرياً	ك	39	34	18	1	1	4.17	0.85	5	
		%	41.9	36.6	19.4	1.1	1.1				
1	المكتبات ودور النشر لنشر المطبوعات والكتب والمنشورات التى تعزز الأمن الفكرى	ك	35	34	18	5	1	4.04	0.94	6	
		%	37.6	36.6	19.4	5.4	1.1				
	المتوسط العام							4.27	0.61		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن هناك وسائل تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري بمتوسط (4.27 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من 4.21 إلى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق تماماً على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن هناك وسائل تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

ويتضح من النتائج أن رؤية أفراد الدراسة للوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري تتراوح ما بين موافقتهم بشدة على

بعض الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري وموافقتهم علي بعض الوسائل الأخرى التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ما بين (4.42 إلى 4.04) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الخامسة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق بشدة / موافق) على التوالي على أداة الدراسة مما يوضح أن رؤية أفراد الدراسة للوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري تتراوح ما بين موافقتهم بشدة على بعض الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري وموافقتهم علي بعض الوسائل الأخرى التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقين بشدة علي ثلاث من الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري تتمثل في الفقرات رقم (5 ، 6 ، 3) والتي تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة كالتالي :

1) جاءت الوسيلة والتي تمثلها الفقرة رقم (5) وهي " استخدام الحاسب الآلي والإنترنت" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.42 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن العمل الأمني يحتاج إلى الدقة في التحليل والحصول على المعلومات الكافية وبالسرعة المطلوبة مما يجعل الجهات الأمنية تحرص على استخدام أفرادها للحاسب الآلي والإنترنت.
2) جاءت الوسيلة والتي تمثلها الفقرة رقم (6) وهي " استخدام مؤسسات المجتمع التعليمية والدينية والرياضية لمواجهة الانحراف الفكري بالتنسيق والتكامل مع جهود هذه المؤسسات" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.41 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى

أن القيادات الأمنية تدرك أهمية تعاون ومشاركة أفراد المجتمع ومؤسساته في العملية الأمنية مما يجعل هذه القيادات تحرص على استخدام مؤسسات المجتمع التعليمية والدينية والرياضية لمواجهة الانحراف الفكري بالتنسيق والتكامل مع جهود المؤسسات الأمنية.

3) جاءت الوسيلة والتي تمثلها الفقرة رقم (3) وهي " وسائل الإعلام كافة" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.38 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن للإعلام دور إرشادي وتوجيهي وتوعوي مهم للعمل الأمني مما يجعل المؤسسات الأمنية تحرص على استخدام وسائل الإعلام كافة لمواجهة الانحراف الفكري.

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقين علي بعض الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري تتمثل في الفقرات رقم (2 ، 4 ، 1) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها كالتالي :

1) جاءت الوسيلة والتي تمثلها الفقرة رقم (2) وهي " إقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (4.17 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن القيادات الأمنية تدرك بأن مواجهة الانحراف الفكري تكون أكثر فعالية من خلال المخاطبة العقلية مما يجعلها تحرص على إقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي تتناول الانحراف الفكري.

2) جاءت الوسيلة والتي تمثلها الفقرة رقم (4) وهي " الوسائل والأجهزة العلمية للكشف عن المنحرفين فكرياً" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (4.17 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المنحرفين فكرياً أصبحوا يستفيدون من التطور العلمي في مواجهة رجال الأمن والتخفي عنهم والهروب من مراقبتهم الأمر الذي يتطلب ضرورة استخدام الوسائل والأجهزة العلمية للكشف عن المنحرفين فكرياً.

3) جاءت الوسيلة والتي تمثلها الفقرة رقم (1) وهي " المكتبات ودور النشر لنشر المطبوعات والكتب والمنشورات التي تعزز الأمن الفكري" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (4.04 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المنحرفين فكرياً يسعون إلى نشر أفكارهم من خلال استغلال بعض دور النشر في طباعتها ونشرها وتوزيعها مما يتطلب ضرورة مراقبة المكتبات ودور النشر لنشر المطبوعات والكتب والمنشورات التي تعزز الأمن الفكري.

ه-: السؤال الخامس: "ما العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية"؟

للتعرف على العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (17)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
		النسبة ٪	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً				
1	تنسيق الجهود وتكاملها بين المؤسسات الأمنية	ك	76	15	2	-	-	4.80	0.46	1	موافق بشدة
		٪	81.7	16.1	2.2	-	-				
10	توفير قاعدة معلومات كاملة عن التيارات والجماعات والتنظيمات المنحرفة فكرياً	ك	76	15	1	1	-	4.78	0.51	2	
		٪	81.7	16.1	1.1	1.1	-				
4	رفع كفاءة رجل الأمن بالتدريب والتأهيل	ك	73	13	7	-	-	4.71	0.60	3	
		٪	78.5	14.0	7.5	-	-				
7	تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الأمن	ك	70	17	6	-	-	4.69	0.59	4	
		٪	75.3	18.3	6.5	-	-				
5	تنمية الحس الأمني لدى رجال الأمن	ك	66	22	5	-	-	4.66	0.58	5	
		٪	71.0	23.7	5.4	-	-				
6	تنمية روح المواطنة لدى رجال الأمن	ك	64	22	7	-	-	4.61	0.63	6	
		٪	68.8	23.7	7.5	-	-				
3	انتقاء رجال الأمن المعنيين بمواجهة الانحراف الفكري	ك	63	23	7	-	-	4.60	0.63	7	
		٪	67.7	24.7	7.5	-	-				
2	تنسيق الجهود وتكاملها بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى تعليمية ودينية وغيرها	ك	61	26	6	-	-	4.59	0.61	8	
		٪	66.6	28.0	6.5	-	-				
8	التنسيق بين أجهزة ومراكز البحوث العلمية والأجهزة الأمنية	ك	53	32	8	-	-	4.48	0.65	9	
		٪	57.0	34.4	8.6	-	-				

تابع جدول رقم (17)

رقم العبارة	العبارة	التكرار النسبة %	درجة الموافقة: موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
11	تقدير واحترام رجل الأمن	ك	54	30	9	-	-	4.48	0.67	10	موافق بشدة
		%	58.1	32.3	9.7	-	-				
9	التنسيق بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	ك	50	37	6	-	-	4.47	0.62	11	
		%	53.8	39.8	6.5	-	-				
المتوسط العام								4.63	0.41		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقين تماماً على أن هناك عوامل تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري بمتوسط (4.63 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من 4.21 إلى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق تماماً على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد الدراسة موافقين تماماً علي أن هناك عوامل تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

ويتضح من النتائج أن هناك أتساق في موافقة أفراد الدراسة على العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري حيث وافق أفراد الدراسة تماماً على جميع العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ما بين (4.80 إلى 4.47) وهي متوسطات تقع جميعها في الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي والتي تشير إلى (موافق تماماً) على أداة الدراسة مما يوضح أن هناك أتساق في موافقة أفراد الدراسة على العوامل

التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري حيث وافق أفراد الدراسة تماماً على جميع العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري و إبرازها تتمثل في الفقرات رقم (1 ، 10 ، 4 ، 7 ، 5) والتي تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها كالتالي :

1) جاء العامل والذي تمثله الفقرة رقم (1) وهي " تنسيق الجهود وتكاملها بين المؤسسات الأمنية " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة تماماً عليه بمتوسط (4.80 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تنسيق الجهود وتكاملها بين المؤسسات الأمنية يتيح لهذه المؤسسات الاستفادة من خبرات ومعلومات بعضها البعض مما يزيد من قدرة هذه المؤسسات على أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.
2) جاء العامل والذي تمثله الفقرة رقم (10) وهي " توفير قاعدة معلومات كاملة عن التيارات والجماعات والتنظيمات المنحرفة فكرياً" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة تماماً عليه بمتوسط (4.78 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن توفير قاعدة معلومات كاملة عن التيارات والجماعات والتنظيمات المنحرفة فكرياً يزيد من معرفة المؤسسات الأمنية بتلك التيارات والجماعات وأسلوب عملها مما يزيد من قدرة هذه المؤسسات على أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.
3) جاء العامل والذي تمثله الفقرة رقم (4) وهي " رفع كفاءة رجل الأمن بالتدريب والتأهل" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة تماماً عليه بمتوسط (4.71 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن رفع كفاءة رجل الأمن بالتدريب والتأهل يرفع من قدرات ومهارات رجال الأمن مما يزيد من قدرة المؤسسات الأمنية على أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.
4) جاء العامل والذي تمثله الفقرة رقم (7) وهي " تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الأمن" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة تماماً عليه

بمتوسط (4.69 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الأمن يزيد من درجة تعاون المواطن مع رجل الأمن في عمليات مواجهة الإرهاب مما يزيد من قدرة هذه المؤسسات على أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

5) جاء العامل والذي تمثله الفقرة رقم (5) وهي " تنمية الحس الأمني لدى رجال الأمن " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة تماماً عليه بمتوسط (4.66 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تنمية الحس الأمني لدى رجال الأمن يزيد من قدرتهم على التنبؤ بالحدث الإرهابي قبل وقوعه مما يزيد من قدرة هذه المؤسسات على أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

و: السؤال السادس: "ما المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري من وجهة نظر ضباط إدارة الشؤون العسكرية بالمنطقة الشرقية؟

للتعرف على المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (18)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
		النسبة ٪	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً				
2	كثرة الأخطار التى تهدد الأمن الفكري	ك	37	42	14	-	-	4.25	0.70	1	موافق بشدة
		٪	39.8	45.2	15.1	-	-				
3	ضعف أو انعدام البرامج	ك	44	34	11	2	2	4.25	0.90	2	

	التدريبية الهادفة إلى مواجهة الانحراف الفكرى	٪	47.3	36.6	11.8	2.2	2.2				

تابع جدول رقم (18)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الموافقة
		النسبة %	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً				
1	المؤثرات الفكرية والغزو الفكرى عبر الوسائط المتعددة	ك	29	49	15	-	-	4.15	0.67	3	موافق
		%	31.2	52.7	16.1	-	-				
11	عدم نهوض مؤسسات العينة الأخري بدورها المأمول فى مواجهة الانحراف الفكرى	ك	32	45	11	4	1	4.11	0.85	4	
		%	34.4	48.4	11.8	4.3	1.1				
12	عدم توفر الأجهزة والتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة الانحراف الفكرى	ك	34	37	14	7	1	4.03	0.96	5	
		%	36.6	39.8	15.1	7.5	1.1				
9	ضعف التكامل والتنسيق بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة	ك	21	46	22	4	-	3.90	0.79	6	
		%	22.6	49.5	23.7	4.3	-				
13	عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على مواجهة الانحراف الفكرى	ك	29	35	20	9	-	3.90	0.96	7	
		%	31.2	37.6	21.5	9.7	-				
8	ضعف التكامل بين المؤسسات الأمنية المعنية بمواجهة الانحراف الفكرى	ك	21	41	23	8	-	3.81	0.89	8	
		%	22.6	44.1	24.7	8.6	-				
6	كثرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى العينة	ك	18	42	24	9	-	3.74	0.88	9	
		%	19.4	45.2	25.8	9.7	-				
7	انعدام اوضعف التخطيط الأمني لمواجهة الانحراف الفكرى	ك	23	29	29	11	1	3.67	1.01	10	
		%	24.7	31.2	31.2	11.8	1.1				
10	ضعف العلاقة بين المواطن ورجل الأمن	ك	23	31	26	11	2	3.67	1.05	11	
		%	24.7	33.3	28.0	11.8	2.2				
5	وجود عوائق تواجه البحوث الأمنية فى العالم العربى	ك	16	37	32	6	2	3.63	0.92	12	
		%	17.2	39.8	34.4	6.5	2.2				
4	صعوبة الحفاظ على الأمن الفكري فى العصر الحاضر	ك	12	39	30	10	2	3.53	0.93	13	
		%	12.9	41.9	32.3	10.8	2.2				
المتوسط العام								3.90	0.57		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقين على أن هناك معوقات تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري بمتوسط (3.90 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من 3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة

الدراسة مما يوضح أن أفراد الدراسة موافقين على أن هناك معوقات تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد الدراسة على المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري تتراوح ما بين موافقتهم تماماً على بعض المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري وموافقتهم فقط علي معوقات أخرى تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ما بين (4.25 إلى 3.53) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الخامسة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق تماماً / موافق) على التوالي على أداة الدراسة مما يوضح أن موافقة أفراد الدراسة على المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري تتراوح ما بين موافقتهم تماماً على بعض المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري وموافقتهم فقط علي معوقات أخرى تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقين تماماً علي أن هناك معوقين يحدان من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري يتمثلا في الفقرتين رقم (2 ، 3) واللتين تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليهما تماماً كالتالي :

1) جاء المعوق والذي تمثله الفقرة رقم (2) وهي " كثرة الأخطار التي تهدد الأمن الفكري" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه تماماً بمتوسط (4.25 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن كثرة الأخطار التى تهدد الأمن الفكري يزيد من أعباء العمل على أفراد المؤسسات الأمنية مما يحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.
2) جاء المعوق والذي تمثله الفقرة رقم (3) وهي " ضعف أو انعدام البرامج التدريبية الهادفة إلى مواجهة الانحراف الفكري" بالمرتبة الثانية من حيث

موافقة أفراد الدراسة عليه تماماً بمتوسط (4.25 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ضعف أو انعدام البرامج التدريبية الهادفة إلى مواجهة الانحراف الفكري تضعف من قدرات ومهارات رجال الأمن في هذا الجانب مما يحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقين علي أن هناك أحد عشر معوق يحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري أبرزها يتمثل في الفقرات رقم (1 ، 11 ، 12 ، 9 ، 13) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها كالتالي :

1) جاء المعوق والذي تمثله الفقرة رقم (1) وهي " المؤثرات الفكرية والغزو الفكري عبر الوسائط المتعددة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بمتوسط (4.15 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المؤثرات الفكرية والغزو الفكري عبر الوسائط المتعددة تزيد من حدة الانحراف الفكري وتزيد بالتالي من أعباء العمل الأمني مما يحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

2) جاء المعوق والذي تمثله الفقرة رقم (11) وهي " عدم نهوض مؤسسات المجتمع الأخرى بدورها المأمول في مواجهة الانحراف الفكري" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بمتوسط (4.11 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدم نهوض مؤسسات المجتمع الأخرى بدورها المأمول في مواجهة الانحراف الفكري يزيد من الأعباء على المؤسسات الأمنية مما يحد من دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

3) جاء المعوق والذي تمثله الفقرة رقم (12) وهي " عدم توفر الأجهزة والتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة الانحراف الفكري " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بمتوسط (4.03 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدم توفر الأجهزة والتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة

الانحراف الفكري يقلل من فاعلية المؤسسات الأمنية ويحد من دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

4) جاء المعوق والذي تمثله الفقرة رقم (9) وهي " ضعف التكامل والتنسيق بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بمتوسط (3.90 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ضعف التكامل والتنسيق بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة يزيد من الأعباء على المؤسسات الأمنية مما يحد من دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

5) جاء المعوق والذي تمثله الفقرة رقم (13) وهي " عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على مواجهة الانحراف الفكري" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليه بمتوسط (3.90 من 5) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على مواجهة الانحراف الفكري يزيد من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الأمنية مما يحد من دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

ز: السؤال السابع:"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية؟"

أولاً : الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي :

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير المؤهل العلمي استخدم الباحث اختبار (ت : للعينات المستقلة (Independent Samples T-test) للمقارنة في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير المؤهل العلمي جاءت النتائج كالتالي :

جدول رقم (19)

نتائج اختبار ت : للعينات المستقلة (Independent Samples T-test) للمقارنة في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير المؤهل العلمي

المحور	الفئة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن	ليسانس / بكالوريوس	89	3.97	0.83	0.821	0.414
	ماجستير/ دكتوراه	4	3.63	0.17		
العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري	ليسانس / بكالوريوس	89	3.94	0.44	2.871	0.005**
	ماجستير/ دكتوراه	4	3.30	0.25		
دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	ليسانس / بكالوريوس	89	4.50	0.40	1.853	0.067
	ماجستير/ دكتوراه	4	4.12	0.36		
الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	ليسانس / بكالوريوس	89	4.28	0.62	1.171	0.245
	ماجستير/ دكتوراه	4	3.92	0.32		
العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	ليسانس / بكالوريوس	89	4.64	0.41	1.888	0.062
	ماجستير/ دكتوراه	4	4.25	0.13		
المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	ليسانس / بكالوريوس	89	3.89	0.58	-0.305	0.761
	ماجستير/ دكتوراه	4	3.98	0.33		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن ، دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ، الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ، العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ،المعوقات التي تحد من دور المؤسسات

الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير المؤهل العلمي ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد الدراسة وباختلاف مؤهلاتهم العلمية يعملون بذات بيئة العمل الأمنية مما يقلل من وجود اختلافات في وجهات نظرهم حول محاور الدراسة باختلاف مؤهلاتهم العلمية.

بينما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري) باختلاف متغير المؤهل العلمي لصالح الأفراد لمؤهلهم العلمي (ليسانس أو بكالوريوس) الذين كانوا أكثر موافقة علي (أن هناك عوامل وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن فئة الحاصلين على مؤهل (ليسانس أو بكالوريوس) هم من يقومون بالعمل الميداني مما يجعلهم أكثر أحساساً بوجود عوامل وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري.

ثانياً : الفروق باختلاف متغير الرتبة العسكرية :

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير الرتبة العسكرية استخدم الباحث اختبار (ت : للعينات المستقلة (Independent Samples T-test) للمقارنة في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير الرتبة العسكرية وجاءت النتائج كالتالي:

- تم دمج الفئات (مقدم – عقيد) و (عميد – لواء) في فئة واحدة (مقدم – لواء) لقلة التكرارات بهذه الفئات.

جدول رقم (20)

نتائج اختبار ت : للعينات المستقلة (Independent Samples T-test)

للمقارنة في اتجاهات أفراد الدراسة باختلاف متغير الرتبة العسكرية

المحور	الفئة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن	ملازم – رائد	65	3.91	0.90	-0.703	0.484
	مقدم - لواء	28	4.04	0.58		
العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري	ملازم – رائد	65	3.95	0.40	0.670	0.507
	مقدم - لواء	28	3.88	0.57		
دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	ملازم – رائد	65	4.39	0.41	0.584	0.561
	مقدم - لواء	28	4.35	0.40		
الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	ملازم – رائد	65	4.25	0.67	-0.319	0.751
	مقدم - لواء	28	4.29	0.45		
العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	ملازم – رائد	65	4.69	0.40	2.169	0.033*
	مقدم - لواء	28	4.49	0.41		
المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	ملازم – رائد	65	3.89	0.61	-0.037	0.970
	مقدم - لواء	28	3.90	0.49		

* فروق دالة عند مستوى 0.05 فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن ، العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري ، دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ، الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ،المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير الرتبة العسكرية ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد الدراسة وباختلاف رتبهم العسكرية يعملون بذات بيئة العمل الأمنية مما يقلل من وجود اختلافات في وجهات نظرهم حول محاور الدراسة باختلاف رتبهم العسكرية.

بينما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير الرتبة العسكرية لصالح (ملازم - رائد) الذين كانوا أكثر موافقة علي (أن هناك عوامل تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن فئة (ملازم - رائد) هم من يقومون بالعمل الميداني مما يجعلهم أكثر أحساساً بوجود عوامل وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري.

ثالثاً : الفروق باختلاف عدد سنوات الخبرة في مجال العمل :

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير الخبرة في مجال العمل استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمقارنة في اتجاهات فئات الخبرة في مجال العمل وجاءت النتائج كالتالي **:**

جدول رقم (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في اتجاهات فئات عدد سنوات الخبرة في مجال العمل

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن	بين المجموعات	3.644	3	1.215	1.872	0.140
	داخل المجموعات	57.731	89	0.649		
العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري	بين المجموعات	1.511	3	0.504	2.569	0.059
	داخل المجموعات	17.447	89	0.196		
دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	بين المجموعات	0.161	3	0.054	0.313	0.816
	داخل المجموعات	15.209	89	0.171		
الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	بين المجموعات	4.808	3	1.603	4.848	**0.004
	داخل المجموعات	29.427	89	0.331		
العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	بين المجموعات	0.616	3	0.205	1.216	0.308
	داخل المجموعات	15.034	89	0.169		
المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	بين المجموعات	1.336	3	0.445	1.372	0.256
	داخل المجموعات	28.875	89	0.324		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن ، العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري ، دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ، العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ، المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة في مجال العمل ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد الدراسة

وباختلاف سنوات خبراتهم يعملون بذات بيئة العمل الأمنية مما يقلل من وجود اختلافات في وجهات نظرهم حول محاور الدراسة باختلاف سنوات خبراتهم.

بينما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير الخبرة في مجال العمل ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات الخبرة في الاتجاه نحو هذه المحاور استخدم الباحث اختبار شيفيه (Sheffe) وجاءت النتائج كالتالي :

جدول رقم (22)

نتائج اختبار شيفيه للفروق بين كل فئتين من فئات عدد سنوات الخبرة في مجال العمل في الاتجاه نحو محاور الدراسة

المحور	الفئة	المتوسط	1 – 5	5 – 10	10 – 15	15 سنة فأكثر
الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	1 – 5	4.50	–	**		
	5 – 10	3.87		–		
	10 – 15	4.32			–	
	15 سنة فأكثر	4.29				–

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

من خلال النتائج الموضحة اعلاه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة الأقل خبرة (سنة إلي أقل من 5 سنوات) وأفراد الدراسة أصحاب الخبرة (من 5 سنة إلى أقل من 10 سنوات) نحو (الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) لصالح أفراد الدراسة الأقل خبرة (سنة إلي أقل من 5 سنوات) الذين كانوا أكثر موافقة على (الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن فئة أفراد الدراسة الأقل خبرة (سنة إلي أقل من 5 سنوات) هم من يقومون بالعمل الميداني مما يجعلهم

أكثر معرفة بـالوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

رابعاً : الفروق باختلاف متغير عدد الدورات التدريبية والتأهيلية :

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال العمل استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمقارنة في اتجاهات فئات الدورات التدريبية وجاءت النتائج كالتالي

جدول رقم (23)

نتائج تحليل التباين الاحادي للفروق في اتجاهات متغير عدد الدورات التأهيلية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن	بين المجموعات	0.348	4	0.087	0.126	0.973
	داخل المجموعات	61.026	88	0.693		
العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري	بين المجموعات	1.674	4	0.418	2.130	0.084
	داخل المجموعات	17.285	88	0.196		
دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	بين المجموعات	0.711	4	0.178	1.068	0.377
	داخل المجموعات	14.658	88	0.167		
الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	بين المجموعات	1.101	4	0.275	0.731	0.573
	داخل المجموعات	33.135	88	0.377		
العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	بين المجموعات	2.315	4	0.579	3.819	*0.007
	داخل المجموعات	13.336	88	0.152		
المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	بين المجموعات	4.555	4	1.139	3.906	*0.006
	داخل المجموعات	25.655	88	0.292		

* فروق دالة عند مستوى 0.05 فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن ، العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري ، دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ، الوسائل التي تستخدمها

المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير الدورات التدريبية والتأهيلية ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد الدراسة وباختلاف دوراتهم التدريبية والتأهيلية يعملون بذات بيئة العمل الأمنية مما يقلل من وجود اختلافات في وجهات نظرهم حول محاور الدراسة باختلاف دوراتهم التدريبية والتأهيلية.

بينما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ، المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير عدد الدورات التدريبية والتأهيلية ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات الدورات التدريبية والتأهيلية في الاتجاه نحو هذه المحاور استخدم الباحث اختبار شيفيه (Sheffe) وجاءت النتائج كالتالي :

جدول رقم (24)

نتائج اختبار شيفيه للفروق بين كل فئتين من فئات عدد الدورات التدريبية والتأهيلية في الاتجاه نحو محاور الدراسة

المحور	الفئة	المتوسط	دورة واحدة	دورتان	ثلاث دورات	أربع دورات	خمس دورات فأكثر
العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري	دورة واحدة	**4.75**	–				
	دورتان	**4.73**		–			
	ثلاث دورات	**4.58**			-		
	أربع دورات	**4.25**	*	*		–	
	خمس دورات فأكثر	**4.51**					-
المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري	دورة واحدة	**3.99**	–				
	دورتان	**4.12**		–	**		
	ثلاث دورات	**3.52**			-		
	أربع دورات	**3.92**				–	
	خمس دورات فأكثر	**3.83**					–

* فروق دالة عند مستوى 0.05 فأقل
** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة الحاصلين على أربع دورات تدريبية فأكثر وأفراد الدراسة الحاصلين على دورة ودورتين نحو (العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) لصالح أفراد الدراسة الحاصلين على دورة ودورتين الذين كانوا أكثر موافقة على العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد الدراسة أصحاب التدريب المرتفع لديهم أدراك أكبر بالعوامل التي توثر في الأداء الأمني مما يجعلهم أقل موافقة على واقع هذه العوامل.

كما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة الحاصلين على ثلاثة دورات وأفراد الدراسة الحاصلين على دورتين نحو (المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) لصالح أفراد الدراسة الحاصلين على دورتين الذين كانوا أكثر موافقة على المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد الدراسة أصحاب التدريب المنخفض يفتقدون للمهارات والقدرات الأساسية في العمل مما يجعلهم يواجهون بشكل أكبر المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

الفصل الخامس

خلاصة الدراسة والتوصيات والمقترحات

الفصل الخامس

خلاصة الدراسة والتوصيات والمقترحات

يشتمل هذا الفصل على أهم النتائج التي توصلت إليها ، وأبرز التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

أهم نتائج الدراسة :

أولاً : النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة:

أن (89) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 95.7% من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم الدراسي ليسانس أو بكالوريوس وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة.
أن (65) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 69.9% من إجمالي أفراد الدراسة رتبتهم العسكرية بين الملازم - والرائد وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة.
أن (27) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 29.0% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم في مجال العمل تتراوح من سنة إلي أقل من 5 سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة.
أن (28) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 30.1% من إجمالي أفراد الدراسة عدد دوراتهم التدريبية والتأهيلية في مجال العمل دورتان تدريبيتان وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة.

ثانياً : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :

فيما يتعلق بالانحراف الفكري وأنماطه في الوقت الحاضر بينت الدراسة :
أفراد الدراسة موافقين على أن هناك انتشار لأنماط الانحراف الفكري في وقتنا الحاضر.

أفراد الدراسة موافقين بشدة على انتشار أربعة أنماط للانحراف الفكري في وقتنا الحاضر تتمثل في:

1) البغي (تبرير الخروج علي الولاية الشرعية).

2) الغلو في الدين.

3) تكفير الحكام ومن عاونهم.

4) الفتوى بغير علم.

أفراد الدراسة محايدين حول انتشار نمط واحد للانحراف الفكري في وقتنا الحاضر يتمثل في الفقرة " الفكر الذي يهمل التراث والتاريخ".

فيما يتعلق بالدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري بينت الدراسة :

أفراد الدراسة موافقين على أن هناك دوافع وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري.

أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن هناك ثمانية دوافع وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري أبرزها يتمثل في:

1) الابتعاد عن علماء الأمة المعتمدين.

2) تعرض الشباب للأفكار المنحرفة.

3) الجهل بمقاصد الشريعة وغاياتها وحكمها.

4) الأخذ بظواهر النصوص دون فقه.

5) الخطاب الدعوى المتشدد.

أفراد الدراسة محايدين حول خمسة من الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري تتمثل في:

1) الإحساس بالدونية.

2) الطبائع المجبولة علي القسوة والعنف.

3) الأزمات الاقتصادية.

4) بطء عجلة التنمية السياسية.

5) وجود خلل في مناهج التعليم.

فيما يتعلق بدور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته بينت الدراسة:

أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن للمؤسسات الأمنية دور في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته.

أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن للمؤسسات الأمنية سبعة عشر دور في مواجهة الانحراف الفكري والحد من تداعياته أبرزها يتمثل في:

رصد وتعقب الجماعات التي تدعو إلى الانحراف الفكري.

منع الخطب المنبرية التي تؤثر على الأفكار وتؤدى إلى البلبلة وإثارة الفتن.

إنشاء قاعدة بيانات لمراقبة أصحاب الفكر المنحرف.

القيام بالإجراءات الأمنية تجاه الجماعات ذات الخطورة الفكرية.

قيام حرس الحدود بمراقبة الحدود لمنع دخول كل ما يخل بالأمن الفكري.

فيما يتعلق بالوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري بينت الدراسة:

أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن هناك وسائل تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

أفراد الدراسة موافقين بشدة علي ثلاث من الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري تتمثل في:

1) استخدام الحاسب الآلي والإنترنت.
2) استخدام مؤسسات المجتمع التعليمية والدينية والرياضية لمواجهة الانحراف الفكري بالتنسيق والتكامل مع جهود هذه المؤسسات.
3) وسائل الإعلام كافة.

أفراد الدراسة موافقين علي بعض الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري تتمثل في:

1) إقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش.

2) الوسائل والأجهزة العلمية للكشف عن المنحرفين فكرياً.

3) المكتبات ودور النشر لنشر المطبوعات والكتب والمنشورات التي تعزز الأمن الفكري.

فيما يتعلق بالعوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري بينت الدراسة :

أفراد الدراسة موافقين تماماً على أن هناك عوامل تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

هناك أتساق في موافقة أفراد الدراسة على العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري حيث وافق أفراد الدراسة تماماً على جميع العوامل التي تزيد من قدرة المؤسسات الأمنية علي أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري وأبرزها تتمثل في:

تنسيق الجهود وتكاملها بين المؤسسات الأمنية.

توفير قاعدة معلومات كاملة عن التيارات والجماعات والتنظيمات المنحرفة فكرياً.

رفع كفاءة رجل الأمن بالتدريب والتأهل.

تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الأمن.

تنمية الحس الأمني لدى رجال الأمن.

فيما يتعلق بالمعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري بينت الدراسة :

أفراد الدراسة موافقين على أن هناك معوقات تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

أفراد الدراسة موافقين تماماً علي أن هناك معوقين يحدان من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري يتمثلا في:

1) كثرة الأخطار التي تهدد الأمن الفكري.

2) ضعف أو انعدام البرامج التدريبية الهادفة إلى مواجهة الانحراف الفكري.

أفراد الدراسة موافقين علي أن هناك أحد عشر معوق يحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري أبرزها يتمثل في:

1) المؤثرات الفكرية والغزو الفكري عبر الوسائط المتعددة.
2) عدم نهوض مؤسسات المجتمع الأخرى بدورها المأمول في مواجهة الانحراف الفكري.
3) عدم توفر الأجهزة والتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة الانحراف الفكري.
4) ضعف التكامل والتنسيق بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة.
5) عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على مواجهة الانحراف الفكري.

فيما يتعلق بالفروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية بينت الدراسة:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن ، دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ، الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ، العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ،المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري) باختلاف متغير المؤهل العلمي لصالح الأفراد لمؤهلهم العلمي (ليسانس أو بكالوريوس) الذين كانوا أكثر موافقة علي (أن هناك عوامل وأسباب كامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن، العوامل

والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري ، دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ، الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ،المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير الرتبة العسكرية.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير الرتبة العسكرية لصالح (ملازم - رائد) الذين كانوا أكثر موافقة علي(أن هناك عوامل تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن ، العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري ، دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري ، العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري ، المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير الخبرة في مجال العمل.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة الأقل خبرة (سنة إلي أقل من 5 سنوات) وأفراد الدراسة أصحاب الخبرة (من 5 سنة إلى أقل من 10 سنوات) نحو (الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) لصالح أفراد الدراسة الأقل خبرة (سنة إلي أقل من 5 سنوات) الذين كانوا أكثر موافقة على (الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة نحو (أنماط الانحراف الفكري في الوقت الراهن ، العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري ، دور المؤسسات الأمنية في

مواجهة الانحراف الفكري، الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) باختلاف متغير الدورات التدريبية والتأهيلية.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة الحاصلين على أربع دورات تدريبية فأكثر وأفراد الدراسة الحاصلين على دورة ودورتين نحو (العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري) لصالح أفراد الدراسة الحاصلين على دورة ودورتين الذين كانوا أكثر موافقة على العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة الحاصلين على ثلاثة دورات وأفراد الدراسة الحاصلين على دورتين نحو (المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري) لصالح أفراد الدراسة الحاصلين على دورتين الذين كانوا أكثر موافقة على المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.

توصيات الدراســة:

- العمل على معالجة الدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري.
- وضع الإجراءات والسياسات التي تقرب أفراد المجتمع من علماء الأمة المعتمدين.
- وضع الضوابط التي تحكم تأويل النصوص الشرعية.
- العمل على حماية الشباب من التعرض للأفكار المنحرفة.
- السعي في نشر ثقافة الشريعة ومقاصدها وغاياتها وحكمها بين شرائح المجتمع.
- تبني برامج معالجة لجمع المعلومات عن التهديدات التي يشكلها أصحاب الفكر المنحرف وتحليل هذه المعلومات لتوظيف نتائجها في عمليات مواجهة الإنحراف الفكري.
- تجفيف منابع الإنحراف الفكري وسد جميع منافذه.
- التعامل بحزم مع دعاة الإنحراف الفكري، وتكثيف جهود الأجهزة الأمنية في مجال المتابعة وجمع المعلومات.
- حشد الطاقات البشرية والموارد المادية للأجهزة الأمنية للحد من انتشار الفكر المنحرف.
- مواجهة أصحاب الفكر المنحرف ودعوتهم إلى الرجوع عن انحرافاتهم الفكرية.
- التحذير من التستر على أصحاب الفكر المنحرف أو تبرير ما يمارسونه أو يعتقدونه وأن ذلك يعتبر مشاركة لهم في انحرافاتهم.
- تكثيف المتابعة الأمنية لما ينشر على شبكة الإنترنت من أفكار منحرفة للحد من تأثيرها على الأمن بصفة عامة.
- تطوير أداء الأجهزة الأمنية والتحديث المستمر لأساليب المواجهة الأمنية مع أصحاب الأفكار المنحرفة.
- إنشاء قاعدة بيانات عن الجماعات المتطرفة ووسائلها وأدواتها وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لتفعيل جهود مواجهة الإنحراف الفكري.

- الإشتراك بفاعلية في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي تتناول الانحراف الفكري وكيفية مواجهته.
- احتواء الأشخاص العائدين من مناطق الصراع بما يكفل إدماجهم في المجتمع.
- الإهتمام بالموقوفين من أصحاب الفكر المنحرف وعزل المؤثرين منهم لكي لا يؤثروا على الموقوفين الآخرين.

المقترحـــات:

1. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري.
2. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول دور المؤسسات الدينية في مواجهة الإنحراف الفكري.
3. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول دور مؤسسات الإعلام في مواجهة الإنحراف الفكري.

قائمة المراجع

- ابن تيمية، أحمد عبد الحليم (1372هـ). مجموع الفتاوى. جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد القاسم. الرياض، مطابع الرياض، ط1.
- ابن تيمية، أحمد عبد الحليم (1404هـ). اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق : ناصر العقل ـ الرياض ـ دون ذكر لمكان النشر، المجلد الأول.
- ابن الجوزية، محمد بن أبي بكر بن قيم (1418هـ). الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. تحقيق: علي بن محمد الدخيل. الرياض. دار العاصمة، ط3، ج3.
- ابن درع، عبود علي (1419هـ). ظاهرة الغلو في الدين، الرياض، دار الصميعي، ط1.
- ابن زكريا، أبو الحسن أحمد بن فارس (1418هـ). معجم المقاييس في اللغة. تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو. بيروت. دار الفكر. ط2.
- ابن شرف النووي، أبو زكريا يحي (1392هـ). شرح النووي على صحيح مسلم. بيروت، دار إحياء التراث العربي. ط2. ج2.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1418هـ). معجم المقاييس في اللغة. تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو. بيروت ـ دار الفكر، ط2.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (د.ت). لسان العرب. بيروت. المجلد الخامس، دار صادر.
- أحمد، الأمين الحاج محمد (1412هـ). ظاهرة التكفير. جدة. مكتبة دار المطبوعات الحديثة، ط1.
- إدارة الإشراف التربوي بمنطقة الباحة (1426هـ). الانحراف الفكري ودور الإشراف التربوي في تعزيز الأمن الفكري. دراسة غير منشورة، قدمت في

اللقاء العاشر للإشراف التربوي الذي نظمته وزارة التربية والتعليمية بمدينة الطائف، خلال الفترة من 1- 4/3 /1426هـ.

- إسماعيل، سمير حسنين (1410هـ). التأهيل الاجتماعي والمهني للأحداث الجانحين. بحث منشور في كتاب: ندوة أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- أبو الروس، أحمد (2001م). الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- أبو زيد، نصر حامد (2003م). نقد الخطاب الديني. القاهرة. مكتبة مدبولي.
- أبو ساق، محمد المدني : (1425هـ). الإرهاب وأخطاره والعوامل المؤدية إليه وأساليب مكافحته. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية.
- أبو شامة، عباس (1414هـ). دور الشرطة في مكافحة الجريمة وسبل التكامل مع الأجهزة الأخرى في هذا المجال. تكامل جهود الأجهزة المعنية مكافحة الجريمة. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض.
- أتلخان، جواد رفعت (1975م). أسرار الماسونية، ترجمة : نور الدين رضا الواعظ، وسليمان محمد القابلي، القاهرة، المختار الإسلامي.
- الأصفهاني، الراغب (د.ت). المفردات في غريب القرآن، تحقيق : محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة.
- باعبد الله، محمد با كريم (1415هـ). وسطية أهل السنة بين الفرق. الرياض. دار الراية للنشر. ط5.
- الباز، راشد سعد (1425هـ)، أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- بدران، محمد (1992م). مضمون فكرة النظام العام ودورها في مجال الضبط الإداري: دراسة مقارنة. القاهرة. دار النهضة العربية.

- البشر، خالد سعود (1426هـ). الأمن مسؤولية الجميع : نموذج مقترح للتطبيق في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع (40)، رجب 1426هـ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- البصول، محمد أنور (1414هـ). التخطيط الأمني من أجل تكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة. تكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة.
- البنا، هيثم محمود (1423هـ). دور الإعلام الأمني في التوعية الوقائية من الجريمة والانحراف. مجلة الأمن والحياة، ع (244)، رمضان، 1423.
- البنهاوي، سالم (1415هـ). الحكم وقضية تكفير المسلم. المنصورة. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الثقفي، سلطان أحمد (1426هـ). دور الإعلام والإعلان في مكافحة ظاهرة الإرهاب. ورقة مقدمة إلى اللقاء الثاني لشركات الدعاية والإعلان والعلاقات العامة بدول المجلس الذي نظمته الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان: (دور الإعلان في مكافحة الإرهاب)، بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، بحث غير منشور، في الفترة من 27- 1426/10/28هـ.
- الثقفي، محمد حميد (1422هـ). العلاقة المتبادلة بين المواطن ورجل الأمن. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الأمن والمجتمع، المحور الثاني، علاقة الأجهزة الأمنية بالجمهور، المنعقدة في شهر صفر، 1422، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية.
- جامعة الدول العربية (1983م). معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، القاهرة، إدارة العمل الاجتماعي.
- الجبري، عبد المتعال محمد (1416هـ). الإستشراق وجه للإستعمار الفكري، القاهرة، مكتبة وهبة، ط1.

- الجحني، على فايز (1403هـ). الأمن في ضوء الإسلام، الرياض، مكتبة المعـارف.
- الجحني، على فايز (1425هـ). أهمية التنسيق بين مراكز البحوث للتصدي لمهددات الأمن الفكري. الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة، المدينة المنورة، في الفترة من 6-1425/8/8هـ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعـودية.
- جميل، صليبيا (د.ت) المعجم الفلسفي، بيروت- لبنان، دار الكتب اللبنانـيۃ ومكتبة المدرسة، ج2.
- الجهني، مشعل بن نافع بن فيحان (1416هـ). الدور الوقائي لإدارة المدرسة الثانوية تجاه مشكلة المخدرات: دراسة ميدانية بمدارس مدينتي مكة المكرمة وجدة من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها ومرشديها الطلابيين، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، جامعة أم القـرى.
- الحداد، محمد سليمان (1996م). مقدمة في الأمن الإجتماعي، الكويت، أكاديمية سعد العبد الله.
- الحديثي، مساعد إبراهيم (1995م). مبادئ علم الاجتماع الجنائي، الرياض، مكتبة العبيكـان.
- حريز، محمد الحبيب (1426هـ). واقع الأمن الفكري: الأمن الفكري. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولـى.
- الحقيل، سليمان عبد الرحمن (1417هـ). الوطنية ومتطلباتها في ضوء وتعاليم الإسلام. الرياض. مطابع التقنية للأوفست- ط3.
- الحقيل، سليمان عبد الرحمن (1422هـ). حقيقة موقف الإسلام من التطرف والإرهاب. الرياض. مطابع الحميضي، ط2.

- حسين، نصيف محمد (1425هـ). المتغيرات الدولية وحتمية تطوير أساليب وأدوات التدريب كمدخل الإستراتيجية تدريبية شرطية خليجية عربية، الحلقة النقاشية الأولى : إستراتيجية التدريب الشرطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات، منعقدة على هامش الإجتماع الرابع للمديرين العامين للكليات والمعاهد الأمنية والشرطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 5 – 7 ربيع الثاني 1425هـ ، وزارة الداخلية، الكويت.
- الحميدي، محمد صالح (1426هـ). اتجاهات ضباط وزارة الداخلية نحو العمل في المناطق الحدودية. دراسة ميدانية على الضباط والعاملين في مدن: نجران وشروره والخرخير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الحياني، مساعد منشط (1422هـ). العلاقات الإنسانية وأثرها في رفع لأداء الوظيفي لرجل الأمن، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الأمن والمجتمع، التي انعقدت بمقر كلية الملك فهد الأمنية، بالرياض، خلال الفترة 13-15 صفر، 1422، سلسلة الندوات العلمية، الرقم (3).
- الحيدر، حيدر عبد الرحمن (1422هـ). الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر، وزارة الداخلية، أكاديمية الشرطة، 1422هـ.
- الخريجي، منصور (1413هـ). الغزو الثقافي للأزمة الإسلامية ماضية وحاضره، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع،ط1.
- الخطيب، محمد بن شحات (1427هـ). الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي، الرياض، دون ذكر لمكان النشر.
- خليل، أحمد ضياء الدين (1416هـ). الحس الأمني وأثره في نجاح المواجهة الأمنية. القاهرة. وزارة الداخلية. كلية الشرطة.
- خليل، أحمد ضياء الدين (1416هـ). الحس الأمني علم وضرورة. مجلة الأمن، ع(43)، ذو الحجة، 1416، الرياض، وزارة الداخلية.

- خليل، أحمد ضياء الدين (1996م - 1416هـ). الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل. القاهرة. أكاديمية الشرطة.
- الخولي، جمعة (1407هـ). الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الإسلام منها، بدون دار وبلد النشر، الطبعة الأولى.
- دعيبس، محمد يسري (1994م). الإرهاب والشباب. مصر. دون ناشر.
- الراعي، توفيق يوسف (1408هـ). الحضارة الأسلامية مقارنة بالحضارة الغربية. المنصورة. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الردادي، سعد بن عودة (1424هـ). المؤسسات الأمنية في المملكة العربية السعودية: التأسيس والبناء. المملكة العربية السعودية. المدينة المنورة. نشر المؤلف ـ الطبعة الثانيـة.
- الرفاعي، حسين علي (1413هـ). الوقاية من انحراف الأحداث ومبادئ الرياض التوجيهية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد (1)، عدد (2)، ربيع الآخر، 1413هـ.
- الرفاعي، حسين علي (1995م). التنشئة ودور الأسرة في الوقاية من الانحراف. مجلة الفكر الشرطي، المجلد (3)، ع (4)، الشارقة.
- الزحيلي، محمد (1414هـ). الإسلام والشباب، دمشق، دار القلم للنشر.
- السايح، أحمد عبد الحميد (د. ت). مواجهة الغزو الفكري ضرورة إسلامية. القاهرة. مركز الكتاب للنشر.
- السحيباني، عبد الحميد عبد الرحمن (1422هـ). دور رجل الأمن في حماية الشباب من الجريمة. بحث مقدم لمؤتمر الشرطة المجتمعية، عقد في الإمارات، في 24- 11/26 /1421، الرياض، دار الوطن للنشر، ط1
- السديس، عبد الرحمن عبد العزيز(1425هـ). الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز الأمن الفكري: الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة، المدينة المنورة، في 6- 1425/8/8هـ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- السعيدين، تيسير حسين (1426هـ). دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الفكر المتطرف، مجلة البحوث الأمنية، المجلد (14)، ع (30)، ربيع الآخر، 1426هـ، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.
- السلوى، حمدان غريب (1425هـ)، الإرهاب ودور المملكة العربية السعودية في مكافحته، الرياض، مطابع الحميضي.
- السميح، عبد المحسن محمد (1425هـ). الإدارة المدرسية في مواجهة ظاهرة الانحراف الأمني، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع (37)، محرم، 1425هـ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، المملكة العربية السعودية.
- السيف، محمد إبراهيم (1407هـ). المظاهر الحديثة في أمن المجتمع السعودي. الرياض. مكتبة الموسوعة، ط1.
- سيف الدين، أحمد (1417هـ). المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي. الندوة العلمية الثالثة والأربعون، 17- 19 شوال 1417، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الشبل، علي عبد العزيز (1417هـ). الغلو . الرياض. دار الوطن. ط1.
- الشدي، عادل علي (1425هـ). السعوديون والأمن الفكري، مجلة الحاسب، ع(32)، 1425هـ.
- الشدي، عادل على (د.ت). مسؤولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده. دون ذكر لمكان النشر.
- الشقحاء، فهد محمد (1425هـ). الأمن الوطني : تصور شامل. المفهوم ـ الأهمية ـ المجالات، المقومات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- شلبي، أحمد، وآخرون (1993م).الإرهاب. سلسلة المواجهة (2). القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- طاسن، عبد القادر (1420هـ). رؤية، صحيفة المدينة، ع (13438)، 1420/11/2هـ.
- طالب، أحسن مبارك (1426هـ). الأسرة ودورها في وقاية أبنائها من الانحراف الفكري. الأمن الفكري. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- طعيمة، صابر(1414هـ). أخطار الغزو الفكري على العالم الإسلامي، بيروت، عالم الكتب، ط1.
- الطلام، رضوان ظاهر (1426هـ). نحو أمن فكري إسلامي، سلسلة الكتب كالرجال، دون ذكر لمكان النشر، ط2.
- عبد الوهاب، علي محمد (1408هـ). التدريب في الميادين الأمنية. كيف نزيد من فعاليته. نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية،أبحاث الندوة العلمية الرابعة. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
- العسقلاني، أحمد على بن حجر (1379هـ)، فتح الباري تحقيق : محمد حمد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب ـ بيروت، دار المعرفة . الجزء الثالث عشر.
- العسيري، عبد الرحمن محمد (1419هـ). دور المؤسسات غير الرسمية في التثقيف الأمني والتحصين القيمي ضد الجريمة والانحراف، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع (26)، رجب، 1419هـ ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العسيري، عبد الرحمن محمد؛ والجهني، على الفايز (1427هـ). الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض، بحث غير منشور.
- عصفور، جابر (2003م). مواجهة الإرهاب. قراءات في الأدب المعاصر. القاهرة سلسلة مكتبة الأسرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عطاره، أحمد عبد الغفور (1394هـ). الماسونية، بيروت، المكتبة العصرية، ط1.

- العظيم، رفيق (1409هـ). الدروس الحكمية للناشئة الإسلامية من ينابيع الثقافة. الرياض. جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.
- علوان، عبد الله ناصح (1401هـ). تربية الأولاد في الإسلام. بيروت. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط3.
- العمرو، عبدالله محمد (1425هـ)، أسباب ظاهرة الإرهاب في المجتمعات الإسلامية: رؤية ثقافية، بحث قدم في المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب الذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض خلال الفترة من 1- 3 / 3/ 1425هـ .
- الغامدي، سعيد محمد (1426هـ). الانحراف الفكري وآثره على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي. بحث غير منشور في المالكي، ص (24).
- الغنام، محمد عبد القوي (1417هـ). التربية الإسلامية ودورها في مقاومة الانحراف، دراسة تحليلية، الانحراف: أسبابه وعلاجه، جائزة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعود أمير منطقة الباحة، لحفظ كتاب الله الكريم، العام الثامن، 1417هـ.
- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (1987م). القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانيـة.
- القحطاني، سعد علي (1427هـ). قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلالة. الرياض. توزيع مؤسسات الجريس للتوزيع والإعلان، ط2.
- كيلاني، ماجد (1409هـ). الخطر الصهيوني على العالم الإسلامي، جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط3.
- اللويحق، عبد الرحمن بن المعلا (1419هـ). مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر. الرياض دون ذكر لمعان النشر. ط1.
- اللويحق، عبد الرحمن بن معلا (1425هـ). الأمن الفكري ماهيته وضوابطه، الإجتماع التنسيقي العاشر لمديري مركز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة

الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (14)، ع (27)، محرم 1420هـ.

- المالكي، عبد الحفيظ عبد الله أحمد (1427هـ). نحو بناء إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب: دراسة وصفية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكـة العربية السعـودية.
- متولي، محمود (2003م). غد بلا إرهاب. القاهرة. المركز المصري للأبحاث والدراسات.
- المجدوب، أحمد علي (1408هـ). الأمن الفكري والعقائدي، مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه، أبحاث الندوة العلمية الرابعة : نحو إستراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية، الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- مجلة البحوث الأمنية، المجلد (14)، ع (30)، ربيع الآخر، 1426هـ، وزارة الداخلية السعودية، كلية الملك فهد الأمنية.
- مجمع اللغـة العـربية (1985م). المعجم الوسيط، القاهرة، دار عمران، الطبعة الثـانية.
- محمد، محمد سعيد (1415هـ). الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1.
- مصطفى، إبراهيم؛ وآخرون (1960م). المعجم الوسيط، اسطنبول، المكتبة الإسـلامية.
- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، بالرياض، في الفترة م ن 28- 30، رجب، (1406هـ). الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

- المعلمي، يحيى عبد الله (1411هـ). الخصائص النموذجية لرجل الأمن. مجلة الأمن، ع (36) ذو الحجة، 1411، الرياض، وزارة الداخلية. موسى، محمد عبد الحليم (1410). الأسباب المؤدية إلى اختلال النظام الأمني والعوامل الواقية منها. أبحاث الندوة العالمية السابعة عشر.
- المغامس، سعيد فالح (1424هـ)، التربية الإيمانية وأثرها في تحصين الشباب من الإنحراف، ندوة : تحصين شباب الجامعات من الغزو الفكري، التي عقدت في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ونشر على شكل كتيب من إصدارات مكتبة العلوم بالمدينة المنورة.
- موسى، مصطفى محمد (1425هـ). الانحراف الفكري والإرهاب. دراسة قدمت في الاجتماع التنسيقي لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول الأمن الفكري، الذي نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمدينة المنورة خلال الفترة من 6- 1425/8/8هـ.
- ناجي، إبراهيم (1419هـ). واقع التوعية الأمنية في الدول العربية، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي، الندوة العلمية الثالثة والأربعون، في 17- 1417/10/19هـ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ.
- نصير، محمد محمد على (1413هـ). الأمن والتنمية: دراسة تحليلية، الرياض، العبيكان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- النكلاوي، حمد (1419هـ). الإعلام المرئي" التلفيزيون والفيدي و والسينما" والوقاية من الجريمة. الندوة العلمية السادسة والثلاثية " للشباب والدور الإعلامي الوقائي"، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الوادعي، سعيد مسفر (1418هـ). الأمن الفكري والإسلامي، مجلة الأمن والحياة، ع(187)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الداخلية النشأة والتطور، (1422هـ)، ط2، وزارة الداخلية، الرياض.

- وطفة، علي أسعد (2002م). التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي. سلسلة دراسات إستراتيجية، ع (69)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1.
- ياسين، روضة محمد (1413هـ). منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض.
- اليوسف، عبد الله عبد العزيز (1425هـ). أساليب تطوير البرامج والمناهج التدريبية لمواجهة الجرائم المستحدثة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. ط1.

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة أسماء المحكمين

قـائمـة أسـماء المـحـكـمـيـن

1) الأستاذ الدكتور/ عبد العــاطي الصــياد.

عميد مركز الدراسات والبحوث ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

2) الأستاذ الدكتور/ محـمد فتحي محـمود.

عضو هيئة التدريس ـ كلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

3) الفريق الدكتور/ عبــاس محمود أبو شـــامة.

رئيس قسم العلوم الشرطية ـ كلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

4) الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن عبد العزيز الشاعر.

عميد كلية الدراسات العليا ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

5) الدكتور/ خـــالد سـعـود البشـــــــر.

وكيل كلية علوم الأدلة الجنائية ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

6) اللواء الدكتور/ محـمد فتحي عـيـــد.

مدير عام الشؤون العلمية ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

7) الأستاذ الدكتور/ محمد سيد حـمــزاوي.

عضو هيئة التدريس ـ كلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

8) الدكتور/ ابـراهيــم عبدالله المــاحـي.

وكيل كلية التدريب ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

9) اللواء الدكتور/ سـعـــد علي الشـهــراني.

وكيل كلية الدراسات العليا ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ملـحـق رقم (2)

قـائـمـة الإستبانة في صورتها النهائية

إستبانة

أولاً : البيانات الأولية :

فضلاً ضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب لكل عبارة من العبارات الآتية:

1. **المؤهل الدراسي:**

ليسانس أو بكالوريوس. ماجستير أو دكتوراه.

2. **الرتبة العسكرية :**

ملازم - رائد. مقدم - عقيد. عميد - لواء.

3. **جهة العمل :** ....

4. **طبيعة العمل :** ....

5. **الخبرة في مجال العمل:**

سنة إلى أقل من 5 سنوات. 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات.

10 سنوات إلى أقل من 15 سنة. 15سنة فأكثر.

6. **الدورات التدريبية والتأهيلية التي حصلت عليها في مجال عملك:**

دورة واحدة. دورتان. ثلاث دورات.

أربع دورات. خمس دورات فأكثر.

ثانياً : أنماط الانحراف الفكري:

فضلاً ضع علامة (√) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكل عبارة من العبارات الآتية:

م	العبارة : * من أنماط الإنحراف الفكري :	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الغلو في الدين.					
2	تبني العنف.					
3	تبني الإرهاب.					
4	تكفير الحكام ومن عاونهم.					
5	الفتوى بغير علم.					
6	التعصب للرأي.					
7	سوء الظن.					
8	مخالفة العلماء ورجال الدين.					
9	فساد التصور وضعفه.					
10	البغي.(تبرير الخروج على الولاية الشرعية)					
11	الفكر الذي يجسد النزعة الفردية.					
12	الفكر التخيري المستند إلى هوى النفس.					
13	الفكر المعتمد على التمايز الاجتماعي.					
14	الفكر غير المنضبط.					
15	الفكر الذي يهمل التراث والتاريخ.					
16	الفكر المضلل أو المتحيز.					

ثالثاً : العوامل والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الانحراف الفكري:

فضلاً ضع علامة (√) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكل عبارة من العبارات الآتية:

م	العبارة : * من عوامل وأسباب الإنحراف الفكري:	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ضعف الدور الأسري والتربية الوالدية السليمة.					
2	الابتعاد عن شريعة الله.					
3	إغلاق منافذ الحوار مع المخالف.					
4	الابتعاد عن علماء الأمة المعتمدين.					
5	القصور في مجالات الدعوة والحسبة.					
6	الإعراض عن العلوم الشرعية.					
7	وجود خلل في مناهج التعليم.					
8	القصور الإعلامي في تحصين الشباب من الأفكار الهدامة.					
9	تأويل النصوص الشرعية.					
10	تعرض الشباب للأفكار المنحرفة.					
11	الغزو الفكري.					
12	التغيرات والمستجدات التي شهدها العالم.					
13	الأزمات الاقتصادية.					
14	بطء عجلة التنمية السياسية.					
15	عجز النظام التعليمي عن تلبية متطلبات سوق العمل					
16	عدم نهوض المؤسسات الثقافية بدورها وتأثرها بالبث الخارجي.					
17	الطبائع المجبولة على القسوة والعنف.					
18	الشذوذ الفكري والانحراف العقدي.					
19	التعصب المذهبي والطائفي والسياسي.					
20	الإحساس بالدونية.					
21	الخطاب الدعوي المتشدد					
22	التناقضات التي يعيشها الشباب.					
23	الخلل في منهج التلقي.					
24	الأخذ بظواهر النصوص دون فقه.					
25	الجهل بمقاصد الشريعة وغاياتها وحكمها.					
26	وجود فجوة بين علماء الدين والشباب.					
27	تدخل القوى العظمى في الشؤون الداخلية للدول العربية الإسلامية.					
28	قصور المؤسسات الاجتماعية في النهوض بدورها.					
29	أخرى (أذكرها):					

رابعاً : دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري:

فضلاً ضع علامة (√) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكل عبارة من العبارات الآتية:

م	العبــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تسهم المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري من خلال القيام بواجباتها المكلفة بها نظامياً.					
2	منع الاجتماعات والمظاهرات التي تخل بالأمن الفكري.					
3	القيام بالإجراءات الأمنية تجاه الجماعات ذات الخطورة الفكرية.					
4	التصدي مبكراً للنوازع الرافضة لقيم ونظم المجتمع.					
5	منع الكتب والمطبوعات التي تؤدي إلى الانحراف الفكري أو تسهم في ترويجه.					
6	منع الخطب المنبرية التي تؤثر على الأفكار وتؤدي إلى البلبلة وإثارة الفتن.					
7	التنسيق مع مؤسسات المجتمع لمواجهة الانحراف الفكري.					
8	دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تؤدي إلى الانحراف الفكري.					
9	تحديد مفهوم الأمن الفكري بما يكفل تحديد الأدوار والصلاحيات للتعامل مع المنحرفين فكرياً.					
10	القيام بالحملات التوعوية لمواجهة الانحراف الفكري.					
11	الاستفادة من تجارب الآخرين في مواجهة الانحراف الفكري.					
12	مراقبة قنوات الاتصال والإعلام بما يحقق حماية الفكر.					
13	تبني نشر المطبوعات التي تعزز الأمن الفكري.					
14	تبني البرامج التلفزيونية التي تحذر من الانحراف الفكري وأضراره.					
15	رصد وتعقب الجماعات التي تدعو إلى الانحراف الفكري.					
16	قيام حرس الحدود بمراقبة الحدود لمنع دخول كل ما يخل بالأمن الفكري.					
17	إنشاء قاعدة بيانات لمراقبة أصحاب الفكر المنحرف					
18	قيام قطاع المجاهدين بالمشاركة في القبض على المنحرفين فكرياً.					
19	عمل برامج توعوية لتعديل أفكار المنحرفين فكرياً داخل الإصلاحيات.					
20	أخرى (أذكرها):					

خامساً : الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لأداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري : فضلاً ضع علامة (√) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكلٍ من العبارات الآتية:

م	العبارة : * من الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الأمنية لمواجهة الانحراف الفكري :	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المكتبات ودور النشر لنشر المطبوعات والكتب والمنشورات التي تعزز الأمن الفكري.					
2	إقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش.					
3	وسائل الإعلام كافة.					
4	الوسائل والأجهزة العلمية للكشف عن المنحرفين فكرياً.					
5	استخدام الحاسب الآلي والإنترنت.					
6	استخدام مؤسسات المجتمع التعليمية والدينية والرياضية لمواجهة الانحراف الفكري بالتنسيق والتكامل مع جهود هذه المؤسسات.					
7	أخرى (أذكرها):					

سادساً: العوامل التي تحقق القدرة للمؤسسات الأمنية في أداء دورها في مواجهة الانحراف الفكري: فضلاً ضع علامة (√) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكلٍ من العبارات الآتية:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تنسيق الجهود وتكاملها بين المؤسسات الأمنية.					
2	تنسيق الجهود وتكاملها بين المؤسسات الأمنية، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى تعليمية ودينية وغيرها.					
3	انتقاء رجال الأمن المعنيين بمواجهة الانحراف الفكري.					
4	رفع كفاءة رجل الأمن بالتدريب والتأهيل.					
5	تنمية الحس الأمني لدى رجال الأمن.					
6	تنمية روح المواطنة لدى رجال الأمن.					
7	تنمية العلاقة بين المواطن ورجل الأمن.					
8	التنسيق بين أجهزة ومراكز البحوث العلمية والأجهزة الأمنية.					
9	التنسيق بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات الأمنية في مواجهة الإنحراف الفكري					
10	توفير قاعدة معلومات كاملة عن التيارات والجماعات والتنظيمات المنحرفة فكرياً.					
11	تقدير واحترام راجل الأمن.					
12	أخرى (أذكرها):					

سابعاً : المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأمنية في مواجهة الانحراف الفكري:

فضلاً ضع علامة (√) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكل عبارة من العبارات الآتية:

م	العـــبـــارة	موافق بشـدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشـدة
1	المؤثرات الفكرية والغزو الفكري عبر الوسائط المتعددة.					
2	كثرة الأخطار التي تهدد الأمن الفكري.					
3	ضعف أو انعدام البرامج التدريبية الهادفة إلى مواجهة الانحراف الفكري.					
4	صعوبة الحفاظ على الأمن الفكري في العصر الحاضر.					
5	وجود عوائق تواجه البحوث الأمنية في العالم العربي.					
6	كثرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.					
7	انعدام أو ضعف التخطيط الأمني لمواجهة الانحراف الفكري.					
8	ضعف التكامل بين المؤسسات الأمنية المعنية بمواجهة الانحراف الفكري.					
9	ضعف التكامل والتنسيق بين المؤسسات الأمنية و المؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة.					
10	ضعف العلاقة بين المواطن ورجل الأمن.					
11	عدم نهوض مؤسسات المجتمع الأخرى بدورها المأمول في مواجهة الانحراف الفكري.					
12	عدم توفر الأجهزة والتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة الانحراف الفكري.					
13	عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على مواجهة الانحراف الفكري.					
14	أخرى (أذكرها):					